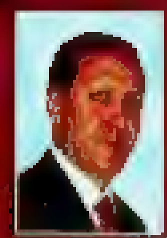
المد الإسلامي في تركيا

من أربكان إلي أردوغان



الأبعاد

التداعيات

المستقبل





خالد الأصور





الفهرس



مقدمة

فرض عليها موقعها الجغرافي الحضاري ان تكون على خط التماس التاريخي بين الحضارة الهيلينية المادية والحضارة الإسلامية الدينية ، وأملى عليها موقعها الجغرافي الديني أيضاً أن تمتد بين آسيا الإسلامية وأوروبا المسيحية ، وأملى عليها موقعها العالمي أن تكون دائرة التقاء عدة عوالم آسيوية وأوروبية شرق أوسطية .. فتركيا تقع في قلب العالم .

وقد تأسست تركيا (الدولة العثمانية) باسم الإسلام ، وباسمه أيضاً توسعت وتمددت في أوروبا ، وحين يممت شطرها جنوباً نحو بلاد الشام وشمال إفريقيا لم تجد سوى استعادة منصب الخلافة – رمز الإسلام – ما يبرر تقدمها في أراض إسلامية ، فكان الإسلام العامل الأساسي في نشأة الدولة وفي تشكيل بنيتها القومية ، واستمر العامل الإسلامي حاضراً بقوة وحاسماً في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية[١] .

وشهد العالم الإسلامي على اتساعه منذ بداية السبعينيات تنامياً واضحاً في التيار الديني عبر عن نفسه في ظهور عدد غير مسبوق من الحركات الإسلامية تسعى إلى تسييس الدين من خلال طرح الإسلام على الساحة السياسية كبديل للطروحات الأيديولوجية الأخرى بدعوى إخفاق تلك الطروحات في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية وفي تحديد معالم للهوية الثقافية ، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية ، وفي احترام الحقوق السياسية[٢] .

ومنذ تأسست الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك وحتى بداية الأربعينيات شهدت تركيا تحولات سياسية واجتماعية وثقافية اتسمت بالثورية والجذرية ، فقد أتى النظام الأتاتوركي بتشريعات وقوانين وأنماط ثقافية تختلف مع الموروثات القيمية والدينية والثقافية للشعب التركي ، واتسم النظام الجديد كذلك بسياسة حادة في قمعه لكل

أشكال الاحتجاج والمعارضة التي ظهرت آنذاك ، إلا أن الحركات الإسلامية ظلت تمارس أنشطتها بشكل سري حتى بداية العهد الديمقراطي في تركيا عام ١٩٤٥م .

ويشكل البعد الإسلامي أهمية خاصة في تركيا ، فنحو ٩٩% من شعبها يدينون بالإسلام ، في حين أن ١% فقط يدين بديانات أخرى (قلة قليلة للغاية من اليهود والمسيحيين) ورغم عدة عقود من التجربة العلمانية التي أرسى قواعدها الأولى مصطفى كمال أتاتورك ، إلا أن الصوت الإسلامي بدأ يتصاعد مرة أخرى حتى أصبحت تركيا تعاني تمزقاً فيما يتعلق بهويتها وثقافتها الأمر الذي جعلها عضواً غير مرغوب في الأسرة الأوروبية التي لهثت طويلاً للاندماج فيها دون جدوى ، ولا في المجمعات العربية – أيضاً ذات الميراث الثقافي والتاريخي الطويل معها !

وتتسم الدراسات المهتمة بصعود الحركات الإسلامية بأن الغالب الأعم منها يركز اهتمامه إما على تفسير أسباب ظهور هذه الحركات وإما على شرح آراء وأفكار مؤسسيها وأعلامها ، والعدد الأقل من هذه الدراسات هو الذي يهتم بتحليل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد مسار صعود الحركات ، وتشكل معالم تطورها ، وهو ما تركز عليه هذه الدراسة .

وتحاول الدراسة في إطارها التحليلي الإجابة عن العديد من التساؤلات لعل من أهمها ما يلي :

١. ما هي طبيعة العلاقة بين الحركات الإسلامية بعضها ببعض ، وهل هناك خط واحد يجمع فكر وأسلوب عمل جميع هذه الحركات ؟

٢. ما أثر التنوع في التعبير السياسي لحركات المد الإسلامي والتشتت بين توجهات مختلفة على قدرة التيار الإسلامي في إجماله على القيام بدور مؤثر على الساحة السياسية على اعتبار أنه يفتقر – بتشتته هذا – إلى عنصر الوحدة والتنسيق في مفردات الخطاب السياسي للجماهير التركية ؟

٣. ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الحركات الإسلامية بالنظام السياسي وبالمؤسسة الحاكمة فيه على نحو خاص ، وهل تتسم هذه العلاقة بالصراع أم بالتعايش أم بهما معاً ؟

٤. ما هو دور العامل الاقتصادي ومستوى التنمية في الدولة ، وكذلك دور العامل الخارجي والظروف الدولية في صعود أو تراجع المد الإسلامي في تركيا ؟

٥. ما هو الأسلوب الدعائي الذي تتبعه الحركات الإسلامية لاجتذاب الشارع التركي .. وهل تغير هذا الأسلوب بتغير وتطور الأوضاع .. داخلياً وخارجياً .. ليتوائم الخطاب السياسي مع أبرز المستجدات ، أم اتسم بالثبات والجمود ؟

٦. هل شكل التطور الحثيث نحو الديمقراطية في تركيا عاملاً مؤثراً في اكتساب حركات المد الإسلامي .. من خلال المشاركة الإيجابية في العمل السياسي والبرلماني – القدرة على التواؤم والتوفيق بين أهدافها والظروف التي تعايشها ؟

وفي استعراض الدراسة لـ " الحالة الإسلامية في تركيا" تركز على النقاط التالية:

- ترسم الدراسة خريطة للتيارات الإسلامية في تركيا والتي تنقسم إلى حركات متباينة الوسائل ومتحدة الهدف – وهو صبغ المجتمع التركي بالطابع الإسلامي – وهي الطرق الصوفية (النقشبنديون – النورسيون – السليمانيون) ، والتيار الإسلامي السياسي ورائده الأول نجم الدين أربكان بسلسلة أحزابه (النظام الوطني – السلامة الوطني – الرفاه – الفضيلة – السعادة – العدالة والتنمية) والجماعات الراديكالية المحظورة وفي طليعتها حزب الله التركي ، فضلاً عن وجود أجنحة قوية ومؤثرة داخل الأحزاب العلمانية نفسها .
- وترصد الدراسة مظاهر تصاعد المد الإسلامي في تركيا وتراجع العلمانية أمام مد "الأسلمة" متمثلاً ذلك في عودة قطاعات واسعة من الشعب التركي إلى التقاليد الإسلامية : الحجاب – التعليم الإسلامي – تزايد أعداد المصلين والمساجد والحجاج : والاستدلال على ذلك بالإحصاءات الرسمية .

- وتشير الدراسة إلى تدرج المد الإسلامي في النظام السياسي التركي من خلال مبدأ "التقية" الذي اعتمد عليه التيار الإسلامي في إيجاد مؤسساته وبناء قاعدة اجتماعية واسعة له في مختلف أوساط المجتمع التركي من خلال تحاشي الاصطدام بالسلطة .

- وتكشف الدراسة عن "استراتيجيات التغيير" التي اتبعتها التيارات الإسلامية في تركيا للتغلغل في مؤسسات الدولة ، وتتمثل في اتجاهين مختلفين : "الأسلمة من أعلى إلى أسفل" بمعنى القيام بثورة عنيفة مسلحة للاستيلاء على الحكم مباشرة ، أما الاتجاه الآخر – وهو الأغلب – فهو "الأسلمة من أسفل إلى أعلى" من خلال التواجد النشط في الشارع التركي واختراق كافة أجهزة الدولة خاصة ذات التأثير على صنع القرار وذلك بالقدر الذي يسمح به النظام الديمقراطي ، مع بيان نجاح الأحزاب الأربكانية في ذلك إلى حد كبير خاصة في فترات مشاركتها في الائتلافات الحكومية ، حيث استطاعت " زرع " كوادرها المتدينة في مختلف مؤسسات الدولة ، وخاصة : التعليم – الجيش – الشرطة – القضاء .

- وتلفت الدراسة إلى استغلال البعد الديني في الساحة السياسية التركية واستمرار الاستقطاب في العلاقة بين الدين والدولة – سعياً لاجتذاب أصوات الناخبين – على مدى خمس مراحل : في عهد أتاتورك نفسه – في بدايات تجربة التعددية الحزبية – في عهد الانقلابات العسكرية – في عهد تورجوت أوزال – في حقبة التسعينات – .. فكان العامل الديني مادة للاستثمار من جانب كافة الأحزاب – ومنها العلمانية – التي تنافست في تقديم تنازلات للشارع الإسلامي سعياً إلى استجداء أصواته .

- وتعرض الدراسة لأزمة التعليم الديني بين الإسلاميين والعلمانيين ، حيث أصبحت المدارس هي ساحة الحرب المفتوحة بين الجانبين بهدف السيطرة على النظام التعليمي في البلاد باعتباره أقصر الطرق لتشكيل عقول الجيل القادم من الأتراك ، مع إلقاء الضوء على النظام التعليمي وانقسامه إلى : رسمي ، شعبي ، وتتبع انتشار كلا النظامين والتأرجح لأحدهما على حساب الآخر .

- وتبين الدراسة الدور السياسي – الذي يكفله الدستور الكمالي – للمؤسسة العسكرية ودور الانقلابات العسكرية في إعادة تشكيل الساحة السياسية التركية وحماية العلمانية والحد من المد الإسلامي في البلاد من خلال حظر الأحزاب الإسلامي وطرد الموالين لها من مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والشرطة ، وإثارة الزوابع والتهديدات بشأن أي نشاط إسلامي .

- وتشير الدراسة إلى اتخاذ التيار الإسلامي – في بناء نفوذه الاجتماعي والترويج لأيديولوجيته في المجال السياسي – مجموعة من الآليات الكبرى ذات التأثير العميق في بنية المجتمع الفكرية والسياسية ، وتتمثل تلك الآليات في المؤسسات التعليمية – المؤسسات الإعلامية – المؤسسات الاقتصادية – تفعيل دور المرأة وقضاياها .. بالإضافة إلى الآليات الخارجية المتمثلة في المساندة والتمويل من منظمات ودول إسلامية .

- وتقيم الدراسة تجربة الأحزاب الإسلامية في الحكم والممارسة السياسية وخاصة في فترات الائتلافات الحكومية الأربعة التي شاركت فيها ، والتي أكسبت كوادرها خبرة عملية سياسياً وإدارياً وتنفيذ بعض مشروعاتها على أرض الواقع وتعزيز قواعدها الجماهيرية ، والتمثيل على ذلك بحزب الرفاه التي زادت نسبة التصويت له ٤٣ ضعفاً خلال تسع سنوات فقط (١٩٨٦– ١٩٩٥) فضلاً عن تبديد المخاوف – داخلياً وخارجياً – من حكم الإسلاميين ، والتدليل على ذلك أكثر بعدم لجوء الإسلاميين للعنف عند حظر حزب الرفاه .

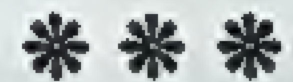
- كما تؤكد الدراسة على اعتماد الأحزاب الإسلامية في ممارستها السياسية – من داخل الحكم أو خارجه – على المنهج "البراجماتي" والانتهازي النفعي في أسلوب عمله سعياً إلى تحقيق أهدافها المعلنة والخفية ولعبها على التناقضات السياسية في الساحة التركية واتباعها كافة الوسائل العملية وصولاً إلى غاياتها .

- وتستشرف الدراسة مستقبل المد الإسلامي في تركيا ، الذي يرتبط في تحديد شكله وتطوره وعلاقاته مع النظام العلماني ، بعدد من العوامل تنحصر في فئتين

: داخلية وتتمثل في : الدستور والتشريعات القانونية – مدى استمرار دور الجيش في الحياة السياسية – الانقسام المذهبي "السني – العلوي" – تطورات المشكلة الكردية – تطورات الوضع الاقتصادي – احتمالات انقسام أو حل حزب الفضيلة الإسلامي واستمرار صعود اليمين القومي – والتكهنات حول لجوء التيار الإسلامي السياسي إلى العنف .

- ومن العوامل الخارجية – التي رصدتها الدراسة – المؤثرة على مستقبل التيار الإسلامي : المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط – ومحاولة تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي .

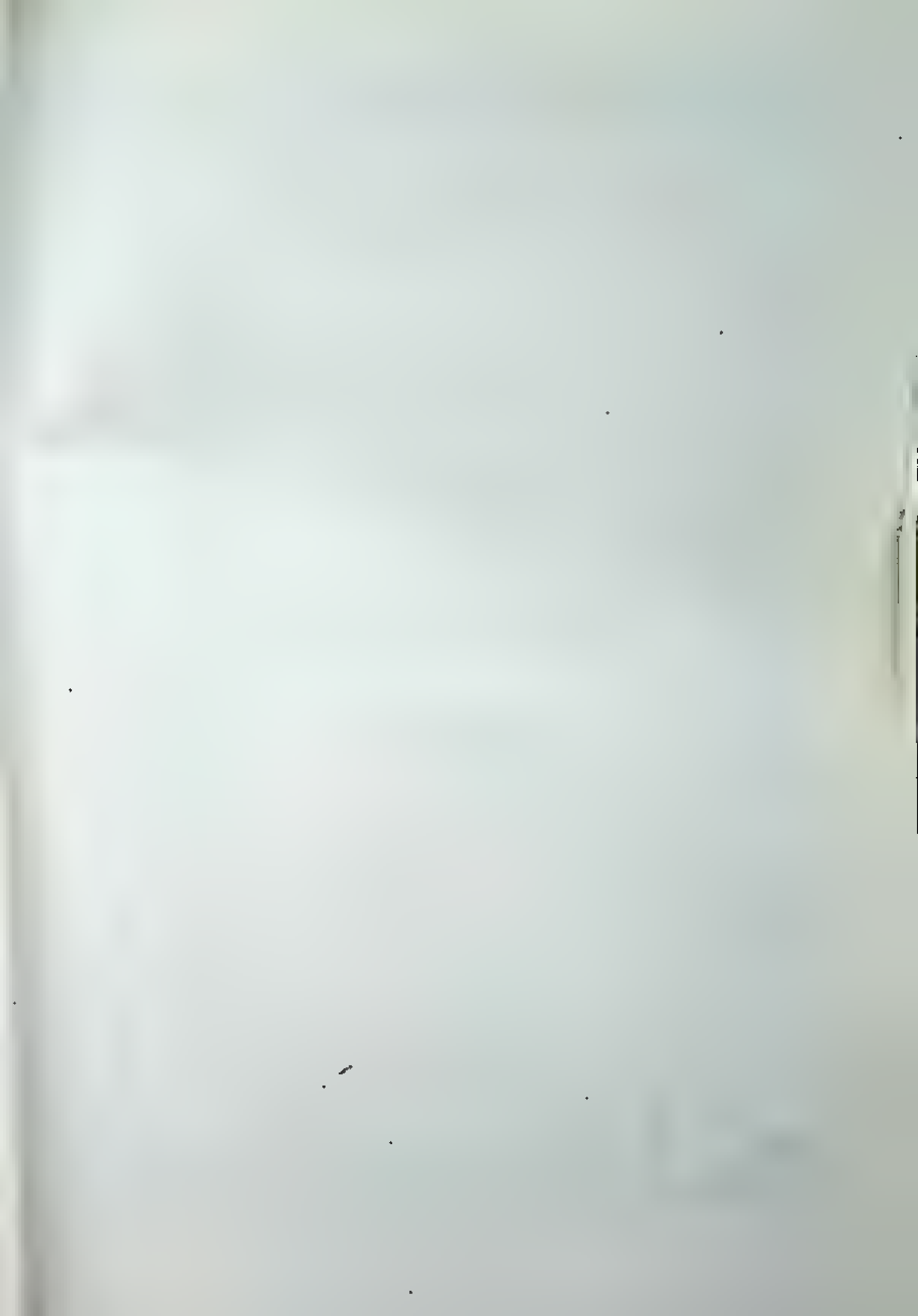
- وتختتم الدراسة بعرض رؤيتين متباينتين لمستقبل التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا ، وإمكانية إقرار "الاعتراف المتبادل" ما بين هاتين القوتين وطمأنة كل منهما لهواجس الآخر .





الباب الأول

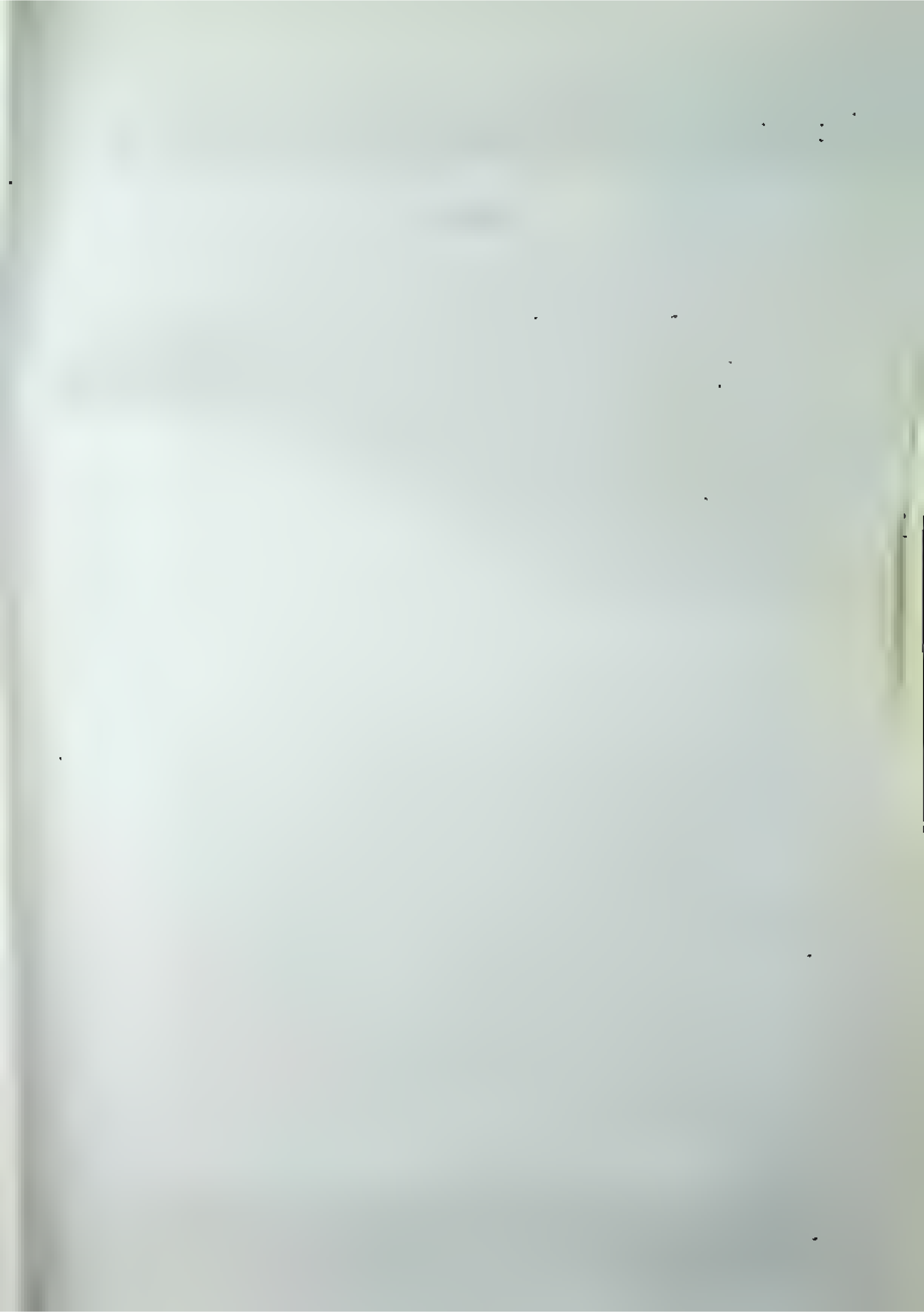
أبعاد المد الإسلامي في تركيا



تمهيد

لا يمكن اعتبار تأسيس بعض الأحزاب السياسية التي تضم عناصر إسلامية بعد أن دخلت تركيا مرحلة التعددية الحزبية عام ١٩٤٥م – حتى لو أصبحت ذات هوية إسلامية واضحة – تطوراً أو بعثاً مفاجئاً للحركة الإسلامية ، فقد ظهرت في أواخر الدولة العثمانية كرد فعل على حركة التغريب في الأنماط القيمية والثقافية التي تزايدت ، أو أثرت بدورها على تقاليد المجتمع العثماني ، وكذلك أيضاً ناقشت الحركة الإسلامية آنذاك البحث عن حل لأزمة التخلف الحضاري التي آلت إليها دولة الخلافة الإسلامية .

ورغم سلسلة الإجراءات العنيفة التي طبقها أتاتورك خلال العقود الأولى بعد إنشاء الجمهورية التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية عام ١٩٢٣م والتي استهدفت محو دور الإسلام في الحياة التركية على كافة الأصعدة إلا أن هذه الإجراءات رغم جذريتها وقسوتها لم تستطع الاستئصال الكامل للتوجهات الإسلامية داخل قطاعات عريضة من الشعب التركي إذ بقيت كامنة ونمت بعيداً عن أعين السلطة إلى أن أتاحت لها الظروف والأجواء السياسية الخروج من مكمنها .



المبحث الأول

العلمنة المبكرة للدولة التركية



عاشت تركيا في أواخر العهد العثماني وبتأثير من الدول الغربية .. أزمة هوية .. لكن هذه الأزمة نشأت قبل كل شيء من الضعف والتآكل الذي حدث في الهوية العثمانية الإسلامية ، وإذا كانت تركيا (الدولة العثمانية) قد تأسست باسم الإسلام ، فباسمه كذلك فتحت أجزاء من أوروبا ، وحين اتجهت إلى الدول العربية كان ذلك تحت شعار استعادة الخلافة الإسلامية ، وبذا كان الإسلام العامل الأساسي في تأسيس الدولة ، وواصل هذا العامل تأثيره على كافة أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية على مدى أكثر من خمسة قرون من عمر الخلافة العثمانية .

ومع استيلاء مصطفى كمال أتاتورك على مقاليد السلطة وإلغائه للخلافة وإعلانه للجمهورية عام ١٩٢٣م حدث تحول جذري في الحياة التركية نتيجة الإجراءات الكمالية التي عملت بكل قوة على استبعاد الرموز الإسلامية في شتى أوجه الحياة ، والتي تتابعت طوال خمسة عشر عاماً هي فترة حكمه .

وكانت البداية مع التوقيع على معاهدة "لوزان"* في ٢٤ يوليو ١٩٢٣م بين تركيا ودول أوروبا والتي بموجبها انتهت حرب الاستقلال التركية ، وانسحبت قوات الحلفاء ودخلت القوات التركية استانبول في ٦ أكتوبر١٩٢٣م ثم أصدر البرلمان التركي قانوناً يعتبر "أنقرة" العاصمة الرسمية لدولة تركيا بدلاً من استانبول ، وفي ١٩ أكتوبر١٩٢٣م أصدر البرلمان الدستور الجديد الذي أكد على أن تركيا جمهورية تستمد سيادتها من الشعب ، وأصبح مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية الجديدة .

وتلخصت سياسة أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة في ستة مبادئ أساسية شكلت المادة الثانية من الدستور التركي الصادر في فبراير ١٩٣٧م ، وهي : الجمهورية – القومية – الإنقلابية– الدولتية – العلمانية – الشعبية**.

وكان أكثر تلك المبادئ الستة تأثيراً في عهد الجمهورية الأولى مبدأ "العلمانية" الذي فرضه أتاتورك في كافة مجالات الحياة مستعيناً في سبيل تطبيقه السريع بمبدأ

* أنظر الملحق رقم (١)
** أنظر الملحق رقم (٢)

"الإنقلابية" للقضاء على كل قديم بشكل جذري وإبداله بالجديد من النظم والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية .

وتنوعت "العلمنة" التي قام بها "أتاتورك" في الاتجاهات التالية:

١. العلمنة الدستورية :

استهدفت العلمنة الدستورية إزالة القوة الدستورية للإسلام ودوره الفاعل في الشئون السياسية ، وكان إلغاء السلطنة (١٩٢٢) والخلافة (١٩٢٣) أولى الخطوات في سبيل سحب دستورية التدخل الديني في السياسة ، وقدم دستور (١٩٢٤) المغزى القانوني لهذه الإجراءات حين نص على أن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من مفهوم السيادة القومية وليس الإرادة الإلهية ، وصحب ذلك كله إنقلاب تام في النظام السياسي والدستوري والاجتماعي بما يحمل من خصوصية حضارية وثقافية .

٢. العلمنة الدينية :

عقب إلغائه للخلافة الإسلامية استخدم أتاتورك "المعول القانوني" وهوى به على كافة النظم التي كانت ترسخ الحضور الإسلامي في شئون الحياة العامة بهدف الفصل بين الدن والدنيا فقام بإلغاء مشيخة الإسلام ووزارة الأوقاف وأحل محلهما إدارة الشئون الدينية وإدارة الأوقاف ، وأرغم إدارة الأوقاف على توريد عائداتها إلى خزانة الدولة وصرفها في الأعمال الحكومية العامة بما يتعارض مع الأوجه التي أوقفت مَن أجلها .

كما أصدر قانون "توحيد التدريس" في ٣ مارس ١٩٢٤ وبمقتضاه أصبحت جميع المدارس تتبع وزارة المعارف الأمر الذي أدى إلى إلغاء التعليم الديني .

وفي ٨ إبريل ١٩٢٤ ألغى أتاتورك المحاكم الشرعية وألغى قانون تعدد الزوجات وإجراءات الطلاق الشرعية وأطلق عقود الزواج بحيث تجري في المحاكم

المدنية ، بحيث أصبح بإمكان المسلمة الزواج من غير مسلم ، كما تم منح البالغين حق تغيير عقيدتهم الدينية ، فضلاً عن مجموعة أخرى من القوانين* .

ومن الجدير بالذكر أن تلك القوانين لم تحدث شرخاً في الحياة الاجتماعية فحسب بل منحت نفوذاً أساسياً للملل والطوائف التركية كاليهود والأرمن من خلال خضوعهم لدستور مدني واحد يسوي بينهم وبين الأتراك في كافة الحقوق والواجبات لتصبح الهوية الجامعة هي المواطنة التركية ، وكان الحذف الذي تم عام ١٩٢٨ للمادة الثانية من دستور ١٩٢٤ والتي عرفت الإسلام ديناً للدولة قد أكمل خطة فصل الدين عن الدولة في تركيا .

٣. <u>العلمنة الثقافية</u> :

بعد سياسة تجفيف المنابع التي اتبعها أتاتورك في مواجهة المظاهر الإسلامية كانت الانقلابات الثقافية هي المرحلة الثالثة في خطة التغريبية ، وكان أبرز تلك الانقلابات هو "الانقلاب اللغوي" حيث تم إحلال "الأبجدية اللاتينية" محل "الأبجدية العربية" .

وكانت عملية فرض ترجمة معاني القرآن الكريم للغة التركية وحظر تداول المصحف الشريف وحظر الأذان بالعربية وتبني التقويم الجريجوري الغربي وتبني الأرقام اللاتينية عام ١٩٢٨ وإلغاء التعامل بالحروف العربية وتعديل الأسماء العربية للعائلات إلى أسماء تركية عام ١٩٣٤ ، فضلاً عن إنشاء مجمع التاريخ التركي عام ١٩٢٥ بهدف إعادة كتابة تاريخ الترك وفق المستهدفات الثقافية للأيديولوجية الكمالية .. كانت كل هذه الإجراءات الحاسمة تشكل خطوات واسعة على نفس الطريق .

٤. <u>العلمنة الإجتماعية</u> :

أسهمت صور العلمنة الدستورية والدينية والثقافية في أبرز خصائص تغيير الحياة الاجتماعية التركية ، حيث تم إطلاق حرية بيع وشرب الخمور للمسلمين ، وفي أكتوبر ١٩٢٦ ارتفعت تماثيل "أتاتورك" في أشهر ميادين تركيا ، وفي عام

---

* أنظر الملحق رقم (٣)

١٩٣٥ تم تغيير يوم العطلة الأسبوعي إلى يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة المقدس لدى المسلمين ، الأمر الذي يعد هدماً لقيمة تراثية ، حيث أن يوم الجمعة يمثل لدى المسلمين أكثر من يوم عطلة ، فهو يوم حركة وتجمع وعبادة وتزاور .

وهكذا فإن الثورة الكمالية كانت قد جعلت من العلمانية أساس الدولة في مختلف المجالات ، مما كان يعني أن الإسلام يجب أن يخرج من الحياة العامة ، ليحتفظ بالتأثير في ضمائر المتدينين ، ليتحول الإسلام – بعد أكثر من خمسة قرون من الهيمنة – إلى مسألة خاصة بجرة قلم من جانب الدولة التي راحت تشرف عليه ، وأدى هذا الوضع القائم على فصل الدين عن الدولة إلى انتقال الإسلام من موقع السيادة والسلطة إلى موقع الظل في الأوساط الشعبية .

لم تفرق "الحكومات" التركية بين التغريب والتحديث وهو ما يجعل تركيا تعاني من كثرة المتناقضات الناجمة عن هذه الإشكالية ، فبينما تتمسك "بالعلمانية المفرطة" فإنها لا تستطيع الانسلاخ عن "الإطار الإسلامي" على الأقل من جهة نظر الغرب (آسيا الوسطى والمنطقة العربية) – وبينما تبغي اتحاداً مع الغرب (الاتحاد الأوروبي) فإنها تتجه إلى الشرق وربما فقدت هويتها ، فلا هي غربية ولا هي شرقية ، ولا هي علمانية ولا هي إسلامية كذلك[٢] .

المبحث الثاني

دور المنظمات الدينية في بعث المد الإسلامي



الصورة التي يعكسها حزب العدالة والتنمية ومن قبله حزب الرفاه – ووريثه حزب الفضيلة – خارج تركيا على أنه الحركة الإسلامية التركية أو اختزال لها ليست في حقيقة الأمر بتلك الدقة ، فالحركات الإسلامية الأخرى في تركيا متعددة منها الأصولي التقليدي الذي يتميز بابتعاده عن الحياة السياسية مثل : النورسيون والسليمانيون والقادريون .. وسواهم ، ومنها الأصولي الراديكالي الذي نشط في السنوات الأخيرة ، ويصنف رسمياً في خانة الحركات الإرهابية ، انطلاقاً من ذلك اقتصر الحضور السياسي للحركات الإسلامية ي لعبة السلطة على حزب الرفاه – الفضيلة ثم حزب العدالة والتنمية الذي يجسد في برامجه وسلوكه وتحالفاته صورة ..الإسلام السياسي المعتدل .. أكثر منه الإسلام الأصولي[٤]... .

وتنقسم الحركات الإسلامية في تركيا إلى التيارات الثلاثة التالية :

أولاً : الطرق الصوفية

تلعب الطرق الصوفية في تركيا دوراً في غاية الأهمية على مسرح الأحداث السياسية ، ولا تتشابه معها أي طرق صوفية في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا الوضع المتفرد لها فرضته طبيعة الأحداث التي مرت بها تركيا على نحو تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ ومحو الميراث الإسلامي للإمبراطورية العثمانية ووضع دستور جديد عام ١٩٢٤ ينص على علمانية الدولة .

وقد ظهرت الطرق الدينية في تركيا في الحقبات الأولى للإمبراطورية العثمانية على شكل مجموعات دراويش وكانت تشكل أحد التعابير الأهم والأكثر استمرارية عن "الإسلام الشعبي" في تركيا في مواجهة "الإسلام الرسمي" المحافظ ، ومع مرور الزمن انتشرت هذه الطرق في كل أنحاء الدولة العثمانية مع تمتعها بنفوذ خاص في أوساط التجار والحرفيين .

ومع إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣ وبداية حملة أتاتورك لتصفية المظاهر الإسلامية في الدولة والمجتمع ، كان نصيب الطرق الدينية التي كانت موجودة – وفي مقدمتها وأكبرها النقشبندية – الحظر القانوني في عام ١٩٢٥ وهذا ما دفع بها إلى

ممارسة طقوسها بصورة سرية في السنوات الأولى من العهد الجمهوري ، ليس هذا فحسب ، بل إن عدداً كبيراً من الطرق الجديدة قد ظهرت في عقود لاحقة كرد للممارسات الكمالية ضد الدين والمظاهر الدينية.

وبدءاً من الستينيات بدأ العديد من الطرق الدينية الخروج من سريته وممارسة نشاطه شيئاً فشيئاً بصورة علنية ساعد على ذلك تنافس الزعماء السياسيين على كسب ود هذه الجماعات لأهداف انتخابية ، بل إن بعضاً من هؤلاء الزعماء كان عضواً في بعض هذه الطرق ، ومنذ ذلك الحين بدأت هذه الطرق تشكل جزءاً من التيار الإسلامي في تركيا وعملاً مؤثراً في ترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك .. إلا أنها – خلافاً لما كان عليه حزب النظام الوطني ، ثم حزب السلامة الوطني .. فحزب الرفاه ، وأخيراً الفضيلة – لم تتعاطا العمل السياسي المباشر إنسجاماً مع فلسفتها ونظامها الداخلي وخشية تعريض بنيتها وهيكليتها للانكشاف الكامل لكونها في الواقع "غير شرعية" ومحظورة بموجب القانون .

لكن الطرق الدينية التاريخية منها أو تلك التي نشأت في العهد الجمهوري كانت تحمل صفة التيار المعادي للكمالية وبالتالي للحضارة الغربية وتسعى لإلغاء النظام العلماني وإحلال نظام الشريعة مكانه ، لكن نظراً لكونها ممنوعة من الحركة العلنية السياسية فقد كان ميدان التعليم ودورات القرآن الكريم وتأمين فرص عمل للطلاب ومساكن لهم وإصدار منشورات فكرية وتأسيس شركات تضمن موارد تمويل هذه الفعاليات ، هي الجوانب التي تمحور حولها نشاط هذه الطرق .

وتمتاز الطرق الدينية ببنيتها التنظيمية القوية وتماسكها وعمادها "الدركاه" أي "التكية" وهي عبارة عن مركز يترأسه شيخ أو خليفة يتحلق حوله مجموعة من الطلاب الذين يمكن لهم أن يصبحوا شيوخاً أو خلفاء في المستقبل ويحق لهم حينها تأسيس "تكية" جديدة خاصة بهم بعد أن ينال الواحد منهم "الإجازة" الخاصة بذلك وبهذه الطريقة تنتشر "الطريقة" في كل مكان من البلاد وخارجها ، ويمكن من خلال النشاطات والخدمات التي توفرها لعشرات الآلاف من الطلاب والسكان اعتبار الطرق الدينية حضوراً أساسياً في الأوساط الشعبية الفقيرة .

ومع أن هناك أهدافاً مشتركة للطرق الدينية ، مثل إقامة نظام إسلامي وإسقاط العلمانية ، وعلى الرغم من قاعدتها السنية المشتركة إلا أنها تتناقض فيما بينها إزاء كثير

من القضايا السياسية والاجتهادية ، ويبرز الخلاف واضحاً بين الطريقة السليمانية من جهة وسائر الطرق الأخرى من جهة ثانية ، وإذا كان من غير الصواب النظر إلى جميع الطرق الدينية على أن لها أهدافاً سياسية ، إلا أن الاستخبارات التركية غالباً ما كانت تشير إلى أن النشاطات التي تهدف إلى هدم الدولة هي نشاطات سياسية مصدرها دائماً هذه الطرق .

ويمكن تقسيم الطرق الدينية في تركيا إلى مجموعتين(*) :

١. الطرق التي لها جذور تاريخية منذ مئات السنين ما زالت محافظة على وجودها وأبرزها "النقشبندية" والتيجانية ، والرفاعية ، والقادرية ، والمولوية ، والجراحية ... إلخ ، وهي باستثناء النقشبندية عبارة عن مجموعات صغيرة .

٢. الطرق الدينية التي ظهرت كرد فعل للممارسات الكمالية والعلمانية للجمهورية ، وأبرزها : النورجيون أو (النوريون) بمختلف مدارسها ، والسليمانيون ، والإيشيكتشيون ، وتوصف هذه الطرق بالطرق "الحديثة" وبتوجهاتها السياسية بل تكون السياسة أساس عملها ، لكن هذه الطرق لا تتمايز من زاوية فهم التصوف عن الطريقة الأم أي "النقشبندية" .

الطرق الدينية التاريخية :

وهي الطرق التقليدية التي تعود بجذورها إلى العهد العثماني ، ولعبت دوراً اجتماعياً وسياسياً مهماً عبر العصور ، وأبرزها :

أ- الطريقة النقشبندية :

وهي أقدم الطرق الدينية ولها امتدادات في العالم الإسلامي ، ومؤسسها محمد بهاء الدين النقشبندي الذي عاش في بخارى بين عامي ١٣١٨ – ١٣٨٩م ثم حمل طريقته إلى الأناضول شيخ نقشبندي آخر : هو عبد الله السماوي في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، ولها الآن فروع في كل أنحاء تركيا ، ويقدر عدد المنتسبين إليها حوالي المليوني شخص .

وعلى الرغم من أن زعماء النقشبندية شاركوا في حرب التحرير الوطنية التي قادها مصطفى كمال بين عامي ١٩١٩ – ١٩٢٣م إلا أن أتاتورك انقلب عليهم وعلى زعمائهم في معظم الانتفاضات التي اندلعت احتجاجاً على سياسة أتاتورك العلمانية ومن أبرزها إنتفاضة الشيخ سعيد (١٩٢٤) وهي في كونها حركة كردية (للنقشبندية انتشار واسع وسط الأكراد السنة) إلا أن قائدها الشيخ سعيد الكردي (النقشبندي) يقول إنه قام بحركته بهدف أساسي هو إقرار الشريعة الإسلامية .

وشهد عام ١٩٣٥ ثلاث انتفاضات نقشبندية دفعة واحدة ، وفي أواخر الأربعينيات ، ومع إقرار نظام التعددية الحزبية عاودت النقشبندية نشاطها وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أساتذة الجامعة موظفي الدولة وأصحاب المهن ، لكن المواقف السياسية للنقشبندية تعددت بتعدد "التكيات" لكنها دعمت بصورة كبيرة حزب النظام الوطني ، ثم حزب السلام الوطني عند تأسيسه من جانب أربكان الذي كان هو نفسه نقشبندياً .

ب- الطريقة التيجانية :

وكانت ذات تأثير كبير في الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن ، وجاءت هذه الطريقة إلى تركيا من شمال إفريقيا لكن نشاطها تراجع بسرعة بعد اعتقال زعيمها "كمال بيلاف أوغلو" بسبب نشاطاته ضد العلمانية ، ومن أسباب تراجعها ظهور الطريقة النورية في الستينيات التي تعد وريثة للتيجانية بشكل أو بآخر .

ج- الطريقة القادرية :

مؤسسها عبد القادر الجيلاني ، وتنتشر "تكياتها" في كل أنحاء تركيا ، مركز قوتهم الأساسي في "طرابزون" ويتزعمهم حيدر باشا منذ وفاة زعيمها السابق خيري أفندي (أوائل الثمانينيات) ، تصدر مجلة "أجمال" عام ١٩٨٣ وغيرها ، أما سياسياً فتؤيد الاتجاهات القومية التركية في العالم ، وترى في أمريكا عقبة كبرى أما إحياء القومية التركية ، كانت تؤيد قبل ١٩٨٠ حزب العدالة وبعدها أيدت حزب الوطن الأم ، وهي تعارض الدخول إلى الجماعة الأوروبية .

د- الطريقة الرفاعية :

لها حضور في الأناضول الداخلي ، وكانت تدعم قبل عام ١٩٨٠ حزب الحركة القومية ، ثم انتقلت إلى تأييد حزب الوطن الأم .

هـ- طرق أخرى :

كما توجد طرق تاريخية أخرى معظمها في الأناضول لكن عددها المحدود وتحولها إلى ما أشبه بفرق فلكلورية تقدم "حلقات الذكر" علناً أمام ضيوف منتقين جعل تأثيرها هامشياً إلى أقصى درجة ، ومن أبرز هذه الطرق : المولوية – الخلوتية – الجراحية – البيرمية .. إلخ .

الطرق الدينية الحديثة :

وهي التي تأسست في العهد الجمهوري كرد فعل على معارضتها للإصلاحات الكمالية في العلمنة والتغريب ومناهضة كل المظاهر الإسلامية ، وقد ظهر معظمها في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات ، وأهم هذه الطرق :

أ- الطريقة النورية (أو النورجية) :

نسبة إلى سعيد نورسي (١٨٧٣ – ١٩٦٠م) الذي ولد في قرية "تورس" بمحافظة "بتليس" في تركيا ، تلقب باسم بديع الزمان وعرف كل مراحل تركيا الدستورية : المشروطية الأولى (١٨٧٦) والثانية (١٩٠٨) والاحتلال الأجنبي (١٩١٨) والحزب الواحد (١٩٢٣ – ١٩٤٥) والتعددية الحزبية منذ (١٩٤٦) .

وقف النورسي ضد السلطان عبد الحميد الثاني ، وحارب ضد الروس ، واختلف مع الاتحاد والترقي ، وشارك في حرب التحرير الوطنية ، وحوكم بعد ثورة الشيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥ رغم أنه لم يشارك فيها بل إنه عارضها (رغم كونه كردياً) لمعارضة التقاتل بين المسلمين ، وأمضى بقية عمره بين السجون والمنافي والإقامات الجبرية ، وقد دعم الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٤ مايو ١٩٥٠ ، وتوفي في ٢١ مارس ١٩٦٠ .

لم يشكل نورسي في حياته أية طريقة منظمة لكنه كان مرجعاً وملهماً لمئـــات الآلاف من مناصريه في كل أنحاء تركيا ، الذين قاموا بعد وفاته بالانتظام على شاكله طريقة دينية ، والأساس للنظرية النورية هو ما كتبه النورسي وعرف باسم "رسائل النــور" وعمل من خلالها على تقوية الإيمان ، وعارض الإلحـــاد والــشيوعية والرأســمالية والنظام العلماني وممارسته ضد الأكراد لذا كانت له شعبية كبيرة بينهم .

وبخلاف السليمانيين الذين يؤسسون مؤسسات موازية للمؤسسات الدينية التي تــشرف عليها الدولة ، يمارس النوريون "سياسة التسلل" إلى هذه المؤســسات مثــل معاهــد تخريج الأئمة – الخطباء ومعاهد الإلهيات – والجوامع ، وإلى مؤسسات أخرى مثــل الجيش ، وإذا كان النوريون يقفون من زاوية القيم الثقافية ونمط الحياة ضد الحضارة الغربية إلا أنهم مع مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية للعــالم الحــديث ، وهــذا جعلهم مع الوقت أكثر اعتدالاً في مواقفهم المعادية للغرب .

ويتعذر الحديث عن وجود زعيم للنوريين بعد وفاة سعيد نورسي إذ انقسم النوريــون من بعده إلى مجموعات ، بعضها أيد حزب السلامة الوطني ، وبعضها أيــد لاحقــاً الوطن الأم أو الطريق المستقيم ، وأبرز هذه الانقسامات إنفصال "مجموعــة فــتح الله خوجا" في أواسط السبعينات ..

ومن هذه المجموعات :

١. جماعة فتح الله خوجا :

وهو عالم دين ولد في "أرضروم" عام ١٩٣٩ ، وهو خطيب مفوه مؤثر انفــصل في بداية السبعينات عن مجموعة النوريين الأساسية المعروفة باسم "يني آســيا" نسبة إلى مجلة كانت تصدرها والتي كانت مؤيدة لحزب العدالة في حــين دعــم "خوجا" حزب السلامة الوطني ، لكنه كان يخطط تدريجياً لخطة المستقل فكريــاً وتنظيمياً ، وقد اتخذ "خوجا" من مجلة "سيزينتي" التي بدأ بإصدارها عــام ١٩٧٨ منبراً للترويج لآرائه الإيمانية والفلسفية ، ثم أصبحت صحيفة زمان تابعة له منذ عام ١٩٨٨ وما لبث في التسعينات أن أسس محطة "صــمانيولو" التليفزيونيــة ، كما أصدر مجلات مثل : سور – ظفر .

ويعرف عن خوجا أنه مهادن كبير للدولة ، بل مطيع لها ، وذلك تجنباً لأي ضرر قد تلحقه به ، ويقال أنه أيد انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ وأن له مؤيدين كثيرين داخل الجيش والشرطة ، وغالباً ما كانت تشير الصحف إلى تقارير اكتشاف خلايا داخل الجيش من أتباع "خوجا" .

ومن خصوصيات "خوجا" أنه مستعد لتقديم تنازلات صغيرة من أجل "الأهداف الكبيرة" وهو ما يلتقي مع التيارات الأصولية في تركيا ويولي أهمية استثنائية لنشر التعليم حيث تتبعه عشرات المدارس والجماعات داخل تركيا وخارجها ولاسيما في آسيا الوسطى ، وتولي هذه المدارس الجانب الديني والأخلاقي عناية خاصة .

٢. جماعة "يني نسل" :

وتتبع الخط الرئيسي للنورية الذي بدأ بعد وفاة سعيد نورسي ، ومؤسسها "محمد قوتلو لار" وتنتشر هذه الجماعة في استانبول والأناضول الداخلي ، وتصدر صحيفة "يني آسيا" ودار نشر بنفس الإسم ، وتتميز هذه الجماعة بتنظيم أنصارها داخل مؤسسات الدولة (مثل جماعة خوجا) وبدعمها لحزب الطريق القويم .

٣. جماعة دعوى :

نسبة إلى مجلة "دعوى" التي بدأت بالصدور عام ١٩٨٩ ، لكن بداية هذه الجماعة كان في عام ١٩٨٠ وهدفت إلى واجهة "المعرفين الخاطئين" للنورية ، وتقول هذه الجماعة عن نفسها إنها ليست ضد أحد وبأنها "حزب القرآن" وأبرز وجوهها "محمد شيخان زاده" ، وتنتقد هذه المجموعة بشدة من يريد تحويل النورية إلى حزب سياسي لأنه بذلك يحول دون أن تكون النورية لكل المسلمين .

ب- الطريقة السليمانية :

طريقة حديثة أسسها "سليمان حلمي توناهان" وهو سابقاً شيخ نقشبندي من مواليد عام ١٨٨٨ وتوفي عام ١٩٥٩ ، عارض بشدة إجراءات أتاتورك وسجن ثلاث مرات ، وركز في نشاطه على تدريس القرآن سراً ، ثم بعد السماح بذلك عام ١٩٤٦ بدأ بممارسة نشاطه العلني ، وبعد وفاته تولى صهره "كمال قاجار" تنظيم

أتباع "توناهان" مؤسساً بذلك الطريقة السليمانية منذ أواخر الستينيات حتى أوائل التسعينيات ، حيث أصبح "حسين قماش" هو الرجل الأول .

ويتصف السليمانيون بالتشدد في معارضتهم لأتاتورك والنظام العلماني ونمط الحياة على الطراز الغربي ، ودخلوا في نزاع قاس مع رئاسة الشئون الدينية (الرسمية) ولا يعتبرونها ممثلة للإسلام ، وهم لهم دور مؤثر على امتداد تركيا حيث يملكون حوالي ٣٠٠ مركز ثقافي كما لهم انتشار واسع في أوروبا الغربية ولاسيما في ألمانيا ، وتتسم هذه الطريقة بالانضباط الشديد لأعضائها ومركزيتها ، وهي – بخلاف النقشبندية والنورية – تتحرك ككتلة واحدة وجسم واحد وتتميز بمصادر دخلها القوية عبر مشروعاتها التجارية المتعددة .

ويتمركز نفوذ السليمانية في "أنتاليا" و"مارسين" و"أسبارطة" و"بوردور" و"مانيسا" و"كوتاهية" و"أفيون" و"آدابازاري" ويقدر عدد السليمانيين بمئات الآلاف ، ويصدرون صحفاً يومية ويملكون دار نشر "فضيليت" .. وعلى الرغم من مركزية الطريقة السليمانية إلا أنها عرفت انقسامات عدة في أواسط الثمانينيات في عام ١٩٨٨ ، أما الولاءات السياسية فتتوزع بين حزبي الطريق القويم والوطن الأم .

ج- الطريقة الإيشيكتشية :

ظهرت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ومؤسسها حسين حلمي إيشيك (إيشيك: تعني النور والضياء) وتعرف كذلك باسم مجموعة "تركيا" نسبة إلى صحيفة "تركيا" التي يصدرونها ، وهذه الطريقة في الأساس ذراع للنقشبندية ، و"إيشيك" كان ضابطاً متقاعداً عند تأسيس الطريقة وله كتاب باسم السعادة النظرية الذي يشكل الأساس النظري لفلسفة الطريقة .

تولي هذه الطريقة أهمية للتجارة ، وزعيم الطريقة بعد وفاة "إيشيك" هو الدكتور "أنور أورن" وهو رجل أعمال كبير ولهم محطة تليفزيونية ومجلات أسبوعية وشهرية خاصة بكل القطاعات والفئات ، وهم عموماً يساندون حزب الوطن الأم ، ومن بعد وفاة زعيم الحزب السابق "تورجوت أوزال" ساندوا سياسات "طانسو

تشيلر* زعيمة حزب الطريق القويم ويميلون غالباً إلى الحزب اليميني الموجود في السلطة أو الذي يملك فرصة محتملة للوصول إلى السلطة .

الطرق الصوفية والسياسات الحزبية[٦] :

لقد مثلت تعاليم الطرق الصوفية قاسماً مشتركاً لأحزاب الطريق القويم والوطن الأم والرفاه ، وفيما مثل حزبا الطريق القويم والوطن الأم يمين الوسط مثل حزب الرفاه توجه اليمين واعتبر من قبل النخبة العلمانية والعسكرية أنه يعبر عن الأصولية الإسلامية في تركيا ، وارتباط كل من تورجوت أوزال بالطريقة النقشبندية ، وسليمان ديميريل بالطريقة النورسية سالفاً جعلهم يدعمون الطرق الصوفية ويشركونها في التفاعلات السياسية بتناسق وتناغم مع العلمانية ومبادئ أتاتورك .

والوزن التصويتي للطرق الصوفية داخل صناديق الاقتراع يقارب خمسة ملايين صوت ، وهي نسبة لا يستهان بها في ظل فروق طفيفة بين الأحزاب المتنافسة ، كما تدل نتائج معظم الانتخابات البرلمانية ، فهذه النسبة تلعب دوراً مؤثراً في نتائج أي انتخابات مما يتطلب بذل كثير من الجهد من قبل الأحزاب المتنافسة للاستحواذ على أكبر نسبة من أصوات متبعي الطرق الصوفية .

وبذلك ستظل الطرق الصوفية التركية هي صمام الأمان بين علمانية الدولة وإسلامية مواطنيها ، فإذا ما استمرت مغالاة السياسة العلمانية رغبت الطرق الصوفية العيش في سلام في مقابل حقها في ممارسة شعائرها الإسلامية بحرية كاملة ، وهي لن تقدم على مواجهة الحكومة وسترفض تدعيم الإسلام السياسي حالياً باعتبار أن المجتمع التركي لم يصل بعد إلى درجة الإيمان الكامل على حد تعبير كثير من النخب الصوفية .

ثانياً : الجماعات الراديكالية المحظورة[٧]

بخلاف الانتشار الواسع الذي تحظى به الطرق الصوفية التاريخية منها أو الحديثة تقتصر حركة الجماعات الراديكالية في تركيا على جماعات محدودة وصغيرة ، غالباً ما يكون محور نشاطها مطبوعة "مجلة" يمارس أعضاؤها الكتابة فيها ، لهذا يكثر الحديث عن "جماعة" هذه المجلة أو "جماعة" تلك دون أن يكون لهذا النشاط بنية تنظيمية أو نظام داخلي ، ووسائط عمل لتأمين مصادر دخل .

وتحرص مثل هذه المجموعات على تفسير أي قضية من زاوية إسلامية ، وتلتقي غالبيتها على الدعوة إلى ثورة إسلامية ومعاداة الغرب ، ويؤيد بعضها إيران علناً ، وفي معظم الأحيان تتوقف المجلة عن الصدور بعد فترة قصيرة وينفرط عقد المجموعة لتظهر بعد فترة مطبوعة أخرى ، ويغلب بذلك على هذه المجموعات الطابع الفكري الراديكالي ، ومن أبرز هذه الجماعات الفكرية الراديكالية تلك المتحلقة حول مجلات مثل : اقتباس – مكتوب – وحدت – جيريشيم – استقلال – شهادت – توحيد – دعوت – العالم والإسلام .

في المقابل تظهر في أوساط الجماعات الإسلامية الراديكالية تنظيمات ذات بنى سرية لا يعرف شيئاً عن أفكارها سوى ما ينشر أحياناً من تكهنات في الصحف ، وتتصدر هذه التنظيمات الصغيرة المحدودة الأعضاء أخبار وسائل الإعلام نظراً لاتهامها بالوقوف وراء عمليات تفجير أو اغتيالات لضباط متقاعدين ومفكرين وصحافيين علمانيين أو القيام بالدس والتحريض والتخريب خلال المظاهرات العامة ، ونظراً لندرة المعلومات المتوافرة أو الصحيحة حول هذه المجموعات فإن الغموض والإثارة يغلب على هذه المعلومات .

ولكن يمكن القول أن أكثرية المنتمين لهذه الحركات الراديكالية هم من طلاب الجامعات ، وبدأت بالظهور في الثمانينات ونشطت في مطلع التسعينيات ، وقد تأثرت هذه الحركات بعاملين : الأول الحركات اليسارية والشعارات التي طرحتها في السبعينيات ضد الإمبريالية والغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، أما الثاني فهو قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، ونظراً لاعتناق هذه الحركات المذهب السني فإن التأثير الإيراني المباشر عليها هو أسلوب التحرك والدعوة لقيام ثورة مسلحة ضد النظام والإمبريالية ..

وهذا لا يحول دون ربط وسائل الإعلام بعض هذه الحركات بإيران أو بالحركات الكردية الانفصالية .

وتكثر إلى حد تضخمي أسماء هذه التنظيمات السرية وغير الشرعية ، مثل جيش التحرير الإسلامي لتركيا – المجاهدون العاجلون للثورة الإسلامية – جبهة تحرير تركيا الإسلامية – اتحاد التحرير الإسلامي لتركيا – جيش تحرير الشريعة العالمي – وفرق الإعدام الشريعية ، إلا أن أحداً لا يملك معلومات علنية عن هذه المنظمات .

وتبرز في وسائل الإعلام منظمة مقاتلو الشرق الكبير الإسلامي وتعرف كذلك باسم "آق – دوغوش" وبدأت نواة هذه المنظمة عام ١٩٧٥ ضمن مجموعة "المقاتلون" التي كانت تؤيد حزب السلامة الوطني ، وكانت تصدر مجلة "جولجة" وبعد فترة انفصلت هذه النواة عن "المقاتلون" وبدأ بإصدار مجلات عدة آخرها "آف دوغوش" ، وإليها ينسب أحد أسماء المنظمة التي أغلقتها الدولة .

وتظهر في وسائل الإعلام كذلك منظمة "حزب الله" التي يحيط بها الغموض لدرجة أن "تيومان قومان" الرئيس السابق للاستخبارات التركية يتحدث عن وجود حزب بهذا الاسم ، وتنشط مجموعتان في مناطق جنوب شرق تركيا لاسيما في الجوامع وهي :

١. المجموعة الأولى :

يطلق عليها اسم حزب الله – جماعة منزيل ويتزعمها "فيدان غونغور ومنصور غوزيل صوي و عبيد الله دالار" ، وتشير تقارير الاستخبارات التركية أنها موالية لإيران وتعمل لإقامة نظام الشريعة على النمط الإيراني ، وتؤمن بالعمل المسلح أكثر من العمل الإرشادي ، وتتحاشى الاصطدام بحزب العمال الكردستاني .

٢. المجموعة الثانية :

يتزعمها "حسين ولي أوغلو" خريج كلية العلوم السياسية في أنقرة ، وتنشط في ديار بكر وباتمان ، وتتخذ من المكتبات والمقاهي قاعدة لنشاطها ، وهي معادية لحزب العمال الكردستاني ، ويعتقد أن هذه المجموعة موالية للدولة وتتعاون معها على ارتكاب الجرائم التي تبقى "مجهولة الفاعل" ، كما قامت بمهاجمة جماعة "منزيل" وحدثت بينهما مصادمات متفرقة أسفرت عن عشرات القتلى .

كما تظهر أحياناً منظمة باسم "منظمة الحركة الإسلامية" وادعت السلطات التركية خلال مارس ١٩٩٦ أنها اعتقلت الرأس المدبر لها وهو "عرفان شاغرجيط الذي اتهم باغتيال عدد من الصحفيين والمفكرين المعروفين مثل تشيتن ايميتش ، وأجور مومجو ، وطوران دورسون ، ومعمر أكصوى .

ويشار كذلك إلى وجود "حزب الإسلام الذي ينشط في الأوساط الكردية ، وقد نشط هذا الحزب في مطلع الثمانينيات ، وهناك أيضاً "حزب التحرير" وهو أقدم التنظيمات الراديكالية في تركيا ، والذي كانت بداية تأسيسه في الأردن في الخمسينيات ، ولكن النموذج الأبرز والعلني بصورة كاملة للحركات الراديكالية الإسلامية في تركيا دون شك "اتحاد الجمعيات الإسلامية" الذي كان يتزعمه الشيخ جمال الدين قبلان ، الذي توفى في ١٥ مايو ١٩٩٥ .

وتتسم سيرة "قبلان" بالتميز والتفرد ، فقد تولى العديد من المناصب كان أعلاها "نائب رئيس الشئون الدينية" عندما استقال ليغادر إلى أوروبا ويعمل بتوجيهات نجم الدين أربكان على تعزيز منظمة "النظرة الوطنية" التابعة لحزب السلامة الوطني في أوروبا الغربية ولاسيما في ألمانيا ، وزار إيران عام ١٩٨٣ والتقى بزعيمها آية الله الخميني ، وكانت هذه الزيارة محطة فاصلة في حياته فانفصل عن "النظرة الوطنية" منصرفا" للدعوة إلى دولة إسلامية في تركيا ، الأمر الذي عرضه لنزع الجنسية التركية عنه في ١١ يوليو ١٩٨٤ ، ومنذ ذلك الوقت بدأ يطلق عليه في وسائل الإعلام العلمانية لقب " الصوت الأسود" (قرة سيس) على غرار "السوق السوداء" نظراً لمخالفته القوانين وأسس "اتحاد الجمعيات الإسلامية" ، وفي عام ١٩٨٧ أعلن قيام دولة " الأناضول الإسلامية الفيدرالية" منصباً نفسه "خليفة" عليها معلناً افتتاح أول "سفارة" لها في "برلين" .

دعا قبلان إلى هدم النظام العلماني وإقامة نظام الشريعة واعتبر ذلك من أولويات جهاده واعتبر زعماء تركيا – بمن فيهم أربكان – منافقين وكفاراً وأصدر فتوى بقتل "عزيز نيسين" لترجمته "آيات شيطانية" لسلمان رشدي ونشرها في تركيا ، ويرى قبلان أن الطريق إلى الدولة الإسلامية يمر عبرثلاث مراحل : مرحلة المدرسة (تعلم الدين) ومرحلة الكلية (تهذيب النفس والتعود على شظف الحياة) وأخيراً مرحلة الثكنة (التدريب

على استخدام السلاح) وهذه المراحل تؤدي إلى الجنة كما يقول ، وكان البعض يعتبره "خميني تركيا" مع ما في ذلك من مبالغة .

وبعد وفاة قبلان ودفنه في مسقط رأسه "أرضروم" في ١٩ مايو ١٩٩٥ خلفه في منصب الخلافة إبنه "متين مفتي أوغلو" الذي قال أنه سيقوم بما كان يقوم به والده وما كان يريد أن يقوم به ، وأثناء تشييع جنازة قبلان ردد أنصاره شعارات تدعو إلى فناء النظام العلماني مما حدا بوزير الداخلية التركي – حينذاك – "ناهد منتشيه" إلى اعتبار قبلان خائناً للوطن .

ثالثاً : أحزاب سياسية مرخص لها

ظهرت على الساحة السياسية التركية بعض الأحزاب الإسلامية المغمورة مع بدء تجربة التعددية الحزبية عام ١٩٤٦ ، ومنها :

- كان أول حزب معارض تم تأسيسه في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية هو "حزب النهضة الوطني" ذو الاتجاه الإسلامي في ١٨ يوليو ١٩٤٥ على يد كل من حسين عوني أولاي وهو من مؤسسة مجموعة الدفاع عن الحقوق داخل المجلس الوطني التركي الكبير عام ١٩٢٣ والصحفي والجنرال المتقاعد جواد رفعت أتيلخان ورجل الأعمال نوري دميرداغ ، وقد ذكر حزب النهضة القومي في برامجه رفضه السافر للعلمانية والحاجة الماسة للدين بشكل يتلائم مع متطلبات العصر .

ودافع هذا الحزب عن قيام اتحاد شرقي يستهدف وحدة العالم الإسلامي وأعلن ارتباط الحزب بالأعراف القومية والقواعد الأخلاقية ، واقترح إنشاء جامعة للتكنولوجيا والأخلاق لإعداد الطلاب الوافدين من الدول الإسلامية ، وكانت شعبية هذا الحزب ضعيفة فلم يستطع الفوز بمقعد واحد في البرلمان التركي وأغلق الحزب تلقائياً بعد فترة قصيرة .

- وثاني الأحزاب ذات الاتجاه الإسلامي هو حزب حماية الارتقاء الذي تأسس في ٢٦ يوليو ١٩٤٦ ، وكانت المادة الأولى لبرنامج الحزب تعترف بوجود الله وأمره للناس بحسن العمل ، وكان يرى أن حرية العبادة حق طبيعي للإنسان ، وفي إخفاء منه لموقفه من العلمانية كان يرفض أن يكون الدين آلة سياسية في استصدار القوانين وتطبيقها ، وحل الحزب نفسه في ١٢ مارس ١٩٤٧ .

- ويمكن كذلك أن يذكر حزب الحماية الإسلامي المؤسس في ١٨ يوليو ١٩٤٦ بصفته حزباً دينياً ، وقد وضح في المادة الأولى من برنامجه أنه بعيد عن كل نوع للسياسة التركية ويستهدف تمدن الإسلاميين وتساندهم ونفعهم وتحابيهم وتعاونهم واتحادهم ، وكما ظهر من البرنامج فقد استهدف تبصير الشعب بأحكام الإسلام وأغلق الحزب بعد فترة استمرت شهرين فقط من تأسيسه .

- وكان هناك حزب المحافظين الأتراك الذي أسسه جواد رفعت ، والذي كان أيضاً من مؤسسي حزب النهضة الوطني ، وكان هدف هذا الحزب ذي التوجه الإسلامي الذي أسس في ٨ يوليو ١٩٤٧ - كما وضح في برنامجه - المحافظة على الموروثات المادية والمعنوية وسائر القيم والأعراف ، وكذلك الارتقاء بالأمة التركية إلى مستوى الرفاهية والسعادة بين الدول ، ودعت سياسته الخارجية إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية ، وقد تم حل الحزب - أيضاً - بعد فترة قصيرة من تأسيسه .

- ويعد حزب الأمة هو أهم ممثل للفكرة الإسلامية والعرفية في الحياة السياسية في فترة (١٩٤٥ - ١٩٥٠) ، ويولي أهمية كبيرة للعادات والأعراف في الحياة الاجتماعية ، ويتضح ذلك في المادة السابعة من برنامجه : يعترف الحزب بالمشاعر العظيمة للاعتقاد والأخلاق والأعراف والعادات في تشكيل النظام الاجتماعي وهي دوماً لا تتغير وتبقى خارج ساحة نفوذ الدولة ، وفي مادته الثامنة : والحزب يحترم المؤسسات الدينية ، وفي مادته الثانية عشرة : والحزب يدعو إلى تشكيل مؤسسات دينية ويدافع عن الأوقاف الدينية ويرى ضرورة إضافة المواد الدينية إلى المدارس الإبتدائية والإعدادية وإلى إنشاء كليات الإلهيات بالجامعات .

- وظهرت أحزاب أخرى ذات توجه إسلامي كانت صغيرة وقصيرة العمر لم يتعد عمرها عدة شهور .. وضعيفة التأثير ، منها حزب "ديريلش" بزعامة "سيزائي قراقوتش" وكان أشبه بناد ثقافي ، ولم يشارك في أي انتخابات ، وحزب الاتحاد الكبير ورئيسه "محسن يازجي أوغلو" وهو من القوميين الأتراك سابقاً .. ويتضح أن هذه التشكيلات السياسية مع أنها تسمى "أحزاب" إلا أنها كانت بعيدة عن كل توجه سياسي مباشر في مذكرات تأسيسها وتجلى هدفها الرئيسي في الارتقاء بالإسلام وتقويته والتأكيد على التكامل بين المسلمين فحسب .

- وكانت التجربة الوحيدة التي شاركت فيها الأوساط الإسلامية في تأسيس حزب سياسي هو الحزب الديمقراطي الإسلامي الذي أسسه "جواد رفعت" وهو المعروف بعدائه الشديد للماسونية واليهودية ، وكان يسعى لتحقيق تعليم إسلامي يسد الفراغ الروحي المعيش آنذاك ، ولم يستطع هذا الحزب أن يحقق أيضاً أي نجاح أو تأثير يذكر ، إلا أنه وقف ضد المد الشيوعي في تركيا ، وكان ينظم هجمات متوالية على اجتماعات

الأحزاب السياسية اليسارية وبسبب خوفاً ورعباً للمثقفين اليساريين .. وبعد تأسيس الحزب في ٢٧ أغسطس ١٩٥١ لم يستمر أكثر من ستة أشهر حتى تم إغلاقه .

- أما أحزاب (النظام الوطني – السلامة الوطني – الرفاه – الفضيلة – العدالة والتنمية – السعادة) والتي أسسها جميعاً نجم الدين أربكان منذ مطلع السبعينات – إما مباشرة أو من خلف الكواليس – فهي الأحزاب السياسية الحقيقية ذات التوجه الإسلامي .

فعلى عكس تجارب الأحزاب الإسلامية السابقة تميزت هذه الأحزاب الخمسة بالفاعلية والتأثير في الساحة السياسية من خلال مشاركتها في كل الانتخابات النيابية والبلدية ، بل إن الأحزاب الثلاثة الأولى منها شاركت في حكومات ائتلافية ، وكان أربكان نائباً لرئيس الحكومة ثم رئيساً لها عام ١٩٩٦ ثم انفرد حزب العدالة والتنمية بتشكيل الحكومة في نوفمبر ٢٠٠٢ .

لا يقتصر وجود التيار الإسلامي في تركيا على الأحزاب السياسية السابقة ولكن توجد أجنحة إسلامية قوية ومؤثرة أيضاً داخل الأحزاب العلمانية نفسها ، خاصة حزبي يمين الوسط الطريق القويم والوطن الأم والتي دفعت زعيم الحزب الأخير مسعود يلماظ إلى التفاوض مع أربكان لتشكيل حكومة ائتلافية ، وفي إحصائية أجريت عام ١٩٩٠ قدر الوزراء ذوي الصلة بالاتجاه الإسلامي بـ ١٨ وزيراً من بين ٢٧ وزيراً في الحكومة .



المبحث الثالث

عوامل تصاعد المد الإسلامي في تركيا



أولاً : عوامل داخلية

عوامل تصاعد المد الإسلامي في تركيا هي أمور عامة مجردة ساهمت فيها عوامل مختلفة ليست بالضرورة من صنع الحركة الإسلامية ذاتها أو نتيجة لجهودها المباشرة .

تأتي قوة الاتجاه الإسلامي في تركيا من كون المجتمع التركي مجتمعاً متجانساً من حيث المذهبية ،إذ أن غالبيته من السنة ، وكان هذا عاملاً في عدم انشقاق الاتجاهات الإسلامية في تركيا ، كما تكمن قوة هذا الاتجاه أيضاً في كون الريف التركي احتفظ بطابعه الإسلامي على الرغم من انقضاء مدة زمنية طويلة منذ العشرينيات على تبني العلمانية في تركيا .

وقد استفاد حزب الرفاه من كون الإسلام يعتبر عامل توحيد حياتي وثقافي واجتماعي وأخلاقي يحدد هوية معظم الأتراك (٩٩% تقريباً مسلمون) ، والرفاه بضربته المحكمة على هذا الوتر الحساس جمع حوله كتلة جديدة لا يرضيها النهج السياسي والاقتصادي في تركيا في موضوعات داخلية وخارجية شتى .

ومن الأسباب التي أدت إلى تقوية الرفاه وعززت من نفوذه ودوره وموقعه السياسي ورفعت من شأنه استفادته من حركة النزوح السكاني الداخلي من الجنوب الشرقي ومناطقه الفقيرة تحديداً نحو الشمال الغربي بالدرجة الأولى ، وكانت حركة النزوح هذه سببها الأساسي التدهور الأمني والاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق ، هؤلاء الذين نجح الرفاه في مخاطبتهم وكسب ودهم لصالحه[٨] .

كما استغل حزب الرفاه الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا بسبب استنزاف نفقات الأمن والدفاع نحو ٤٠% من الإنفاق العام مع تصاعد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد ، كما أن الإجراءات الاقتصادية الليبرالية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١٦% ومعدل التضخم إلى ما يزيد على ١٠٠% واختلال توزيع الثروة حيث أصبح ٢٠% من الأتراك يملكون ٦٠% في حين يملك أفقر ٢٠% نحو ٤٠% فقط من الدخل القومي عام ١٩٩٤ حسب الإحصاءات الرسمية[٩] .

ولذلك ركز حزب الرفاه على الأنشطة الاجتماعية والعمل على المستوى المحلي من خلال جمع الزكاة وإنشاء المدارس والعيادات الطبية إلى بناء المساكن لساكني الأكواخ في المدن ، ونظمت عضوات الرفاه زيارات لبيوت الفقراء ومشاركتهم في مناسبات الزواج والوفاة وتقديم العون المالي لهم ، وبذلك - وكما يقول "حكمت جنتكايا" مدير تحرير صحيفة "جمهوريت" - استقطب أربكان الفقراء الذين لم تستطع أحزاب اليسار الفوز بأصواتهم بعد الضربات التي وجهت إليها عقب الانقلاب العسكري وفشلها في توحيد صفوفها .

رغم علمانية الدستور والقانون الذي يحظر الأحزاب الدينية ، ورغم التعددية العرقية والدينية في المجتمع التركي ورغم ما تفرضه المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب على حرية الرأي والتعبير - رغم ذلك كله - إلا أن التعددية السياسية نمت حتى وصل عدد الأحزاب القانونية المتنافسة إلى ١٤ حزباً تمثل كافة الاتجاهات السياسية بدءاً من أقصى اليسار وحتى أقصى اليمين ، من العلمانية اللادينية إلى الإسلام السياسي .

كما أن هناك ازدهاراً للتعددية الثقافية والإعلامية فوصل عدد المحطات الإذاعية إلى ٢٠٤٠ محطة وعدد القنوات التلفزيونية إلى ٤٠٠ قناة وفق ما صرح به في ١٩٩٥/١٠/٧ "علي بارانسيل" رئيس المجلس الأعلى للراديو والتلفزيون في تركيا ، ويمتد تنوع هذه المحطات الإذاعية والتلفزيونية من محطات الإثارة والجنس الفاضح وحتى محطات الإسلام والصوفية والقرآن ، وعلى صعيد الصحف اليومية هناك ١٢ صحيفة يزيد توزيعها اليومي عن ١٠٠ ألف نسخة وتصل أوسعها انتشاراً إلى مليون نسخة ، هذا فضلاً عن الكثير من الصحف الصغيرة .

ومن العوامل الهامة لصعود المد الإسلامي في تركيا أصداء الإنجازات التي حققتها الأحزاب الإسلامية أثناء مشاركتها في ائتلافات حكومية وبخاصة دور قيادات حزب الرفاه من خلال مناصبهم الوزارية وأدائهم المميز في إدارة بلديتي "أنقرة" و"استانبول" ومحاربة الفساد وتنمية الأقاليم التركية في الوقت الذي فتح فيه "الرفاهيون" ملفات الفساد لبعض المسئولين العلمانيين وفي مقدمتهم تانسو تشيللر زعيمة حزب "الطريق القويم" الأمر الذي أدى إلى تحول عدد كبير من المواطنين إلى تأييد "الرفاه"

وكانت الترجمة العملية لذلك حصوله على أصوات نحو ٤١% من العلمانيين في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ .

وتؤكد السياسات العملية لمسئولي الأحزاب الإسلامية أن البعث الإسلامي لا يحدث فقط لاعتبارات ثقافية وسيكولوجية بل هو يعكس رفض الشعب التركي لنمط التنمية الحالية التي أدت إلى بلبلة العادات الاجتماعية ، فالعودة إلى الإسلام هي جواب على فشل الدولة في مشروع التنمية وما أدى إليه من عدوانية تجاه نمط الإنتاجية الغربية الذي أحدث خيبة أمل عند الأتراك(١٠) .

أيضاً من عوامل نهوض الحركة الإسلامية في الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات أن النزاع المذهبي السني – العلوي بدأ بأخذ مجراه منذ أواخر السبعينات وحتى يوليو ١٩٩٣ ثم مارس ١٩٩٥ طابع الصدام الدموي مما دفعه نحو مزيد من التباعد وتعميق الشعور المذهبي والتأكيد على الذات عند كلا الطرفين ، هذا فضلاً عن تفاقم "الانفصالية" الكردية ودورها في تعزيز الاتجاهات الإسلامية في تركيا منذ أواسط الثمانينيات وحتى الآن ، فبغياب فرصة تمثيل الأكراد مباشرة في البرلمان أو حظر الأحزاب التي يؤسسونها وتمثل أحياناً في البرلمان كان جانب كبير من الأصوات الكردية يذهب إلى الحزب الأكثر مناهضة للنظام الحاكم والأكثر قدرة على إضعافه وعلى مقاربة المسألة الكردية بصورة "أخوية" ، وكان هذا الحزب – كما ظن هؤلاء – هو حزب الحركة الإسلامية الأول "الرفاه" (١١) .

ويرى قسم كبير من الرأي العام التركي في تأكيد "أربكان" على أهمية الإسلام وضرورة الابتعاد عن التمييز بين شعوب الدولة والعمل على حذف كل ما يتعلق بالتفرقة والتمييز بين هذه الشعوب في الدستور التركي والبحث عن حل سلمي للنزاع الكردي التركي الراهن – إمكانية مقاربة جديدة لمشكلة تركيا الرئيسية أي القضية الكردية مختلفة عن المقاربة العسكرية التقليدية للحكومات ذات النزعة القومية .

ومن اجتهادات واستجابات الحركة الإسلامية في تركيا تأكيدها على أن الإسلام لا يتعارض مع القومية التركية باعتبار أن الأتراك لم يكونوا أصحاب نفوذ وإمبراطوري إلا

في ظل الإسلام وأن الإسلام والقومية هما الأصلان المقدسان عند الأتراك وهما الأساسان اللذان قام عليهما التاريخ التركي على مر العصور .

ويرى المفكر الإسلامي التركي "علي بولاج" أن المواقف العلمانية للنخب الحاكمة في تركيا التي احتكرت المجتمع السياسي في ظروف ما قبل السبعينيات كانت عملاً أساسياً في دفع القسم المحافظ المتدين من الجماهير العريضة الذي يريد أن يأخذ دوره في المجتمع إلى تأييد التيارات الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان ، إلى جانب انبثاق رغبة شديدة لدى شرائح واسعة من الشعب التركي تريد المشاركة بالحياة السياسية مع الحفاظ على إرثها وشخصيتها الإسلامية المحافظة ترى في الإسلام عاملاً محركاً أساسياً للتنمية ، وتؤكد الكاتبة الإسلامية "أمينة شيبنليك" على هذا الأمر بقولها : "هذه الدولة لنا أيضاً ولنا حق المشاركة فيها" متهمة كل العهود باستثناء عهد أوزال بعدم التسامح واغتصاب حقوق الفئات الإسلامية[١٢] .

وهناك من يحمل الأحزاب العلمانية في تركيا جانباً من المسئولية عن انتشار المد الإسلامي لأنها في سبيل استقطاب الصوت الإسلامي في الانتخابات البرلمانية والمحلية قدمت العديد من التنازلات – من وجهة النظر العلمانية – مثل السماح بفتح مدارس "إمام وخطيب" ومعاهد القرآن وزيادة أعدادها بصورة كبيرة لتكون بمثابة تفريغ لكوادر التيار الإسلامي وتسلله إلى وظائف الدولة وخاصة في التعليم والقضاء والجيش والشرطة مما أتاح لهم التأثير المباشر في الأوساط المحيطة بهم .

ولعب حزب الرفاه على الإحباط التركي من الرهان على الغرب مستقبلاً الشعارات المحبطة والطموحات التي أطلق عنانها القادة الأتراك مثل قول الرئيس أوزال بأن القرن القادم سيكون تركياً وما قاله الرئيس ديميريل عن "عالم تركي" يمتد من شاطئ الأدرياتيك حتى سور الصين العظيم ولذلك اجتذبت شعارات الرفاه ضد الغرب ومناداته بأمم متحدة إسلامية وكومنولث إسلامي أفئدة الطبقة الوسطى التركية .

كما لعب الرفاه على تشرذم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط ودوامة الفراغ السياسي طارحاً "النظام العادل" سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، وكما يقول البروفيسور "إحسان داغي" فإن صعود حزب الرفاه الإسلامي للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذي

أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار في وقت أصبح فيه "تغريب تركيا" ثقافياً وسياسياً محل مراجعة من المجتمع التركي مع رفض الغرب لدخول تركيا ناديه مما مهد الأرض لصعود التوجه الإسلامي التقليدي الشعبي[١٣] .

تميزت برامج الأحزاب الإسلامية – وخاصة الرفاه – عن برامج الأحزاب الأخرى برفع شعارات وطنية مناوئة مباشرة لكل الخيارات التي تجمع عليها أحزاب النخبة الحاكمة في تركيا مثل : رفض الاتحاد الجمركي في أوروبا واعتباره مثالاً على خيانة النخبة الحاكمة لمصالح تركيا وتهديداً لأمنها الاجتماعي والاقتصادي بما سوف يقود لا محالة إلى إغلاق المصانع وتزايد البطالة والفقر ، ومن جوانب التميز أيضاً المطالبة بإلغاء نظام القروض بالفائدة والربا .

وقد أدت أساليب الدعاية الانتخابية التي سلكها حزب الرفاه إلى زيادة نسبة مؤيديه حيث كان ضمن ما قام به استبيانات واستطلاعات الرأي حول مستقبل البلاد في ظل الحزب الذي سيفوز في الانتخابات ، ومن خلالها استطاع الحزب بلورة أفكار وطرح برنامجه ، **واعتمد على أمرين في وقت واحد :**

١. الدعاية لنفسه وبرنامجه والتعريف بخططه ورؤيته المستقبلية .
٢. إظهار عورات الأحزاب السياسية الأخرى .

وثمة عوامل أخرى سهلت لحزب الرفاه عملية الاتصال بالجماهير الناخبة مثل التنظيم الجيد للحزب وتوغله إلى أعماق الأقاليم التركية وقلب الأناضول وكذلك استخدامه لأساليب حديثة في الدعاية الانتخابية إضافة إلى توافر السيولة المالية للإنفاق على الدعاية.

وكان صعود حزب العدالة والتنمية وانفراده بتشكيل الحكومة لأول مرة منذ ١٥ عاماً يمثل رسالة من الناخبين تعلن يأسهم من فساد الأحزاب السياسية القائمة وتصارعها على السلطة من خلال حكومات إئتلافية غير منسجمة مما انعكس سلباً على الاقتصاد والعملة التركية ، فكان الحزب الجديد العدالة والتنمية الليبرالي ذو التوجهات الإسلامية المعتدلة وغير التصادمية هو الأمل للناخب التركي .

ثانياً : عوامل خارجية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية فإن هناك علاقة طردية بين انتشار المد الإسلامي ومقدار المخاطر التي يتعرض لها الوطن التركي – خاصة على الصعيد الخارجي – سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية ، فحينما يجرب المجتمع المؤمن خيارات سياسية مختلفة لا يقوده أحدها إلى بر الأمان والطمأنينة والكرامة الوطنية يلجأ إلى خيار الدين كملاذ أخير .. وفي تركيا بالذات – مركز الخلافة العثمانية التي يفخر شعبها بأنه كان يحكم بقاعاً شاسعة من العالم باسم الإسلام – لابد أن يعود لاجئاً إلى الإسلام أملاً منه في إمكانية استعادة مجد غابر(١٤) .

من هنا فإن ميل الناخب التركي إلى التيار الإسلامي يقوى في الظروف التي تشتد فيها الهجمات على الكيان التركي وتحدق الأخطار به ، فتركيا الجمهورية ليست سوى الوريث الطبيعي لآخر إمبراطورية إسلامية وأقواها ، وتاريخ الجمهورية يتكامل مع تاريخ الإمبراطورية ، وصراع الغرب مع الدولة العثمانية لم يكن ينفصل عن صراعه مع الإسلام ، والغرب مستمر في التعامل مع تركيا الجمهورية في العمق انطلاقاً من هذا الأساس وأسطع مثال على ذلك موقفه من انضمام تركيا (المسلمة) إلى الاتحاد الأوروبي (المسيحي) ، وجاءت أزمة البوسنة والصراع على "ناجورنوقره باغ" والمشكلة الكردية وخسائر تركيا التي لم تعوض بعد حرب الخليج الثانية لتذكر الناخب التركي بأنه مستهدف كمسلم من جانب الغرب رغم نحو ثمانين عاماً من العلمانية(١٥) .

فيما وراء الكواليس فإن الأوروبيين والأتراك يتفقون على أن الأسباب الحقيقية لعدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي كانت المعارضة الحادة لليونان والأكثر أهمية حقيقة أن تركيا دولة إسلامية عدد سكانها ٧٥ مليون مسلم لا ينتمون ثقافياً إلى أوروبا ، وكما قال الرئيس "أوزال" عام ١٩٩٢ : لماذا لا تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ، السبب الحقيقي أننا مسلمون وهم مسيحيون والمسئولون الأوربيون من طرفهم أقروا بأن الاتحاد الأوروبي هو "نادي مسيحي" وأن " تركيا فقيرة جداً ومكتظة بالسكان ومسلمة جداً وثقافياً

مختلفة جداً ، كل شيئاً جداً " ، إن الكابوس الشخصي للأوروبيين هو الذاكرة التاريخية للغزاة المسلمين العرب في أوروبا الغربية والأتراك عند بوابات فيينا .. هذه الاتجاهات بالتالي ولدت الإدراك العام بين الأتراك بأن الغرب لا يرى أن هناك مكاناً لتركيا المسلمة في أوروبا(١٦) .

من هنا فإن من أهم العوامل الخارجية – في هذا السياق – هو رغبة الأتراك في إظهار البديل الإسلامي الذي تخشى منه أوروبا بصفة دائمة وتتحسب من ظهوره في الحياة السياسية التركية كطريق للحكم في ضوء تخاذل أوروبا في دعم الأحزاب العلمانية لضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي .

ومن الأهمية بمكان تقييم الحالة السياسية والأيديولوجية على مستوى العالم في بداية التسعينيات باعتبارها من الأسباب الهامة لانتشار المد الإسلامي ، فانهيار الاتحاد السوفيتي كان إيذاناً بنهاية الحقبة الشيوعية ورسالة تعزية للفكر الاشتراكي ، ومن ثم انعكس ذلك على الفكر الاشتراكي في تركيا وانسحب البساط من تحت قدميه ، وترتب على ذلك ضعف الأحزاب اليسارية التركية كقوة مناهضة لأحزاب اليمين وحامله لهموم وقضايا الطبقات الفقيرة والكادحة فتحولت تطلعاتها إلى التيار الإسلامي الذي لم يضيع الفرصة ولكنه استغل الشعارات اليسارية وألبسها ثوباً إسلامياً ، وأطلق حزب الرفاه على برنامجه السياسي اسم "النظام العادل" مستغلاً كذلك سلسلة فضائح الفساد والاختلاسات والرشوة والكسب غير المشروع التي انغمست فيها رموز الأحزاب اليمينية العلمانية الحاكمة والأزمات الاقتصادية التي تفاقمت في ظل حكمها .

هذا إلى جانب موجة التنامي الديني على المستوى السياسي في العالم العربي والإسلامي – في عقد التسعينيات أيضاً مثل الفوز الكاسح لجبهة الإنقاذ الإسلامية في إنتخابات الجزائر وفوز التيار الإسلامي بأغلبية مقاعد معظم النقابات المهنية في مصر وكذلك في الأردن التي مثل المعارضة الرئيسة في برلمانها .. كل هذا كان له أثره في تنامي جماهيرية رموز الإسلاميين في تركيا .

وكان لاندلاع حرب الخليج الثانية تأثير بارز على المشاعر الإسلامية لدى قطاع واسع من الرأي العام التركي الذي نظر إلى هذه الحرب على أنها مؤامرة تهدف إلى إضعاف المسلمين ونهب ثرواتهم ، كذلك إلى إضعاف تركيا من خلال تأسيس نواة دولة كردية في شمال العراق ما كان لها أن تظهر لولا نشوب حرب الخليج الثانية ، كذلك لعبت مجازر التطهير العرقي أثناء حرب البوسنة في مطلع التسعينيات – التي استهدفت المسلمين البوسنيين– دوراً بالغ التأثير في تأجيج المشاعر الإسلامية داخل تركيا التي كان ينظر إليها من البوسنة على أنها "حامية الإسلام والمسلمين" وبأن المجازر ضد مسلمي البوسنة من جانب الصرب إنها تستهدف كذلك الدور التركي بصفته الإسلامية في منطقة البلقان(١٧) .

كذلك فإن الثورة الإسلامية في الجارة "إيران" تركت تأثيراتها في تركيا وعززت قيام حركات أكثر تشدداً لإحياء الانتماء الإسلامي ، وقد تجلت قوة هذه الحركات الراديكالية عقب قيام الثورة في تنظيمها مسيرة إسلامية ضخمة في سبتمبر ١٩٨٠ بمدينة "قونية" زاد المشاركون فيها عن ٣٠٠ ألف شخص للمطالبة بتحرير القدس ، وتم رفع شعارات إسلامية باللغة العربية وندد المتظاهرون بالمبادئ العلمانية الكمالية .

ومن آن لآخر تتصاعد أجواء التوتر في العلاقات التركية الإيرانية بسبب اتهامات أنقرة لطهران بضلوعها في مساعدة منظمات تركية متطرفة قامت بتنفيذ عمليات اغتيال لصحفيين ومثقفين علمانيين أتراك ، وقد أعدت وزارة الداخلية التركية ملفاً أمنياً خاصاً يتضمن اتهامات لإيران بأن لها صلة مع منظمة حزب الله التركية المتطرفة ، كما أشار قرار اتهامي أصدرته نيابة محكمة أمن الدولة التركية بشأن هذا الحزب بأصابع الاتهام لإيران مؤكداً أنها تدعم المتطرفين من خلال قيام الحرس الثوري الإيراني بتدريبهم عسكرياً وتأهيلهم سياسياً ومساعدتهم مادياً وهددت الحكومة التركية إيران بفرض تأشيرات دخول على الرعايا الإيرانيين الذين يدخلون تركيا بدون تأشيرات .

وقد نجح التيار الإسلامي في مخاطبة واقع الشعب التركي في قضايا معينة لمست نقاطاً جيدة التوصل مع الجماهير ، من أهمها قضية "قبرص" والدور الذي لعبه حزب

السلامة الوطني (الإسلامي) أثناء مشاركته في الائتلاف الحكومي في منتصف السبعينيات، حيث قام رئيس الحزب ونائب رئيس الوزراء آنئذ نجم الدين أربكان بدور رئيس في إقناع القيادات العسكرية بإنزال قواتها في الجزيرة القبرصية ، فقد تولى القيادة فترة غياب رئيس الوزراء "بولنت أجاويد" في زيارة لدول شمال أوروبا، وكانت ساعة الصفر لاحتلال الجيش التركي لشمال جزيرة قبرص التي ينظر إليها الأتراك باعتبارها حقاً قومياً لهم لا يمكن التفريط فيه ، خاصة أنها لا تبعد سوى ستة كيلومترات عن الموانئ التركية ، في الوقت الذي تبعد فيه أكثر من ستمائة كيلومتر عن الشواطئ اليونانية ، وزاد نجاح احتلال شمال قبرص من رصيد التيار الإسلامي في الشارع التركي .

ومن العوامل الخارجية التي روجت للمد الإسلامي في تركيا رغبة الحكومات التركية في اللعب بالورقة الإسلامية تجاه دول الشرق الأوسط وخاصة الخليجية منها ، وذلك لمزيد من التفاعلات الاقتصادية بين تركيا وتلك الدول ، وفي هذا الإطار أتاح عهد "تورجوت أوزال" – الذي اعتمد المنهج الليبرالي في الاقتصاد – الفرصة لرجال الأعمال الإسلاميين لتأسيس شركات عملاقة زاد من نموها المطرد سياسة أوزال تجاه تنمية التبادل التجاري مع الدول العربية والإسلامية وخاصة المملكة العربية السعودية التي توغلت اقتصادياً في تركيا من خلال عدة شركات ، منها : "فيصل فينانس" و"البركة ترك" ، ومع الكويت عبر "بيت كويت فينانس" ومما دعم هذه الشركات أن "كوركوت أوزال" المتعاطف مع الإسلاميين وشقيق تورجوت أوزال رئيس الوزراء كان الشريك الأكبر للاستثمارات المشتركة مع مؤسسات سعودية وكويتية .

وثمة عامل آخر يتمثل في حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار الأوضاع الداخلية في تركيا حتى ولو عبر مشاركة التيار الإسلامي في الحكم – كما حدث مع حزب الرفاه بصفة خاصة – في ظل الانقسامات التي تشهدها الأحزاب العلمانية وتداعي شعبيتها ، وبالتالي احتمالات وجود فراغ سياسي ينذر بحالة من الفوضى يمكن أن تعاني منه تركيا على كافة الأصعدة ، الأمر الذي تتوجس منه واشنطن في ضوء عضوية تركيا في حلف الأطلنطي وتشكل فيه القوة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث حجم القوات .

فضلاً عن كل العوامل السابقة – وتأسيساً عليها – فإن التيار الإسلامي في تركيا هو تيار "براجماتي" إلى حد كبير حيث يتعامل ويتعاون مع دول وجماعات ومنظمات متباينة الوسائل ، كالإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن والجماعة الإسلامية في باكستان واتجاهات إسلامية أخرى في جمهوريات لآسيا الوسطى وأفغانستان والجماعة الإسلامية في كل من باكستان وبنجلاديش وحزب النهضة الإسلامي "المحظور" في تونس وجبهة الإنقاذ الإسلامية "المحظورة" في الجزائر وكذلك حزب الله في لبنان ومع الدولة في كل من إيران والسودان والسعودية بالإضافة إلى العلاقات مع العديد من المجموعات والمنظمات الإسلامية في أوروبا الغربية ولاسيما في ألمانيا .



المبحث الرابع

مظاهر تصاعد المد الإسلامي في تركيا



تتمثل مظاهر تصاعد المد الإسلامي في تركيا في شيوع الأفكار والممارسات الإسلامية بحيث تنعكس على مختلف المجالات في المجتمع التركي :

من الواضح أن العلمانية في تركيا تتراجع أمام مد "الأسلمة" ، هنالك ترحيب بها بصورة عامة وهي لذلك شرعية في نظر السكان الأتراك ، العملية تسير بثبات لا بسرعة ، ولذلك لم تكن المؤسسة الكمالية والمجموعات المرتبطة بها أكثر نشاطاً في معارضتها ، ولو أن تفكك التراث الكمالي يبدوا أكيداً ، وقد شهد العقد الماضي – على ما يظهر – زيادة في "التقوى الشخصية" بين الأتراك ، يضاف إلى ذلك أن "أسلمة" النظام التركي التي بدأت منذ ٤٠ سنة أخذت الآن تؤتي ثمارها ولا يتوقع للأحزاب السياسية الرئيسية أن تتجاهل ارتفاع التقوى الشخصية ، إن ذلك قد يغير من التوازن بين العلمانية والدين باتجاه الدين ، والظاهر أن السياسة الكمالية للدولة تتعرض للمزيد من الإضعاف(١٨) .

إن تركيا "العلمانية" باتت تلعب دوراً كبيراً في "الإحياء الإسلامي" بالجمهوريات التركية في آسيا الوسطى والبلقان التي تعرضت "للبلشفة" و"البلقنة ، ففي الفترة من ٢٣-٢٧ أكتوبر ١٩٩٥ انعقد في استانبول "المؤتمر السنوي الأول لتنسيق الخدمات الدينية في الجمهوريات التركية" وأعلن نوري يلمظ رئيس إدارة الشئون الدينية التركية أنه سيتم بناء مسجد ومركز ثقافي في كل جمهورية على الطراز العثماني .

عودة الحجاب

وقد تحول الحجاب "الطوربان" إلى رمز إسلامي في المواجهة بين الإسلاميين والعلمانيين على الساحة التركية ، واتخذت هذه المواجهة العديد من الصور(١٩) .

فقد بدأت الجامعات والمدارس والمحاكم والمكاتب الحكومية في تطبيق منع ارتداء الحجاب مع بداية العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨ ، إلا أن تلك المحاولات قوبلت بتظاهرات واعتصامات واشتباكات بين النساء الإسلاميات والعلمانيات المعتدلات من جانب والشرطة والعلمانيات المتشددات من جانب آخر .

ففي ١٤ أكتوبر ١٩٩٧ تظاهرت الطالبات اللتي منعن من دخول الجامعات لأنهن من المحجبات واعتصمن أمام أبواب الجامعات وانضم إلى المعتصمات رئيس حزب النهضة الجديد "حسن جلال كوزال" وألقى خطاباً قال فيه : "إن مسعود يلمظ – رئيس الوزراء – هو أحد أعداء الشعب التركي" ، وأوضح أربكان في مؤتمر صحفي بمناسبة مرور مائة يوم من عمر حكومة يلمظ : "إن يلمظ ضد إرادة وتوجهات الشعب التركي الصابر ، وأن سقوط الحكومة غير الشرعية – بحسب وصفه – أصبح محتماً" .

وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧ عقد حزب الطريق الصحيح مؤتمراً في منطقة "زيتون بورونو" في استانبول وأدان تصرفات الحكومة وقمعها للحريات الشخصية وأعلن التضامن مع الطالبات المحجبات .

وفي ٢ نوفمبر زار أربكان "قونية" وأعلن تضامنه وتضامن حزبه وكل المسلمين الأتراك مع الطالبات ، وفي اليوم التالي ردت "تانسو تشيللر" على وصف يلمظ للمتدينين بالخفافيش رادة إليه التهمة ، وهواليوم ذاته الذي استقال فيه أربعة من نواب حزب اليسار الديمقراطي (حزب بولند أجاويد) والتحقوا بحزب الشعب الجمهوري .

وبدءاً من الخامس من نوفمبر صعدت المحجبات الاحتجاج واعتصم رئيس حزب النهضة مع المعتصمات في اليوم التالي ، كما توجهت تظاهرة من المحجبات في استانبول وأنقرة وقونية بمشاركة نواب الرفاه ورؤساء بلديات وحضر متضامنون مع المحجبات من ألمانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الأخرى وتحدث الخطباء الأجانب عن حرية الأزياء في الجامعات الأوروبية وعن قمع المحجبات التركيات .

وتضامن عدد كبير من الطالبات التركيات السافرات مع اعتصام الطالبات المحجبات الذي تحول إلى اعتصام مفتوح يوم ١٣ نوفمبر ، مما دفع الشرطة والطلبة العلمانيين إلى التحرش بالطالبات المحجبات المعتصمات يوم ١٩ نوفمبر وأدى ذلك إلى سقوط عشرات الجرحى واعتقال البعض إلا أن ذلك لم ينه معركة الحجاب التي تكتل فيها خصوم حكومة يلمظ على نحو ما حدث لدى انعقاد المؤتمر الخامس لحزب "الملة" التركي في ٢٣ نوفمبر ، فشاركت في جلسة الافتتاح وفود من حزب الرفاه وحزب الطريق القويم

وحضر الجلسة وفد من الطالبات المحجبات اللاتي منعن من دخول الجامعات ورفعن شعار "كسروا الأيدى التي تمتد إلى الحجاب" .

ومن جانبها واصلت حكومة يلمظ إجراءات حظر الحجاب ، ففي ١٢ يناير ١٩٩٨ أصدرت وزارة التربية الوطنية تعليمات بمنع تحجب الطالبات في مدارس الأئمة والخطباء ، وتضمنت حملة الوزارة لحظر الحجاب إنهاء خدمات مدرسات لعدم التزامهن بقانون موظفي الدولة الذي يلزم الموظفات بعدم لبس الحجاب خلال وقت العمل ، وكان المفتشون الذين كلفهم وزير التربية بمراقبة حظر الحجاب يقومون بزيارات مفاجئة لمختلف المدارس في كل أنحاء تركيا لتحديد أسماء المدرسات اللاتي لا يلتزمن بـ "الزي القومي" تمهيداً لفصلهن .

هنا تصاعد الاحتجاج على سياسة حظر الحجاب في الجامعات والمدارس ووجد تعبيره في التضامن الطلابي الذي ضم ثلاثة آلاف طالبة وطالب متدينين وغير متدينين وقفوا متشابكي الأيدي أمام جامعة أنقرة أوائل مارس ١٩٩٨ مما دفع مسعود يلمظ رئيس الوزراء للتصريح بأن الطالبات لن يجبرن على تغطية أو عدم تغطية رؤوسهن ، ثم عدل عن تصريحه بضغط من الجيش .

ومن المفارقات التركية أن أكبر بيوت صناعة الطوربان "غطاء الرأس" هو بيت أزياء "واكو" الذي تتملكه أسرة "واكو" اليهودية التي هاجرت إلى تركيا من أسبانيا قبل قرون هرباً من الاضطهاد المسيحي ، وأوضح "جيف واكو" صاحب بيت الأزياء المفارقة بقوله " إذا كان الناس يريدون ارتداء غطاء الرأس فمن السخافة حظره" .

وفي هذا السياق أثارت قضية النائبة مروة قاوقجي المنتخبة على قوائم حزب الفضيلة ردود أفعال واسعة في الساحة التركية بسبب الضغوط التي تعرضت لها لإجبارها على خلع حجابها مع بداية أدائها لليمين القانونية في الجلسة الافتتاحية للبرلمان والتي انتهت – في ظل رفضها الخضوع لهذه الضغوط – إلى إسقاط الجنسية التركية عنها بدعوى أنها تحمل الجنسية الأمريكية الأمر الذي تردد معه على الساحة التركية أن رئيسة

الوزراء التركية السابقة "تانسو تشيللر" تتمتع بنفس الجنسية الأمريكية وقد احتدم الجدل بشأن هذه القضية واتخذ العديد من المظاهر منها :

- نقلت صحيفة "حريت" المقربة من المؤسسة العسكرية عن مصادر بمجلس الأمن القومي قولها "لم يحدث في تاريخ الجمهورية التركية أن ارتدت سيدة عضو بالبرلمان الحجاب" ، وقالت إن الحجاب يتعارض مع بند العلمانية الذي يتضمنه أداء اليمين ، فيما قال العديد من المراقبين إن القانون التركي لا يمنع "مروة" من ارتداء الحجاب في البرلمان بدليل السماح بقبول أوراق ترشيحها ومن ضمنها صورتها بالحجاب ، وقالت مروة إن لوائح البرلمان لا تتضمن ما يشير من قريب أو من بعيد إلى حظر الحجاب ونقلت عنها الصحيفة قولها : "سأتصرف وفقاً للوائح" .. وإزاء ذلك أعرب رئيس الوزراء "بولند أجاويد" عن أمله في أن تنزع مروة ما وصفه بفتيل الأزمة وأن تقبل برفع الحجاب قائلاً إنه ليس هناك حل آخر .

- وكان أجاويد قد أرسل مبعوثاً إلى حزب الفضيلة لمحاولة إقناع مسئوليه بالضغط على نائبهم ، ولكن دون نجاح ، فقد رد قادة الحزب بأن القرار يعود إلى السيدة "مروة" فهي صاحبة الشأن وأنهم لن يمارسوا عليها ضغوطاً في أي اتجاه ، وقال عبد الله جول نائب رئيس الحزب : إن هذه قضية شخصية لا يمكن التدخل فيها ، ولم تكلل محاولات مبعوث "أجاويد" بالنجاح ، وكررت النائبة القول : لن أكشف رأسي ولن أستقيل مشيرة إلى أنها الممثلة المنتخبة لملايين النساء مثلها ، وأردفت : "آمل في أن تصل الديمقراطية في تركيا قريباً إلى نقطة لا تعود فيها نساء مستبعدات بسبب خياراتهن الشخصية" .

- وقد أكد حزب الفضيلة أن القواعد المستقرة في البرلمان التركي تنص فقط على ارتداء "لباس مناسب" للنساء مع "تنورة وسترة" وذلك دون أن تشير للحجاب ، وكان بعض أعضاء الحزب قد اقترحوا على زميلتهم الامتناع عن حضور الجلسات الافتتاحية الأولى فقط بهدف تجنب تسليط الضوء عليها إلا أنها أصرت

على الحضور خاصة مع تأييد رئيس الحزب "رجائي قوطان" لموقفها ، وقوله : "إن مروة لن تنزع حجابها حتى ولو قطعوا رأسها" ، وقد دعا حزب العمل القومي المشارك في الائتلاف الحكومي إلى أن تكون هناك مرونة من الطرفين – العلمانيين والإسلاميين – بشأن قضية الحجاب .

مثل الاتجاهات التكفيرية السائدة في منطقتنا يستخدم الذين يحملون سلاح العلمانية في تركيا المنطق نفسه عندما ينكرون أي حق على المتدينين في التعبير عن تدينهم بأية طريقة مهما كانت بسيطة أو طبيعية .

وأزمة الحجاب تعكس جانباً من انعدام التسامح ، فقد جدد هذه الأزمة إغتيال أحد قضاة المحكمة الدستورية العليا الذي أصدر حكماً منع بموجبه ترقية مدرسة إلى مديرة مع أنها تلتزم بالقانون الذي يمنع ارتداء الحجاب داخل المدارس أو المؤسسات العامة ، غير أن الاعتراض على "سلوكها" كان لأنها تتحجب في بيتها أو في طريقها إلى المدرسة ! وذهب هذا الحكم في تطرفه العلماني إلى أقصاه في اتجاه لم تدركه حتى قوانين الحجاب الفرنسية التي ذاع صيتها ثم خفتت الضجة حولها في آخر الأمر بعد أن اكتشف الجميع أنها كانت تعبيراً حقيقياً عن نزعة إلى المساواة في ظل القوانين الفرنسية (العلمانية حقاً) والتي لم تفرق في التعامل على العموم بين طالبة مسلمة وغير مسلمة .

أما في تركيا فالأمر مختلف ، فالمسألة لا تثار على خلفية تفرقة في التعامل مع اتباع ديانات مختلفة في بلد أكثريته الساحقة مسلمة ، بل تطرح قضية الحجاب مشكلة أخرى أكثر حدة هي اتجاه فريق يعتبر نفسه "الأب الروحي" للنظام إلى منع أي إشهار للتدين أياً كان شكله ومهما بلغت درجة "براءته" بمعنى أنه لم يعد التحقيق في "خلفيات" وضع الحجاب يسير في اتجاهات سياسية فقط في تركيا تتعلق بالواقع أو الانتماءات الحزبية وراء هذا المظهر الخارجي بل صار يحاكم الناس على أشكالهم وملابسهم وهو المدى المبالغ فيه في هذا التطرف المعادي للدين والذي يميز الفهم "الأتاتوركي" للعلمانية .

هذا التطرف هو الذي لابد أن يؤدي في نتيجته إلى تطرف من الجهة المقابلة مما يقطع الطريق على أي حوار أو قبول بالاختلاف وهما القاعدة في أي سلوك حضاري ،

ومن نتائج هذا الوضع الغريب أن طالبات جامعيات تجبرهن قوانين منع الحجاب المفروضة في تركيا على الالتحاق بجامعات أوروبية في فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا حيث يسمح بمتابعة دراستهن رغم أن الحجاب يغطي رؤوسهن بينما يمنعن في بلدهن من ذلك ، أنه تطبيق غريب ومقلوب لأي مفهوم من مفاهيم الحرية الفردية التي لا يستقيم نظام ديمقراطي من دونها وإلا انقلب إلى نظام ديكتاتوري[٢٠] .

- وفي يونيو ٢٠٠٧ فتح مجلس التعليم العالي في تركيا تحقيقاً ضد جامعة "بيلكنت" لسماحها إبنة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد الله جول بالمشاركة في حفل تخرجها من الجامعة وهي مرتدية الحجاب ، وعبر. المجلس عن بالغ استيائه من تجاهل الجامعة للحجاب الذي كانت ترتديه إبنة جول وتدعى "كوبرا" حين تسلمت شهادة تخرجها من قسم الهندسة الصناعية بالمخالفة للقانون الذي يحظر ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات التركية ، والذي يلقى معارضة كبيرة من المواطنين.

وفور اختياره مرشحاً عن حزب العدالة والتنمية في إبريل ٢٠٠٧ دافع جل عن حق زوجته في ارتداء الحجاب قائلاً إن هذه حرية شخصية ، وقال في مؤتمر صحافي : "هذه اختيارات شخصية وعلى الكل أن يحترمها" ، وأسوة بغالبية كوادر حزب العدالة والتنمية المنبثق عن الحركة الإسلامية فإن خير النساء زوجة غول شأنها في ذلك شأن زوجة رئيس الوزراء أمينة أردوغان وزوجة رئيس البرلمان بولند أرينج تضع الحجاب الذي يثير استياء العلمانيين منذ فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٢ .

ورفعت مئات التركيات ومن بينهن زوجة غل نفسها دعوى ضد الحظر على الحجاب أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، غير أن المحكمة أيدت الحظر وترفض اللاتي يرتدين الحجاب الزعم بأنه في حالة السماح بارتدائه فإن النساء كاشفات الرأس سيشعرن بالتعرض للضغط للسير على نهجهن ، كما يرفض اعتبار الحجاب أداة لإحداث انقسام في المجتمع التركي .

لم يخف أردوغان منذ وصول حزبه للسلطة عام ٢٠٠٢ رغبته في تليين القانون المتعلق بالحجاب لكن من دون أن يتمكن من ذلك بسبب معارضة المؤسسة العلمانية وبينها الجيش التي ترى في الحجاب رمزاً واضحاً على تدخل الدين في السياسة وينظر إلى الحجاب على أنه رمز لهذه الحركة حيث أن الأوساط العلمانية في تركيا تعتبر وصول امرأة تركية إلى منصب السيدة التركية الأولى أمراً لا يمكن تصوره ، ولم تتم دعوة الزوجات المحجبات لكوادر حزب العدالة والتنمية أبداً إلى القصر الرئاسي حيث يعتبر رئيس الدولة المنتهية ولايته أحمد نجدت سيزر العلماني أن القصر يجب أن يكون مغلقاً أمام المحجبات .

كانت لطيفة أوساكي زوجة مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك تغطي شعرها في البداية عند تأسيس الجمهورية في عام ١٩٢٣ .

وفي تقرير نشر في عام ٢٠٠٦ يشير إلى أن نسبة التحجب في تزايد لدى التركيات ، وقد ظهرت "برجوازية إسلامية" في السنوات الماضية في المدن التركية الكبرى وأصبحت عروض أزياء الملابس الإسلامية أمراً عادياً في المدن الكبرى وهو ما لم يكن وارداً قبل عشر سنوات ، واعتبرت خبيرة علم المجتمع التركية نيلوفر غل في كتابها "مسلمات ومتطورات : الحجاب والتحضر في تركيا" أن خلف الحجاب تظهر ملامح جديدة للمرأة المسلمة ، حيث أنها أصبحت مثقفة وناشطة اجتماعياً .

وعلى الرغم من أن قضية الحجاب لم تطرح علانية كإحدى القضايا التي يريد حزب العدالة والتنمية التركيز عليها في الانتخابات البرلمانية المبكرة لم تكن لتتم الدعوة لها لولا أزمة الانتخابات الرئاسية التركية التي فجرها ترشيح وزير الخارجية عبد الله غل لمنصب الرئيس مما يعني أن زوجته خير النساء التي ترتدي الحجاب ستدخل القصر الرئاسي ، وهو ما تراه مؤسسة الجيش حامية مبادئ العلمانية ضربة قاسية لميراث أتاتورك .

الحجاب هو أحد القضايا الحساسة جداً في تركيا لهذا السبب ، ومع أن أردوغان تجنب الخوض فيه إلا أن أنصار حزب العدالة يعتقدون أن الحزب سيتحرك بطريقة ما في

المستقبل من أجل إتاحة حريات أكبر للمحجبات وعدم التعامل معهن على أنهن مواطنات من الدرجة الثانية ، ففي تركيا انتشر الحجاب بسرعة كبيرة خلال العقد الماضي وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن نسبة المحجبات وصلت إلى نحو ٦٠% لكن المحجبات لا يحق لهن العمل في المؤسسات الحكومية بالحجاب أو دخول الجامعة ، ويقول المدافعون عن العلمانية أن السماح بالحجاب في المؤسسات الرسمية ينتقص من مبادئ العلمانية ، لكن أنصار حزب العدالة يقولون إن الحجاب مسألة شخصية وأنه في بريطانيا وأمريكا مثلاً وهما دولتان علمانيتان يحق للنساء لبس الحجاب في أي مكان من دون أي تضييق قانوني .

لكن رغم التضييقات في تركيا ينتشر الحجاب والمحجبات ، وفي شوارع أنقرة يمكنك أن ترى فتاة ترتدي الحجاب تسير وبجوارها فتاة ترتدي ملابس لا تستر كثيراً ، لكن درجة التسامح عالية في المجتمع ، وهذا التسامح يظهر في الأفلام والتليفزيون التركي ، فالمسلسلات التليفزيونية تظهر النساء المحجبات وغير المحجبات من نفس لأسرة والخلافات التي تترتب على هذا أحياناً ومع أن حزب العدالة نال غالبية في البرلمان الجديد إلا أنه من المؤكد أن أردوغان لن يسعى لتغييرات في هذا الملف الحساس تحسباً لمواجهة مع الجيش .

وتتذكر هدى كايا أنها وابنتيها وجهت لهن المحكمة عام ١٩٩٩ تهمة تهديد الجمهورية التركية وهي التهمة التي كانت عقوبتها في ذلك الوقت الإعدام ، وذلك لأنهن شاركن مع الآلاف في مظاهرة ضد الحكومة لمنعها الحجاب في المؤسسات الرسمية ، كايا اليوم امرأة تبلغ من العمر ٤٧ عاماً وأصبحت أماً لأربعة أبناء تدير مركزاً غير حكومي في استانبول مع ابنتيها اللتين قضتا معها في السجن ٧ أشهر بعد إدانتهن عام ١٩٩٩ ، وتعمل كايا في مركزها من أجل جمع تبرعات لمواجهة الكوارث حول العالم ، كما تعمل من أجل رفع الحظر عن لبس الحجاب ، وقالت كايا لوكالة أسوشيتدبرس[٢١] : "نؤمن بحقنا في الالتزام بتعاليم الدين والحياة بكرامة وإنسانية" ، وترى كايا أن منع ارتداء الحجاب بموجب القانون هو هجوم على الحرية الدينية ، لكن بالنسبة للعلمانيين يكتسب

الحجاب معنى تاريخياً أكثر منه دينياً ، فهو بالنسبة لهم رمز الاضمحلال خلال الأيام الأخيرة للامبراطورية العثمانية ، وكان الحجاب قد منع في الجامعات لأول مرة بعد فترة قصيرة من الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ بعدما شعر العسكريون بتهديد الإسلاميين ، لكن المنع في الجامعات اختلف من منطقة لمنطقة ولم يطبق كاملاً خلال السنوات الأولى من الانقلاب .

لكن الأمور أخذت منحى آخر بعد أزمة حكومة حزب الفضيلة بزعامة أربكان مع الجيش ، فعندما شعر الجيش بخطر حكومة أربكان على مبادئ العلمانية أجبره على الاستقالة وحل الحزب ، وبعد ذلك صدرت قوانين تطلب من كل الجامعات بلا استثناء عدم السماح للمحجبات بالدخول وتوسيع الأمر ليشمل المؤسسات الحكومية ، ومنذ ذلك الوقت وقضية الحجاب معضلة كبيرة في السياسة التركية ، كما أنها قسمت تركيا تقريباً بين مؤيد ومعارض ، وبسبب حساسيتها يتجنب السياسيون الحديث عنها خلال فترة الانتخابات .

ولا يحاول حزب العدالة والتنمية تغيير قوانين الحجاب فوراً ، وقال أردوغان في مقابلة تليفزيونية قبل فترة : "إن حزب العدالة سيضع موضوع الحجاب أمام ناظريه إذا فاز في الانتخابات" ، غير أنه شدد على أهمية "التوافق الدستوري" لمنع تحويل القضية إلى قنبلة موقوتة ، لكن المعارضة العلمانية لا تبدو مستعدة لتسوية ، ففي البيان الأساسي قبل الانتخابات قال حزب الشعب الجمهوري أنه سيقف ضد "عقلية القرون الوسطى" لكن كايا ليست متشائمة إلى هذه الدرجة موضحة "الناس دائماً تجد طريقة لكي تتمكن من العيش معاً .. أنا واثقة أن حظر الحجاب سينتهي يوماً" .

وفي دراسة موضوعية حول "الإسلام السياسي في تركيا" قام بإجرائها أساتذة جامعة "بوكازيجي" التركية أشارت إلى أن ٧٦% من العينة التي تم استطلاع رأيها من الشعب التركي قالت بضرورة السماح للنساء بوضع غطاء الرأس "الحجاب" حتى في المصالح الحكومية ، فيما أشار استطلاع آخر للرأي العام للتركي أجرته إحدى المؤسسات

التركية المتخصصة إلى مؤشرات قريبة إلى حد ما من الدراسة السابقة ، حيث طالبه ٦٤,٣% ممن شملهم الاستطلاع بوجوب السماح بالحجاب في الجامعات التركية .

أرقام ذات دلالة

تزايدت مظاهر عودة قطاعات واسعة من الشعب التركي إلى التقاليد الإسلامية ، وقد تجلى ذلك في العديد من المؤشرات التي تعززها أرقام الإحصاءات الرسمية ، ففي سنة ١٩٨٧ غادر البلاد ما يتجاوز ١٠٨ ألف تركي للقيام بأداء مناسك الحج والعمرة في الأراضي المقدسة بالمملكة العربية السعودية[٢٢] ، وفي استطلاع الرأي الذي أجرته جامعة "بوكازيجي التركية" - والمشار إليه سابقاً - طالب ٦٦% من عينة الاستطلاع بتعديل أوقات العمل الرسمية يوم الجمعة لمراعاة موعد الصلاة أو اعتبار يوم الجمعة أجازة رسمية بدلاً من الأحد

وعلى صعيد التعليم الديني وإعادة تشكيل عقول الأجيال الجديدة تضاعف عدد دورات تعليم القرآن الكريم - وهي دورات خاصة ذات صفة رسمية - بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٠ إذ بلغ عددها (٢٦١٠) دورات عام ١٩٧٩ بينما تصاعد هذا الرقم إلى ٥١٩٧ دورة عام ١٩٩٠ ، أما عدد الطلاب فقد تضاعف أربع مرات خلال نفس الفترة حيث بلغ أكثر من ٦٨ ألف طالب عام ١٩٧٩ ليقفز إلى نحو ٢٩٠ ألفاً عام ١٩٩٠[٢٣] .

وازداد في نفس الوقت عدد معاهد "إمام وخطيب" التي تخرج أئمة المساجد ليصل إلى ٣٧٤ معهداً عام ١٩٩٠[٢٤] ، وزاد عدد طلاب هذه المدارس من ٦٦ ألفاً عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٤٠٠ ألف طالب عام ١٩٩٦ أي أكثر من ستة أضعاف ، وارتفع عدد المساجد بصورة كبيرة من ٥٧ ألفاً عام ١٩٨٠ إلى ٧٠ ألفاً عام ١٩٩٥ وذلك بمعدل مسجد لكل ٨٢٥ مواطناً باعتبار مجموع سكان تركيا ٦٠ مليون نسمة وقتئذ[٢٥] .

وتعكس حركة المطبوعات الإسلامية - صحفاً ومجلات وكتباً - ونسبة مبيعاتها الكبيرة فضلاً عن المحطات الإذاعية والتليفزيونية الإسلامية مظهراً آخر من مظاهر المد الإسلامي في تركيا ، ومما جاء في بيان لرئيس المخابرات في الجيش التركي الجنرال

"فوزي توركي" فإن التيار الإسلامي يمتلك ١٩ صحيفة و١١٠ محطة إذاعية و٢٠ محطة تليفزيونية ، إضافة إلى ذلك فإن الإسلاميين يمتلكون ٢٥٠٠ جمعية (رابطة) و٥٠٠ وقف خيري وأكثر من ١٠٠٠ شركة و٢٢٠٠ تجمع سكني للشباب و٨٠٠ مدرسة ، وتطرق بيان المخابرات أيضاً إلى توجيه الأنظار إلى حجم الاقتصاديات الإسلامية في تركيا ، فذكر الشركات التي تقدم الدعم للإسلاميين ودعا إلى مقاطعتها وعدم منحها أي دعم أو إشراكها في أي مناقصات ، مثل شركات "أولكر" و"كومباصان" و"إخلاص" و"اتفاق" و"يمباش" وغيرها من الشركات التي تقدر صادراتها إلى العالم الإسلامي فقط بـ ٨ ملايين دولار سنوياً[٢٦] .

وانعكاساً لظاهرة المد الإسلامي تراجع عدد دور السينما في تركيا خلال السنوات العشر الأخيرة من ألف صالة إلى ٢٦٠ صالة فقط – أي إنخفاض بنسبة ٧٥% تقريباً رغم زيادة عدد السكان – ونصف دور السينما هذه تقع في استانبول و١٥% في أنقرة (مجموع ١٧٠ دار سينما تقريباً في المدينتين) أي أن سائر أنحاء تركيا لا يوجد بها سوى ٦٠ دار سينما فقط .

وعلى الصعيد السياحي فإن السياحة في تركيا التي تدر على البلد أكثر من ٢٠ مليار دولار في العام الواحد تعني توجه الناس إلى المناطق الجبلية الواقعة على البحر الأسود المعروف عنها مناخها المشابه لجبال لبنان ومراكز الاصطياف فيه ، لكن هذه السياحة دخلت بقوة المعركة الملتهبة في تركيا بين العلمانيين والإسلاميين ، فقد شنت الصحافة العلمانية المتشددة هجوماً عنيفاً على بلدية استانبول التي يسيطر عليها حزب العدالة والتنمية التركي بسبب رفضها نشر وتعليق صور وإعلانات عارضات الأزياء بالملابس البحرية في بعض الأماكن والأحياء من مدينة استانبول لتعارضها مع المثل والقيم الأخلاقية والاجتماعية في أوساط المجتمع التركي ، وانضمت إلى الصحافة العلمانية في هذه الحملة المؤسسات التركية والعالمية العاملة في الحقل جنباً إلى جنب مع شركات الدعاية والإعلان .

لكن بلدية استانبول ترفض مثل هذه الاتهامات وهي في معرض دفاعها في مواقفها تلجأ دائماً إلى حجة الإثارة التي تتسبب بها مثل هذه الإعلانات ، والتي تخرج عن هدفها في عرض السلع والترويج لها وتتحول إلى مسألة تمر أكثر من أن تكون مجرد تعريف وتسويق لمايوهات البحر ، وهي تقول أنها من هذا المنطلق حظرت تعليق بعض هذه الإعلانات في صالونات مطار استانبول وقاعات الانتظار فيه عام ٢٠٠٥ حيث تداخل الموسم السياحي وأيام الحج ، وطالب مئات الحجاج برفع هذه الصور بسبب ما تسببه من إزعاج وانفعال ، وفي مرحلة لاحقة كانت ذريعة البعض في البلدية أن مثل هذه الصور التي بالغت في التعريف بموادها التسويقية تسببت في وقوع بعض حوادث السير لأنها تشد إنتباه السائقين وتبعد أنظارهم عن الطريق شاردين وراء صور الحسان[٢٧] .

ولم تقتصر مظاهر المد الإسلامي على تركيا فحسب بل إن الحكومة التركية ذاتها أعلنت من خلال إدارة الشئون الدينية التابعة لمجلس الوزراء أن ١٤٤٣ طالباً من جمهوريات آسيا الوسطى ودول البلقان – ذات الجذور التركية – قد تلقوا تعليماً دينياً في تركيا في الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٥ .



المبحث الخامس

تدرج المد الإسلامي في النظام السياسي التركي



بدأ يظهر للحركة الإسلامية في تركيا أثر باعتبارها "أيديولوجية إسلامية" بدءاً من نهايات القرن التاسع عشر ، وكانت تستهدف منذ أول عهدها الوصول في هدفها السياسي الذي تمثل في العودة إلى أسس الإسلام وتأسيس النظام الإسلامي والحركة الإسلامية السياسية التي تم حظرها في المجتمع العثماني لتستمر وجودها بعد تأسيس الجمهورية ، وهذه الفكرة التي حافظت على صمتها وظلت كامنة حتى عام ١٩٤٥ بدأت تظهر مرة أخرى على الساحة مع بدء مرحلة التعددية الحزبية* .

إلا أن الأحزاب السياسية التي تشكلت في فترة التعددية الحزبية لم تكن أحزاباً سياسية إسلامية بالمعنى الدقيق لأن مؤسسي هذه الأحزاب لم تكن لديهم رؤية واضحة أو كافية لصياغة مشروع إسلامي للحياة في تركيا ولم يتمثل الدعم للأحزاب السياسية الإسلامية الكثيرة التي ظهرت بعد إعلان التعددية في القوى الدينية المنتظمة في جماعات إسلامية أو طرق صوفية ، بل في تأثيرهم أيضاً على قناعة الشعب وبعض المثقفين ورجال الدولة بأن الأيديولوجية الإسلامية هي الدواء الناجع لأمراض تركيا الاجتماعية ، مثل الظلم الاجتماعي والبطالة وعدم وضوح أهداف الحكومة .

ومن الملاحظ أن الحركة الإسلامية التركية قد أيدت الأحزاب السياسية في فترة التعددية الحزبية ، وأنه على الرغم من اختلاف الرؤى والاتجاهات الموجودة بين الطرق والجماعات الإسلامية في تركيا وبين تلك الأحزاب إلا أن ذلك لم يمنعها من تأييدها ومناصرتها ، ولعل السبب في ذلك كان رغبة الحركة الإسلامية في قهر حزب الشعب الجمهوري ومقاومة الشيوعية التي بدأت تتعالى أصواتها مع وجود التعددية الحزبية ، ولم تتح تلك الظروف التي نشطت فيها الحركة الإسلامية الفرصة لأن تعد لها برامج ومشروعات إسلامية واقتصرت برامجها التي يمكن وصفها بـ "البرامج الوقائية" على مناهضة العلمانية واليسارية وقد حافظت الحركة على هذا الهدف حتى بداية السبعينيات .

يوجد إلى جانب خطي اليمين الكمالي واليسار الكمالي المتعارضين اللذين نجد بصماتهما على الحياة السياسية التركية ، خط ثالث ديني تراثي يمثل الاتجاهات المدنية ،

---

* ملحق رقم (٤)

ولا نصادف مثل هذه المحاولة في عهد حكم الحزب الواحد ، ومع بداية التعددية السياسية تأسست بعض الأحزاب التي تصدت لتمثيل المعارضة الإسلامية والجهات الدينية ، ومن هذه الأحزاب حزب الأمة الذي تشكل من قبل مجموعة انفصلت عن الحزب الديمقراطي ، فكان هذا الحزب أكثر دفاعاً عن القيم الدينية والمتدينين من الحزب الديمقراطي وتشكلت فيما بعد أحزاب مثل حزب تركيا الجديدة وحزب الحرية وحزب الجمهورية ، اهتمت كلها بالتقاليد والقيم الدينية لكنها لم تحقق نجاحاً دائماً ، كما أن الحزب الديمقراطي الذي أسسه المنشقون على حزب العدالة لم يكن له تأثير مهم .

أما الذي مثل القيم الدينية والتراثية وحق نجاحات مهمة ودائمة في نقد السياسة العلمانية المتبعة ومقاومتها فهو حزب السلامة الوطني ، فقد قام د. نجم الدين أربكان* وزملاؤه الذين كانوا يطالبون بإعطاء الدين دوراً أكبر في تنظيم الحياة الاجتماعية بتأسيس حزب النظام الوطني في يناير ١٩٧٠ إلا أن المحكمة الدستورية أغلقت هذا الحزب في مايو ١٩٧١ بحجة القيام بأعمال تخالف العلمانية ، وعندئذ قامت المجموعة نفسها بتأسيس حزب السلامة الوطني في أكتوبر ١٩٧٢ ، وكان سليمان عارف أول رئيس له حيث إن قانون الأحزاب لا يسمح لرئيس الحزب المنحل بتأسيس حزب آخر ولكن يسمح له بالانضمام إلى الحزب ومن ثم انتخابه لرئاسته .

وفي انتخابات ١٩٧٣ حقق حزب السلامة الوطني نجاحاً كبيراً فنال ١٢% من مجموع الأصوات وحصل على ٤٨ مقعداً في البرلمان ، وبعد الانتخابات مباشرة جيء بأربكان لرئاسة الحزب ، وعلى الرغم من أن الحزب قد تعرض للنقد من بعض الجهات بسبب اشتراكه في حكومة ائتلافية من حزب الشعب الجمهوري فإن الإنجازات التي تحققت من خلال هذه الحكومة كانت مهمة بالنسبة للأوساط الدينية فقد أصبح افتتاح مدارس "إمام وخطيب" وإدخال أئمة المساجد وخطبائها في القرى تحت إشراف رئاسة الشئون الدينية وتخصيص رواتب محددة لهم والقيام بحملة الصناعات الثقيلة .. أصبح كل ذلك بمثابة العلامة والهوية التي يُعرف بها حزب السلامة الوطني .

* ملحق رقم (٥) .

وفي انتخابات ١٩٧٧ حدث تراجع في أصوات حزب السلامة ، وكان لسحب بعض الجماعات الدينية تأييدها دور مهم في ذلك ، وبعد الانقلاب العسكري في ١٩٨٠/٩/١٢ أغلق الحزب وحوكم زعماؤه من قبل المحكمة العسكرية حيث طالبت النيابة بإعدامهم ، وقد برأت المحكمة العسكرية ساحتهم ، وفي ١٩٨٧ رُفع الحظر عن زعماء الأحزاب وتأسس حزب الرفاه بديلاً عن حزب السلامة الوطني المنحل وانتخب أربكان زعيماً له ، وفي انتخابات ١٩٨٧ لم يتجاوز حزب الرفاه الحاجز النسبي وهو ١٠% من مجموع الأصوات على مستوى تركيا ، وقال أربكان وقتها أن الحاجز الذي وضعته الأحزاب التقليدية لمنع دخول حزب الرفاه إلى البرلمان سيكون في المستقبل الحاجز والسد الذي تغرق فيه هذه الأحزاب ، وتدور الأيام ويقوى حزب الرفاه وتضعف الأحزاب التقليدية – مثل حزب الشعب الجمهوري – لتستجير هي من حاجز النسبة وتطالب بإلغائه أو تخفيض نسبته إلى ٥% .

وفي انتخابات ١٩٩١ عقد حزب الرفاه تحالفاً انتخابياً مع حزب العمل القومي اليميني ، والإصلاح الديمقراطي ونجح في الحصول على ١٧% من الأصوات ، وواصل الرفاه نجاحه في الانتخابات المحلية العامة بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩٤ حيث فاز الحزب برئاسة بلديات خمس مدن كبرى من بينها أكبر مدينتين في تركيا : العاصمة "أنقرة" و"استانبول" ، وكانت أصداء هذا النجاح واسعة في داخل البلاد وخارجها حيث وصلت نسبة أصواته إلى ١٩,٠٧% تقريباً .

وكانا أكبر انتصارات الرفاه في الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ حيث فاز بالمركز الأول بنسبة ٢١,٣٨٩% من الأصوات ، ليصل عدد نوابه في البرلمان إلى ١٥٨ نائباً من مجموع ٤٥٠ نائباً في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ التركي الحديث أن يتصدر حزب إسلامي سباق الانتخابات .

وعقب هذه الانتخابات تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة مسعود يلماظ (حزب الوطن الأم) وتولت منصب نائبة رئيس الحكومة تانسو تشيللر (حزب الطريق القويم) ، إلا أنه نظراً للخلافات العميقة بين زعامة حزبي الائتلاف ما لبثت هذه الحكومة أن سقطت بعد شهور قليلة في ٦ يونيو ١٩٩٦ لتسنح بذلك الفرصة التاريخية أمام حزب

الرفاه لتشكيل حكومة جديدة برئاسة السياسي الإسلامي المخضرم د. نجم الدين أربكان وذلك للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية العلمانية ، وبعد حل حزب الرفاه ووريثه حزب الفضيلة جاءت مفاجأة تصدر حزب العدالة والتنمية الذي خرج بدوره قبل شهور من رحم حزب الفضيلة لانتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ وتشكيله الحكومة منفرداً .

وهكذا عرفت الجبهة الداخلية للتجربة السياسية الإسلامية قبيل تجربة حزب الرفاه وبعد حله أيضاً نقاشات واسعة بين صفوف أبناء التجربة ، وقد اشتدت في السنتين الأخيرتين من عمر حزب الفضيلة إذ لوحظ وجود تيارين داخل الحزب : التيار الأول وهو التيار المحافظ بزعامة نجم الدين أربكان ، وتيار ثان ظهر بعد تجربة حزب الرفاه وما رافقها من نقاش إثر خطوات قامت بها ، ويقود هذا التيار كوادر قوية على رأسها طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية استانبول وعبد الله جول وعبد الله شنر ، وأطلق على أنصار هذا التيار الجديد اسم المجددون .

فكيف تفاعلت الأمور بين التيارين ؟ (٢٨)

أكدت تحليلات كثير من خصوم التجربة السياسية الإسلامية أن التيار الجديد ظهر نتيجة شعور الجيل الجديد من الحزبين بعدم وجود ديمقراطية كافية في تدبير شئون الحزب ، وأن كل شئ مرهون بأوامر وتعليمات نجم الدين أربكان ، وقد ولد انفراده بالقيادة وتسيير الحزب بعض التذمر ، والذي تصاعد بعد حل حزب الرفاه وخاصة عند قيام الحزب ببعض المبادرات غير محسوبة النتائج ، وأعضاء بل وزعماء من التيار التجديدي في الحزب نصحوا أربكان بخطأ بعض التصرفات التي قام بها عندما كان رئيساً للوزارة ، منها على سبيل المثال قيامه بزيارة ليبيا ، فقد نصحه السيد عبد الله جول – وهو من خبراء السياسة الخارجية – وشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية في حكومة أربكان بعدم إتمام الزيارة لأنها ضد السياسة الخارجية لتركيا ، وهو لا يضمن كيفية تصرف معمر القذافي في هذه الزيارة ، وحدث ما توقعه تماماً .. كما عارض عبد الله جول أربكان حينما قام بدعوة رجال الدين وبعض رؤساء الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار في شهر رمضان في مقر رئاسة الوزراء وقال حينها عبد الله جول بأن ظروف تركيا لا تسمح بهذا العمل وأنهم سيواجهون متاعب هم في غنى عنها ، وفعلاً حصل ما

قاله وكانت هذه الدعوة أحد الأدلة التي قدمها المدعي العام ضد حزب الرفاه ومن الأسباب غير المباشرة لحله .

بعد حل حزب الرفاه وتأسيس حزب الفضيلة الذي تسلم رجائي قوطان رئاسته لصح من هذا التيار التجديدي بتغيير أسلوب وطريقة إدارة الحزب ولكنه حافظ على نفس خطى صديقه نجم الدين أربكان ، بل قيل إن جل ما يقوم به من مبادرات : مواقف أو أعمال تجد بصمات أربكان واضحة فيها ، حتى اتهم من قبل بعض المتتبعين بأنه كان لا يدير الحزب ولا يقوده بنفسه بل بالتعليمات والأوامر التي يستقيها من أربكان ، وزاد هذا المنهج من شدة التذمر لدى كوادر التجديد داخل الحزب التي بدا لها من حزبها – حزب الفضيلة – وكأنه لا يقوم بوظيفة الحزب المعارض ، يضاف لهذا كله التردد من خلال تصريحاته ومحاوراته وصلت درجة التناقض في بعض الأحيان .

وكان لتراجع نسبة الأصوات التي حصلت عليها تجربتهم السياسية في ظل حزب الرفاه المحظور وتناقصها من ٢٢% في انتخابات ١٩٩٥ إلى ١٥% في الانتخابات التي دخلها حزب الفضيلة إلى تضاعف شكوى التيار التجديدي .

أدى حل الحزب بمسار التجربة السياسية الإسلامية وجهة أخرى إذ لم تمض إلا أسابيع قليلة حتى عرفت الساحة السياسية التركية ميلاد حزبين وهما : حزب السعادة وعلى رأسه رجائي قوطان يمثل المحافظين من التجربة السياسية الإسلامية ، وحزب العدالة والتنمية وعلى رأسه طيب أردوغان ويمثل التيار التجديدي داخل التجربة السياسية الإسلامية .

ولا شك أن الثالث من نوفمبر ٢٠٠٢ كان يوماً مفصلياً في الحياة السياسية التركية ، لقد دخل البرلمان حزب إسلامي يختلف عن سابقيه من الأحزاب الإسلامية بأمرين جوهريين : أكثرية برلمانية جلية محيرة وخطاب سياسي متطور ومعقد .

إن الواقع السياسي التركي كان مهيئاً لظهور الحزب ومستعداً لتقبل طروحاته وسياساته طالما أنها تستجيب لتطلعاته وتحقق له الأمان الاقتصادي والاجتماعي وتوفر له قدراً معقولاً من الحريات الأساسية التي لا يمكن لمجتمع أن ينهض من دونها .

ويمكن القول أن ضمان الحزب لأغلبية مطلقة لمقاعد البرلمان هو بذاتـه دليـل عافية ومؤشر على صحة المسار خاصة وأنه حزب جديد ليس له ممارسة سياسية من قبل ونافس أحزاباً متمرسة ولها باع طويل وتاريخ حافل في السياسة التركيـة مثـل حـزب الطريق القويم وحزب الوطن وحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجاويد(٢٩) .

وفي مطلع ٢٠٠٧ شهدت تركيا أحداثاً سياسية ، ما استدعت إجـراء انتخابـات مبكرة في ٢٢ يوليو كانت بدايتها في إبريل ٢٠٠٧ تصاعد التوتر قبيل تصويت البرلمـان على اختيار رئيس جديد خلفاً للرئيس أحمد نجدت سيزار وذلك في ظل اسـتعداد حـزب العدالة والتنمية الحاكم لاختيار أحد قادته ، ربما رجب طيب أردوغان للترشح للرئاسة .

وخشية أن يسيطر الحزب في هذه الحالة على البرلمـان والحكومـة والرئاسـة تظاهر أكثر من مليون تركي خلال إبريل وأوائل مايو في استانبول وأنقرة وأزمير للتنديد بأي خطوة تقود إلى المس بالطابع العلماني للدولة ، و١٢ إبريل الجنرال يشار بويكانيـت رئيس الأركان التركي ذو النفوذ الواسع يحذر من أن الرئيس المقبل لابد أن يكون شخصاً مدافعاً عن النظام العلماني ، و١٣ إبريل في الكلمة التي ألقاها بمناسـبة تركـه منـصبه سيزار يقول : إن أسس الدولة التركية لم تكن معرضة على الإطلاق لهـذا القـدر مـن المخاطر مثلما هي الآن ، و٢٤ إبريل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يعلـن أن مرشح حزب العدالة والتنمية للرئاسة هو وزير الخارجية عبد الله جول ليـضع حـداً للتكهنات بأن أردوغان نفسه سيترشح لهذا المنصب ، حيث آثر رئيس الـوزراء التركـي أحد حلفائه المقربين ، ويشار إلى أن زوجة جول ترتدي الحجاب وهو أمر غير مـسبوق لأي رئيس تركي ، ٢٧ إبريل البرلمان يبدأ عملية انتخاب رئيس جديد وأحزاب المعارضة تقاطع جلسات التصويت على المرشح الوحيد المتمثل في جول .

وبسبب هذه المقاطعة لم يحصل جول على أغلبية الثلثين الواجب توافرها للفـوز بالمنصب من الجولة الأولى ، حزب الشعب الجمهوري يقدم طلباً للمحكمـة الدسـتورية لوقف عملية الانتخاب داخل البرلمان قائلاً إنه من الضروري حـضور ثلثـي أعـضاء البرلمان حتى يتسنى لهذه العملية المضي قدماً ، في وقت لاحق من الليلة ذاتها تبث رئاسة أركان الجيش التركي بياناً على موقعها الإلكتروني تقول فيه : إنها مستعدة للتدخل حالمـا

كان ذلك ضرورياً من أجل الزود عن الطابع العلماني للدولة ، والأول من مايو المحكمة الدستورية تقضي بأن النصاب البرلماني لم يكتمل في جلسات التصويت على المرشح للرئاسة وأنه من الضروري إجراء عملية التصويت من جديد ، و٣ مايو البرلمان يوافق على إجراء انتخابات مبكرة في ٢٢ يوليو من أجل إنهاء الأزمة السياسية ، كان من المقرر إجراء هذه الانتخابات في نوفمبر ، والرئيس سيزار باق في منصبه حتى انتخاب خليفة له ، و١٠ مايو البرلمان يقر حزمة تعديلات دستورية تجعل انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر وليس من قبل البرلمان .

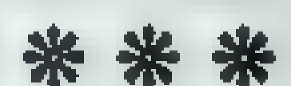
التعديلات تنص أيضاً على تقليص فترة ولاية البرلمان من خمسة أعوام إلى أربعة ، وفي ٢٥ مايو سيزار يستخدم حق النقض ضد التعديلات الدستورية ويعيدها مرة أخرى إلى البرلمان ، ٣١ مايو البرلمان يقر مجدداً حزمة التعديلات الدستورية ، ١٥ يونيو سيزار يرفض إقرار التعديلات الدستورية ولكنه لا يستطيع استخدام حق النقض مجدداً ضدها ولذا يقرر طرح حزمة التعديلات لاستفتاء يجري بعد الانتخابات القادمة في ٢٢ يوليو ، كما يطلب من المحكمة الدستورية أن تقضي بعدم دستورية هذه التعديلات ، ٥ يوليو المحكمة الدستورية ترفض طلب سيزار تحديد موعد الاستفتاء العام على التعديلات في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٧ .

وفي يوليو ٢٠٠٧ فاز حزب العدالة والتنمية بـ ٤٦,٤% من الأصوات في الانتخابات التشريعية ، وبهذه النتيجة يحصل حزب أردوغان على ٣٤٠ مقعداً من أصل ٥٥٠ في البرلمان أي أكثر من الأغلبية المطلقة ، وكان الحزب حصل عام ٢٠٠٢ على ٣٤% من الأصوات و٣٥١ نائباً في البرلمان ، وعدد النواب هذه المرة أقل لأن حزباً ثالثاً عاد إلى البرلمان حيث دخل أيضاً نواب "مستقلون" معظمهم من الأكراد .

إن أكبر حزب معارض ومن المدافعين عن العلمانية وهو حزب الشعب الجمهوري (إجتماعي ديمقراطي) حصل على ٢٠,٨% من الأصوات (١١٢) نائباً ، وحل حزب العمل القومي الذي يتخذ مواقف متشددة من الاتحاد الأوروبي ثالثاً بحصوله على نحو ١٤,٢% من الأصوات (٧١) نائباً وهو ما يسمح له بالعودة إلى البرلمان ، أما أهم

النتائج فكانت تمكن الأكراد من الدخول مستقلين لأول مرة منذ ١٠ سنوات للبرلمان وحصولهم على ٢٧ مقعداً .

وأعلن الناطق باسم الحكومة محمد علي شاهين إن المجموعة الكبرى من النساء اللواتي فزن في الانتخابات (٣١) انتخبن تحت لائحة حزب العدالة والتنمية الحاكم المنبثق من التيار الإسلامي مقدراً العدد الإجمالي للنساء في البرلمان الجديد بـ٤٥ مقابل ٢٤ في البرلمان المنتهية ولايته ، ما يرفع نسبتهن من ٤,٣% إلى ٩,٣% ، وعلق الناطق قائلاً : إن ذلك سيعطي تنوعاً ، وفي مجال السعي إلى مواجهة من يتهمونه بالرغبة في زيادة دور الإسلام في السياسة والمجتمع رشح حزب العدالة والتنمية نساء ليبراليات يمارسن العمل .



المبحث السادس

استراتيجية التغيير لدى التيار الإسلامي والتغلغل في مؤسسات الدولة



شهدت بداية الثمانينيات فترة نمو وتزايد الحركات الإسلامية في تركيا ، وإن كانت من قبل آخذة في النمو وممارسة أنشطتها أيضاً ، إلا أنه بعد انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ شعرت الحركات الإسلامية بضرورة وضع إستراتيجية متكاملة لإحداث تغيير واسع في المجالين السياسي والاجتماعي التركي ، محاولة الاستفادة من المناخ الديمقراطي الذي تزايد بعد هذا الانقلاب .

ويمكن القول أن ثمة استراتيجيتين للتغيير اختارت بينهما الأوساط الإسلامية[٣٠] :

- الأولى : إستراتيجية "الأسلمة من أسفل إلى أعلى" وهي أشبه باستراتيجية فتح القلعة من الداخل عن طريق عمليات الأسلمة المكثفة لقطاعات محددة ذات تأثير قوي في الدولة وقريبة من أماكن صنع القرار .
- والثانية : إستراتيجية "الأسلمة من أعلى إلى أسفل" وهي تتخذ من العمل المسلح وسيلة للقيام بثورة شاملة للاستيلاء على الحكم مباشرة .

الأسلمة من أسفل إلى أعلى :

وقد تبنى هذه الاستراتيجية في تركيا "حركة النور" و"حركة السليمانيين" وبعض الطرق الصوفية الأخرى والجماعات التي تمثل فروعاً للطريقة النقشبندية والحركة الأربكانية متمثلة في أحزاب "النظام الوطني – السلامة الوطني – الرفاه – الفضيلة" .. وهم جميعاً يرون أن الحركة الإسلامية بعيدة عن المنطق الثوري المتعجل وتفضل النضال الطويل الصعب .

والذين قبلوا هذا الاتجاه لا يجعلون في أولوياتهم الاستيلاء على الحكم في فترة قصيرة وأهدافهم الأساسية تتركز في بناء نشاط اجتماعي ، ويجعلون في أولويات عملهم التخطيط لتكوين وحدات بشرية متدينة وتحقيق انسلاخ إلى حد ما لهذه الوحدات من المجتمع الذي يرونه بعيداً عن الإسلام ، وهكذا تتكون جماعات من المؤمنين الحقيقيين تتبع أوامر الإسلام ويصبح الهدف المرحلي هو العمل على زيادة وانتشار هذه الوحدات في أنحاء المجتمع بالتدريج ، إلى جانب أن هذه الوحدات ينبغي أن تكون ذات مكانة تأثيرية في المجتمع .

والجماعات المختلفة التي تنتهج هذا النهج تسعى قبل كل شيء إلى تأمين وجودها ثم ترغب في تحويل تقاليدها التي استقرت بداخلها لتتلاءم مع ظروف العصر مثل الاستفادة من الوسائل الإعلامية والتكنولوجية كالصحف والمجلات والكاسيت والفيديو والمحطات الإذاعية والتلفزيونية والإنترنت بجانب الأنماط الوعظية والخطابية المختلفة .

ويمكن ملاحظة وجود مفهومين مختلفين في استراتيجية (من أسفل إلى أعلى) في تركيا ، أحدهما : تطعيم النظام السياسي في الدولة بفلسفة الإسلام السياسي والاستيلاء على الحكم وأسلمة الدولة والمجتمع في الإطار الذي يسمح به النظام الديمقراطي ، وهذا المفهوم تمثله الحركة الأربكانية ، أما المفهوم الثاني فيرجح التفاعل السياسي في إطار المصالح المتبادلة مع أحزاب الكتلة اليمينية وتشكيل وحدات متدينة لهم داخل تلك الأحزاب ، ويرون أنهم بذلك يمكنهم أسلمة النظام السياسي في النهاية دونما طرح التوجه الإسلامي كطرح سياسي قابل للنجاح أو الفشل ، ويمثل ذلك المفهوم "حركة النور" وخاصة مجموعة فتح الله خوجة وحركة السليمانيين وبعض الطرق الصوفية الأخرى .

ويمكن القول أن أغلب المجموعات التي تتخذ لها مكاناً داخل التيار الإسلامي في تركيا أصبحت تستهدف أسلمة المجتمع بهذه الوسيلة ، والأهداف الكبيرة لديهم تتمثل في إعادة القيم الإسلامية التقليدية للحياة الثقافية والاجتماعية وبناء مجتمع مسلم يعتمد على الأخلاق ويعتقدون أنهم بعد وصولهم إلى هدفهم الأول سيكون من الممكن تأسيس نظام سياسي جديد يدار بقوانين الشريعة الإسلامية .

- الأسلمة من أعلى إلى أسفل :

بينما يطالب أغلب الإسلاميين في تركيا بتقدم تدريجي وسلمي نحو أسلمة الدولة فإن ثمة أقلية راديكالية لا تتفق مع تلك الاستراتيجية "الأسلمة من أسفل إلى أعلى" وترى أنها ستتعرض للإخفاق في ظل النظام العلماني وينادون بتأسيس الدولة الإسلامية عن طريق تمرد الشعب على غرار الثورة الإيرانية والتسييس السريع للكتل المتدينة التقليدية من خلال العمليات الإرهابية ، ويوضحون أن أول أهدافهم يستوجب تأسيس نظام سلامي سياسي ، ثم استخدام هذه القوة لتكوين مجتمع مسلم حقيقي – وفقاً لمفهومهم –

واستراتيجيتهم تعتمد في سبيل ذلك على تشكيل حركة سياسية أسرع وأشد من التغيير الثقافي والاجتماعي .

وتعتقد هذه المجموعات الراديكالية بأنها لن تستطيع تأسيس الدولة الإسلامية دون الدخول في صراع واضح مع النظام ، ووفقاً لأفكارهم فإن الدولة الإسلامية تؤسس بالشهادة "قاذفين بأنفسهم تحت جنزير دبابة النظام" .

وترى هذه المجموعات العنف ضرورة ويبررون ذلك بأن النظام العلماني لم يترك خياراً آخر سواه ، وأنه سيأتي يوم يكون فيه الصراع والصدام داخل الشعب وسيصبح هذا الصراع بين مناضلي الجبهة الإسلامية مع مناضلي الجبهة العلمانية .

أما عن الناحية التطبيقية لاستراتيجيات الحركة الإسلامية في التعبير فهي تتمثل في سياسة اختراقات لكافة أجهزة الدولة وخاصة ذات التأثير على صنع القرار السياسي والاجتماعي ، منها .

وتتم هذه الاختراقات عن طريق تكوين كوادر نشطة فعالة والتغلغل لها داخل مؤسسات الدولة : المدنية والعسكرية والشرطة ، على النحو التالي : [٣١]

أولا : التغلغل في المؤسسات المدنية :

نجح الإسلاميون في عملية التغلغل داخل الكادر الإداري للدولة وأصبح النصيب الأكبر للإسلاميين من هذا النجاح لحزب السلامة الوطني من خلال الحكومات الائتلافية التي شارك فيها منذ ١٩٧٤-١٩٧٨ حيث ملأ الوزارات والإدارات التي كانت تحت إدارته بأعضاء حزبه والموالين له في ظل تولي أربكان منصب نائب رئيس الوزراء ، وهكذا بدأ الإسلاميون الذين كانت أيديهم مكتوفة من قبل يفتحونها نحو كل صوب فامتدت أذرع الإسلاميين في ظل الحكومات الائتلافية إلى حد لم يكن يتوقع[٣٢] .

ولم تتأثر الكوادر الإسلامية الموجودة داخل مؤسسات الدولة بانقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، بل إنه في عام ١٩٨٣ عندما بدأت الأحزاب السياسية تتأسس مرة أخرى تجمع عدد من الذين كانوا أعضاء بحزب السلامة حول تورجوت أوزال الذي كان بدوره عضواً سابقاً بحزب السلامة وأسسوا معه حزب الوطن الأم الذي أصبح وصوله للحكم بمفرده في

الانتخابات التي أجريت عام ١٩٨٣ نقطة تحول هامة بالنسبة للإسلاميين ، فقد واصلو التغلغل داخل كل الوزارات والهيئات .

ومثال ذلك حدوث تغييرات سياسية وتنظيمية سريعة في فترة حزب الوطن الأم في وزارة التعليم الوطني ، فبينما كانت تفتح المساجد في مدارس الدولة الواحدة تلو الأخرى أصبح أكثر المدرسين الذين يحصلون على جوائز من مدرسي المواد الدينية ، وفي هذه الفترة تم تعيين الكثير بشكل مكثف في كوادر وزارة التعليم ، وبينما كان يتم تغيير محتوى المواد الدينية أعطيت أهمية للكتب المساعدة للطلاب التي تقترحها الوزارة وإلى الجديد من الكتب والجرائد والمجلات الإسلامية التي تنشر في تركيا .

وبينما امتلأت مكتبات المدارس بإصدارات رئاسة الشئون الدينية ووقف الديانة ، ت وزارة التعليم كتب دور النشر القريبة من الأيديولوجية الإسلامية أو ك/إسلامية) مثل وقف الأدب التركي ، وقف أبحاث العالم التركي .. وغيرها من النشر الإسلامية .

ومن الملاحظ أن العديد من كتب الكتاب الإسلاميين وزعماء الجماعات الدينية إلى جانب المجلات الإسلامية قد اكتظت بها مكتبات المدارس – ركزت الفكرة الأساسية بها على أن الإسلام نظام شامل وكاف لكل مجال ونادت بتطبيق الشريعة ، وهدفت بهذا الأسلوب إلى أسلمة المجتمع بعد فترة طويلة .

ويتضح من التصريح الذي أدلى به مسئول من حزب الشعب الجمهوري في مؤتمر صحفي بشأن اختراقات الإسلاميين للهيئات والمؤسسات المدنية أن ٣٥% من مجموع ٧٧ محافظاً ينتمون إلى طرق صوفية وجماعات يمينية ، و٤٨% من مجموع ٧٧ مدير أمن محافظة ينتسبون إلى التيار الإسلامي[٣٣] .

وإلى جانب وزارة التعليم فقد أصبحت أيضاً وزارتا الداخلية والعدل ساحة لتكوين الكوادر الإسلامية ، ومثال ذلك التقرير الذي قدم إلى تانسو تشيللر رئيسة الوزراء في يوليو ١٩٩٥ وجاء فيه أن (٣٦٤) من مجموع (٨١٠) مدير أمن يرفضون حتى مصافحة النساء ، وكذلك أيضاً يوجد (٣٣٠) نائباً وقاضياً من مجموع (١٧٠٠) قد تم تعيينهم فيما

بين ١٩٨٧-١٩٩١ من بين خريجي مدارس الأئمة والخطباء وقسم منهم يعتقدون بوجوب تطبيق الشريعة الإسلامية[٣٤] .

ثانيا : التغلغل في المؤسسة العسكرية :

كما حدث تغلغل "الأربكانية" في المؤسسات المدنية انتقل إلى الجيش ، يقول الباحث التركي "ساجلار - كيدر" إن القوام الرئيسي للجيش التركي (٨٠٠ ألف) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا في المجتمع التركي وينتج من ذلك أن نمو "الأربكانية " في المجتمع أدى إلى نموها في الجيش ، وفي استطلاع أجري داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ أعرب ٣٨% ممن شملهم الاستطلاع عن معارضتهم للقيام بانقلاب عسكري إذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة[٣٥] .

وينتهج الإسلاميون في تركيا استراتيجية بناء تنظيمات لهم داخل القوات المسلحة التي تعد حامية مبادئ الثورة بغية التأثير في قناعات ضباط الجيش ، وترجع محاولات اختراق الإسلاميين للجيش إلى الأشهر الأولى من عام ١٩٦٠ عندما كانت هناك محاولات لإدخال عدد كبير من رسائل النور التي ألفها بديع الزمان سعيد النورسي إلى المدارس الثانوية العسكرية والمدارس الحربية .

وقد أصبح تقارب حكومة الحزب الديمقراطي خاصة في أعوامها الأخيرة نحو الإعلاميين ، وكذلك استفادتها من سعيد النورسي لأهداف سياسية في تلك الفترة سبباً في تغاضيها عن أنشطة اختراق الإسلاميين للجيش ، إلا أن انقلاب ٢٧ مايو أدى إلى دخول الإسلاميين في فترة صمت استمرت طويلاً إذ كان من أسباب الانقلاب تقليص تنامي المد الإسلامي .

تكونت قناعة لدى أحزاب النظام والسلامة والرفاه والمجموعات الإسلامية الأخرى أنها لن تحقق أي تقارب إيجابي مع الجيش ، ونظراً لقناعتها أيضاً أن الجيش من أهم المؤثرات في الحياة السياسية التركية بذلت جهوداً كبيرة للتغلغل داخل الجيش ، وقد ناضل حزب السلامة الذي فكر في اختراق الجيش أثناء فترات ائتلافه في الحكومة في

السبعينيات من أجل السماح لخريجي مدارس الأئمة والخطباء للالتحاق بالمدارس العسكرية إلا أنه لم ينجح في ذلك .

ووجد حزب السلامة في الانتخابات التكميلية التي أجريت في ١٢ أكتوبر ١٩٧٥ فرصة ليتقرب من خلالها للجيش فوضع أربكان في قائمة حزبه ثلاثة جنرالات متقاعدين عن العاصمة أنقرة وأجاب على انتقادات بعض أعضاء حزبه قائلاً : يجب أن نظهر بشكل جيد أمام بعض الأوساط ولذا يجب ترشيح هؤلاء الأشخاص ، وأراد حزب السلامة أن يستمر في محاولاته لفتح علاقات له مع الجيش وأسس بعد الانتخابات مباشرة مكتباً للعلاقات العامة مع الشعب داخل مركزه العام وجعل على رأس هذا المكتب الثلاثة جنرالات المتقاعدين .

أراد حزب الرفاه كذلك أن يوطد علاقته بالجيش وأن يخلق انطباعاً تحت مسمى الجيش ليس ضدنا" فسعى لدعوة الضباط المتقاعدين للاشتراك في الحزب ، وقد رحبت إدارة الحزب كثيراً بمشاركة الضباط المتقاعدين بالحزب ، وهكذا فقد خصصت "الجريدة الوطنية" التابعة للحزب مساحة واسعة في صفحاتها لكتابة قائمة الـ٣٥ ضابطاً متقاعداً الذين شاركوا في احتفال الحزب بمؤتمره الدوري الرابع بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٣ .

وقد اهتم الحزب اهتماماً بالغاً بتوجيه رسائل إشادة بالجيش في الاجتماعات والمؤتمرات حيث هتف أعضاء الحزب بحرارة "الجيش والرفاه يداً بيداً" ، وكذلك ردد مسئولو الحزب مثل "الجيش لنا الجند لنا ، كما قامت بعض الجماعات الإسلامية الخارجة عن الخط السياسي للرفاه بمحاولات اختراق للجيش أيضاً ، وأكبر مجموعة مؤثرة في هذا المجال كانت مجموعة "فتح الله خوجة" التي تسعى لتحقيق انتقال هادئ للنظام الإسلامي .

وشعر الرأي العام التركي لأول مرة بمحاولات اختراق أنصار خوجة للمدارس العسكرية عن طريق الخبر الذي نشرته مجلة "نقطة" في شهر ديسمبر ١٩٨٦ حيث قام المسئولون العسكريون بتسريح نحو مائة طالب من المدارس العسكرية في استانبول وأزمير وبورصة وأعلن أن السبب أن هؤلاء الطلاب تمت تربيتهم على يد الجماعات الإسلامية الصوفية وخاصة مجموعة "خوجة" قبل دخولهم الثانوية العسكرية .

وفي التقارير المقدمة عن أنشطة الجماعات الإسلامية ، وخاصة حول النورسيين والسليمانيين والنقشبنديين ، وضح أن أنشطة النورسيين والنقشبنديين بصفة خاصة تنتشر في جميع المحافظات ويزيد باستمرار أعضاء مؤيديها ، وتذكر التقارير أيضاً أن للنورسيين جهود في اختراق المدارس العسكرية في حين تتحدد جهود النقشبنديين في التأثير على الضباط وينتقون الأشخاص القريبين من أفكارهم والذين يعرفون أنهم في المدارس العسكرية ويستخدمون للتودد إليهم في الانتخابات شعارات مثل "الأخوة" و"بنو العشيرة" (٣٦) .

ومن المؤكد أن محاولات اختراق الإسلاميين للمدارس العسكرية قد نجحت إلى حد ما بسبب طرد العديد من الضباط في الأعوام التي تلت ذلك ، ولكن عدداً كبيراً من العسكريين الذين تم إبعادهم لانتماءاتهم الإسلامية نجح حزب العدالة والتنمية بعد انفراده بتشكيل الحكومة في نوفمبر ٢٠٠٢ في إعادتهم إلى الخدمة مرة أخرى بل إن البرلمان نجح في تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي وكل الهيئات النافذة التي تعد أذرعاً للجيش يهيمن من خلالها على الدولة فقامت وزارة المالية مع مطلع عام ٢٠٠٣ بتخفيض نفقات الجيش العالية من ٤٠% إلى ٢٥% وفي نهاية العام نفسه صوت البرلمان على مرسوم ينص على إلغاء السرية التي تحيط بنشاطات مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه الجيش ويرفع المرسوم الحظر المفروض على نشر أسماء أعضاء المجلس .

ثالثاً : التغلغل في جهاز الشرطة :

يعد التغلغل داخل جهاز الشرطة واحداً من الأهداف الهامة لتأسيس نظام إسلامي في تركيا وتستخدم الجماعات الإسلامية نفس الخطط التي تستخدمها للتغلغل داخل الجيش مع جهاز الشرطة فتقوم باستقطاب الطلاب الأذكياء المجتهدين وتوطنهم في مساكنها بدون مقابل ثم تعمل على إلحاقهم بكليات الشرطة ومن بعدها أكاديمية الشرطة ، وبهذا الأسلوب تصل إلى صناعة القرار داخل النظام الأمني في المستقبل وتستهدف بذلك أيضاً تقديم العون لأتباعها .

ويمكن العودة بعمليات لاختراق الإسلاميين لجهاز الشرطة إلى السبعينيات ، تلك الفترة التي شارك فيها حزب السلامة الوطني في حكومات ائتلافية ، ففي فترة الائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني سعى الأخير الذي كانت وزارة الداخلية في يده إلى الاستفادة من ذلك وازدادت فرصته أكثر في ائتلافات الجبهة القومية .

مارس بعض هؤلاء الأشخاص – الذين تم توطينهم في الهيئات الاستشارية ومديرية القلم الخاص والمؤسسات التفتيشية – نشاطهم السياسي من خلال حزبي (الوطن الأم) و(الرفاه) بينما تولى البعض الآخر مناصب أمنية هامة مثل منصب المحافظ ، ومع إدارة ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ وقع جهاز الشرطة تحت تأثير أيديولوجية تقارب (التركية/الإسلام) التي وصلت إلى ذروتها مع حزب الوطن الأم وأصبح جهاز الشرطة مركزاً للقوميين والمحافظين ، إلا أن الجماعات الإسلامية أسرعت بالانتظام داخل تشكيلات الشرطة[٣٧] .

وفي المؤتمر الذي عقده "تومان قومان" مستشار المخابرات التركية بشأن الإرهاب تحدث عن اختراق الإسلاميين للمؤسسات الأمنية قائلاً : لقد استولت الرجعية على التشكيلات الأمنية ، بالفعل توجد اختراقات ، لقد تغلغلت التنظيمات المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية حتى أقسام الشرطة وحصلت على قوة كبيرة[٣٨] .

وتجدر الإشارة – في هذا الصدد – إلى أن محاولات الجماعات الإسلامية لم تكن موجهة فحسب إلى المدارس العسكرية فكانت توجه الطلاب الفائقين المتخرجين من المدارس الخاصة أو من مدارس الأئمة والخطباء على حد سواء نحو كليات العلوم السياسية والحقوق والتربية .. وهي بهذا تهدف إلى الحصول على مواقع وظيفية هامة في الدولة .



هوامش الباب الأول

١. د.محمد نور الدين : الحركات الإسلامية في آسيا – مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ١٩٩٨ – ص١٤٤-١٤٥ بتصرف .
٢. المرجع السابق : ص (ز) .
٣. د. مصطفى كامل محمد : تركيا .. القدرة والتوجه والدور – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – سلسلة كراسات استراتيجية ١٩٩٦ – ص٢٤ .
٤. يوسف إبراهيم الجهماني : حزب الرفاه .. الرهان على السلطة – دار حوران بدمشق – ص٤٤-٤٥ بتصرف .
٥. د.محمد نور الدين : مرجع سابق – ص١٥٩-١٦٧ بتصرف .
٦. أشرف محمود سنجر : الطرق الصوفية التركية وتفاعلاتها السياسية – مجلة السياسة الدولية – يناير ١٩٩٨ ص١٦١-١٦٢ بتصرف .
٧. د.محمد نور الدين : مرجع سابق – ص١٩٩-٢٠٣ بتصرف .
٨. يوسف إبراهيم الجهماني : مرجع سابق – ص٦٢ .
٩. رضا هلال : السيف والهلال .. تركيا من أتاتورك إلى أربكان – دار الشروق ١٩٩٨ – ص١٦٥ .
١٠. صحيفة "لوموند دبلوماتيك" الفرنسية بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨ .
١١. د.محمد نور الدين : مرجع سابق – ص١٥٥ .
١٢. د.محمد نور الدين : تركيا في الزمن المتحول .. قلق الهوية وصراع الخيارات – رياض الريس للكتب والنشر – لندن ١٩٩٧ – ص٦٣ بتصرف .
١٣. رضا هلال : مرجع سابق – ص١٦٤-١٦٦ بتصرف .
١٤. يوسف إبراهيم الجهماني : مرجع سابق – ص٤٧-٤٨ بتصرف .
١٥. د.محمد نور الدين : تركيا في الزمن المتحول – مرجع سابق – ص١٦٣-١٦٤ .
١٦. صمويل هنتجتون : صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي – ترجمة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – ليبيا ١٩٩٩ – ص٢٧٣-٢٧٤ بتصرف .
١٧. د.محمد نور الدين : الحركات الإسلامية في آسيا – مرجع سابق – ص١٥٤-١٥٥ .

١٨. فيليب روبنس : تركيا والشرق الأوسط – ترجمة مكتبة مدبولي ١٩٩٣ – ص٥٨ بتصرف .

١٩. رضا هلال : مرجع سابق – ص٣١٢-٣١٦ بتصرف .

٢٠. نقلاً عن الشرق الأوسط – ٢٠٠٧/٧/٢٤م

٢١. اليأس حرفوش: ماذا يخفي الحجاب التركي – الحياة عدد (١٥٧٥٤).

٢٢. معهد الإحصاءات الرسمي – رئاسة الوزارة التركية ١٩٨٧ – ص٣٨ .

٢٣. صحيفة "جمهوريت" التركية بتاريخ ١٩٩١/٣/٢١ .

٢٤. صحيفة "لوموند دبلوماتيك" الفرنسية عدد أكتوبر ١٩٩٣ .

٢٥. تقرير مقدم إلى اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ١٩٩٨/٣/٢٧ .

٢٦. د.محمد نور الدين : تركيا .. الجمهورية الحائرة – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق – بيروت ١٩٩٨ – ص١٠٠-١٠٢ بتصرف .

٢٧. إدريس بوانو: قراءة في تجربة الحركة الإسلامية في تركيا- مجلة المنار الجديد- يناير ٢٠٠٣

٢٨. د. أحمد محمود عجاج: ورقة السياسة الخارجية عند حزب العدالة التركي- مجلة المنار الجديد – يناير ٢٠٠٣ بتصرف.

٢٩. يوسف إبراهيم الجهماني : مرجع سابق – ص٢٥-٢٨ بتصرف .

٣٠. طارق عبد الجليل السيد : الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا – جواد الشرق للنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠٠١ – ص٢٨٤-٢٨٦ بتصرف .

٣١. المرجع السابق : ص٢٨٩-٢٩٧ بتصرف .

٣٢. صحيفة "حريت" التركية بتاريخ ١٩٨٨/٣/٥ .

٣٣. صحيفة "ميليت" التركية بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٢ .

٣٤. صحيفة "جمهوريت" التركية بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٩ .

٣٥. رضا هلال : مرجع سابق – ص١٩٧ .

٣٦. صحيفة "جمهوريت" التركية بتاريخ ١٩٨٧/١/١٦ .

٣٧. مجلة "نقطة" التركية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٠ .

٣٨. صحيفة "حريت" التركية بتاريخ ١٩٩٠/١١/٩ .



الباب الثاني

تداعيات المد الإسلامي في تركيا



تمهيد

اكتسب الإسلام أهمية خاصة بالنسبة لتركيا. وذلك بالنظر لانتشاره وشموله أعداداً من الناس. ولذلك فهو قوة اجتماعية وسياسية كبيرة. والإسلام يشكل المسألة الرئيسية في المجال السياسي منذ العهد الأول لنشوء الجمهورية. والعلمانية كانت واحدة من المعتقدات المركزية فى برنامج أتاتورك. وقد تم تحقيق العلمانية من خلال سلسلة من الخطوات الحاسمة التي اتخذت لإبعاد الإسلام عن القيام بدوره ، خاصة في مجالي القانون والتعليم. وبصفته أيضاً الدين الرسمي للدولة قبل إلغاء السلطنة والخلافة ، وكذلك من أجل تقليل تأثيره على الشعب التركي كله.

ولكن في مرحلة تعدد الأحزاب. تم تخفيف كثير من القيود المفروضة على الدين. وحدثت عملية إحياء إسلامي في تركيا. وفى أواخر الستينيات ظهرت إلى الوجود أحزاب سياسية عديدة. أخذت تخاطب بصراحة المشاعر الإسلامية. وأصبح للبعد الإسلامي دوراً واضحاً فى النظام السياسي التركي الداخلي.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا المجال. هو ما مدى قوة النشاط الإسلامي في تركيا. وما دور التنافس الحزبي في استغلال المشاعر الدينية. وما هي الآليات التي يتمتع بها التيار الإسلامي. وهل بإمكانه إحداث تغييرات جذرية في المجتمع التركي. وما مدى تأثيره على التطورات السياسية في السلوك السياسي الداخلي التركي. وما تقييم تجربة الأحزاب الإسلامية في الممارسة السياسية والحكم؟ هذا الباب بمثابة أجوبة على هذا التساؤلات.

المبحث الأول

استغلال البعد الديني في الساحة السياسية التركية



أولاً : في عهد أتاتورك

استمر الاستقطاب في العلاقة بين الدين والدولة العلمانية خلال السنوات الأخيرة. الأمر الذي اعتبره بعض المراقبين تأكيداً للحضور القوى للدين في الحياة السياسية التركية من جهة. ومحاولة من الجهة الأخرى لزعزعة أسس الكمالية التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفي كمال أتاتورك.

وقد بدأ استغلال البعد الديني على الساحة السياسية التركية. منذ عهد أتاتورك نفسه. الذى حاول ان يسبغ على ثورته طابعاً إسلامياً. لنيل تأييد شعب الأناضول لثورته. وعليه فقد تحدث بلغة إسلامية في أكثر من مناسبة واحدة. لاستقطاب هذه الشريحة من الرأي العام التركي. وخطابه في مسجد "باليكسير" في ٧ فبراير ١٩٢٣ واضح في هذا المجال. وقد جاء فيه: ان المساجد ليست لكي ينظر بعضنا إلى بعض ركوعاً وسجوداً. بل هي للطاعة والعبادة. ولكى نتداول معاً في أمور الدين والدنيا. ونتشاور بيننا فيما نحتاج إليه. ان كل فرد من أفراد الشعب يجب ان يعمل لصالح بلده روحاً وجسماً[١] .

وفي الوقت ذاته. وزعت في جميع أنحاء تركيا صوراً تبين مصطفي كمال برفقة عدد من رجال الدين وهو يتضرع بحماس. مؤدياً شعائر الإسلام. كما كان وجود ما يقارب ٦٠رجلاً من علماء الدين أعضاء في المجلس الوطني التركي. ما يؤدى لإقناع الرأي العام بان حركة مصطفي كمال حركة إسلامية، إضافة إلى ذلك استخدامه لمصطلح "الجهاد الإسلامي" في صراعه مع الحلفاء. وبإرساله الدعوات المثيرة للمشاعر التي تطالب بتعبئة المسلمين المضطهدين كافة[٢] .

وحتى مع بداية التطبيق الفعلي للإجراءات الكمالية العلمانية. حاول القادة العلمانيون إفهام الرأى العام التركي ان إجراءاتهم ليست موجهة بصورة مباشرة ضد الإسلام. وان الغاية من سياستهم هى وضع نهاية لسلطة العلماء وتأثيرهم. واصفين إياهم بالرجعية.

وحتى عام ١٩٤٥ ظل الكماليون متبنيين العلمانية للقضاء على الدين كطرح سياسي. إلى ان ظهرت التعددية. وبدأ حزب الشعب الجمهوري الحاكم وأحزاب

المعارضة إعادة النظر بشأن موقفهم من الإسلام بحيث يتم استخدامه لتحقيق أهداف تكتيكية سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي. وهو ما يفسر أسباب تأرجح سياسة الدولة التركية إزاء الإسلام. وقد تم استخدام الإسلام منذ أواخر الأربعينيات بسبب الاحتمالات التي كانت قائمة آنذاك بنشوب صراح مسلح تركي- سوفيتي. نتيجة سعي أنقرة للاستيلاء على المضايق. وكان استخدام الدين الإسلامي هو الوسيلة المتاحة لخلق إجماع سياسي[٢] .

ثانياً: في بدايات تجربة التعدية الحزبية

وقد أدركت السلطة العلمانية نفسها. بعد رحيل أتاتورك عام ١٩٣٨. بدءاً من خليفته في الرئاسة عصمت إينونو ان الاستمرار في معاداة الدين يتناقض مع المشاعر العامة. وبالتإلى مواجهة حزب الشعب الجمهوري- الحزب الحاكم الوحيد- لخطر التراجع. خاصة بعد إقرار نظام التعدية الحزبية عام ١٩٤٥. التنافس بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى الجديدة في انتخابات عام ١٩٤٦ وكان قرار نظام التعددية الحزبية والديمقراطية مؤشرا مهما على بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة والدين في المجتمع التركي في اتجاه منحنى تصالحي. وقد استفادت القوى الدينية من التعددية الحزبية لتجتمع- قدر الإمكان- تحت مظلة أحزاب سياسية منافسة لحزب الشعب الجمهوري. والمفارقة ان الحزب نفسه- الذى كان قلعة العلمانية الوحيدة آنذاك- كان السباق إلى الانفتاح على الإسلاميين. وبالتالى فهو أول من بدل من المفهوم التقليدى للعلمانية الذى رفعه ٢٠عاما. من خلال بعض الإجراءات التي أقرها الحزب عام ١٩٤٧في مؤتمره الذى اعتبر ان الدين غذاء روحي للمجتمع. مثل إقامته دورات لتخريج أئمة ووعاظ. وافتتاح كلية الإلهيات بجامعة أنقرة. وادخال الدين مادة اختيارية في صفوف المرحلة الابتدائية. وتسهيل الذهاب إلى الحج. وفتح الجبانات أمام الزيارات. ومع ان حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطى المنافس له لم يسمحا لأنفسهما القيام بثورة مضادة على العلمانية. إلا أنهما كانا مضطرين لدفع الثمن والتنازل إزاء الكثير من الأمور الدينية. في هذا الوقت كانت بعض الطرق الدينية. التي انتقلت للعمل السرى في فترة أتاتورك- إينونو في طريقها إلى ممارسة نشاطها بصورة أقل سرية. وبعضها عاد للظهور العلنى[٤] .

ويعيد المراقبون إلى الذاكرة فترتين شهدتا إحياء المظاهر والطقوس الدينية الإسلامية بدعم علنى أو مبطن من السلطات. الفترة الأولى. تعود إلى الخمسينيات مع وصول عدنان مندريس إلى السلطة على رأس "الحزب الديمقراطى" وتشجيعه بناء المساجد. ورفع الحظر على الأذان باللغة العربية. وفتح معاهد تخريج الأئمة.

وقد أدت سياسة الحزب الديمقراطى في الخمسينيات إلى نتيجتين، هما:[٥]

١ - الأولى: تتعلق بنشاط بعض الجماعات الإسلامية، والتي عرفت بـ "التيجانية" وهي مهمة اليوم في الوقت الحاضر. لان بعضها يحمل أهدافا سياسية. وقد قامت هذه الجماعات بحملة ضد صور وتماثيل أتاتورك. كما حاولت تنظيم المعارضة ضد أتاتورك والسلطة. وهذه الجهود جاءت من قبل "كمال بلا أغلو" وكانت غايتها عرقلة الإجراءات العلمانية.

٢ - الثانية: وتتعلق بنشوء الاتجاهات الإسلامية داخل الحزب الديمقراطي، من مظاهر ذلك قيام بعض أعضاء الحزب بتقديم مذكرة إلى مؤتمر حزبي محلي عقد في شهر مارس ١٩٥١ في قونية طالبت بإحلال الطربوش محل القبعة الأوربية. وإعادة ارتداء الحجاب. ونبذ الحروف اللاتينية. وإعادة استخدام الحروف العربية، وتطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات. مع إباحة تعدد الزوجات، إلا ان هذه الاقتراحات تم [...]ا من قبل حكومة الحزب الديمقراطي.

جاءت انتخابات ١٩٥٠. لترجح كفة الحزب الذي شكل الدين عنصراً قوياً في [...]ه. وهو الحزب الذي سيطر - بزعامة عدنان مندريس - على الحياة السياسية فترة الخمسينيات عبر العديد من الإجراءات المعبرة، مثل: إلغاء الحظر على [...]رامج الدينية في الإذاعة وتلاوة القرآن الكريم فيها. وتشريع دروس للدين في المرحلة المتوسطة. وبناء ١٥٠٠ جامع بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٧. وترميم العشرات منها، لكن ذلك لم يكن دقيقاً. فرغبة مندريس في كسب المعارك الانتخابية، وعداؤه الشديد للشيوعية. كانت من مقومات ممارسة "سياسة إسلامية" لمعنى ما. لكنه كان رافضاً لظهور أي شكل لتنظيم حزبي إسلامي قد يستقطب القطاع الإسلامي في قاعدته الشعبية، فكان "مندريس" يدير "سياسة توازن" دقيقة بين النزعتين الإسلامية والعلمانية. فأصدر تعميماً لحماية تماثيل أتاتورك. وحاكم بعض المفكرين الإسلاميين، منهم سعيد النورسي، وأغلق الحزب الديمقراطي الإسلامي وحزب الأمة نشاطهما الإسلامي. وحوكم منتقدو الكمالية والعلمانية [١].

وكان الحزب الديمقراطي قد ظهر نتيجة الانفصال عن حزب الشعب الجمهوري بقيادة كل من جلال بايار. وفؤاد كوبورلي و"عدنان مندريس" ورفيق قور الطسياسي

وخاطب هذا الحزب الرأى العام التركي بموضوعات مختلفة تماماً. وتحت ضغط التنافس الانتخابي. كان يبحث عن وسائل لسلب المنافسين أسلحتهم من خلال توسيع مجال خطابه بشكل انتهازى.

والنجاح الذى حققه الحزب الديمقراطى بالحصول على ٦٢مقعداً في انتخابات ١٩٤٦. أرجعه المراقبون من حزب الشعب الجمهوري إلى مخاطبة الاحتياجات الدينية والاقتصادية في الريف خاصة. والتي كانت محل إهمالهم. وكانت الرغبة في إعطاء أهمية أكبر للقيم الدينية هى الخاصية التي اشترك فيها كل الأحزاب السياسية في الفترة من ١٩٤٥- ١٩٥٠. وقد أعرب رئيس الجمهورية "جلال بايار" في المؤتمر الثانى للحزب عن احترامه للدين قائلاً: ان الأمة التركية أمة مسلمة ترتبط بربها.

جرت الانتخابات النيابية في ١٤مايو ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطى الذى حصل على ٤٠٨ مقاعد. فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعداً، وهكذا منى بهزيمة شديدة، وفقد هيمنته على الحكم التي استمرت ٢٧عاماً متواصلة.

وبادر الديمقراطيون برفع الحظر عن الأذان باللغة العربية في ١٦ يونيو ١٩٥٠ بانه "انهيار لعهد الأصنام الأمر الذى أسعد الإسلاميين وعبرت جموعهم عن تأييدها وتشجيعها لهذا التوجه، وتجاوب نواب الحزب مع هذه المشاعر الإسلامية وأحسنوا توظيفها في استقطاب أصواتهم.

وجرت انتخابات ١٩٥٤، وازداد مجموع أصوات الحزب الديمقراطى، حيث وصل إلى ٥٠٣ مقاعد، فيما تراجع حزب الشعب الجمهوري أكثر ليحصل فقط على (٣١) مقعداً ليستمر التوظيف السياسي للمشاعر الدينية للشعب التركي.

ولذلك تعد فترة الخمسينيات، بداية استخدام الدين آداة سياسية، تبعاً لمصالح الأحزاب المتنافسة، وقد وفرت الديمقراطية منفذاً لتعديل العلاقة بين الدين والدولة. وفرصة لبدء مسيرة طويلة لعودة الإسلام كعامل مؤثر- وأحياناً حاسم- في السياسات الداخلية والخارجية .

ثالثاً : في عهد الانقلابات العسكرية

وعلى الرغم من حرص مندريس على حماية العلمانية، إلا ان تحذيرات العلمانيين ولا سيما حزب الشعب الجمهوري- من ان سياسة مندريس في استغلال الدين ستجلب الكارثة إلى البلد لقيت آذاناً صاغية، وفتحت الباب أمام أول انقلاب عسكرى في تاريخ تركيا في ٢٧ مايو ١٩٦٠ تحت راية "حماية العلمانية" وأعدم على إثره عدنان مندريس وبعض رفاقه، لكن عودة النظام الديمقراطى عام ١٩٦١، أعاد مسألة استغلال الدين في ظل التنافس الحزبى إلى الواجهة، خاصة وان حزب العدالة- بزعامة سليمان ديميريل- الذى تأسس حينها اعتبر نفسه استمراراً لرسالة الحزب الديمقراطى. بما يعنيه ذلك من استقطاب المجموعات الإسلامية- المناهضة للعلمانية- تحت مظلته.

كان هناك اعتقاد واسع الانتشار بان النظام العسكرى الذى حل محل الديمقراطين في ٢٧ مايو ١٩٦٠ سيشكل تهديداً للنظم التحررية الإسلامية وسيعيد الازدهار للنظام المادى الدنيوى الذى كان سائداً قبيل اندلاعه، بل واصلت الشائعات رواجها، وتردد ان الجيش سيعيد الأذان باللغة التركية، وان المساجد ستحول إلى ثكنات، والبرامج الدينية ستحدد، ولكن لجنة الوحدة الوطنية لم يكن لديها أية نوايا لذلك، بل على العكس من ذلك، بدأت في محاصرة هذه الدعاية بانتهاج نهج مقرب إلى الإسلام[٧] .

بقى قادة الانقلاب على التغييرات التي حدثت خلال الخمسينات. كافتتاح مدارس الأئمة والخطباء وأوضح خيرى أوغلو وزير الدولة آنذاك ان الحكومة حريصة على إعطاء أفضل التدريبات لرجال الدين لتمكينهم من القيام بمهامهم بصورة أفضل، وان المساجد سترمم ويستعان في ذلك بخبراء من أكاديمية الفنون لدرايتهم بأصول العمارة الإسلامية التركية، وان رئاسة الشئون الدينية ستصدر مجلة "الخطب" لتشرح فيها ما يجب إلقائه في خطبة الجمعة، أما عن القرآن فقد كان من المهم ان تترجم بالتركية كي يقرأه الأتراك ويفهمونه.. وخلاصة القول فان الحكومة سترفع أيديها عن المؤسسات الدينية وتتركها لرجال الدين، ولكنها لن تسمح لهم باستخدامها لأغراض سياسية[٨] .

في ١١ يوليو ١٩٦٠، عقدت لجنة من أساتذة القانون بجامعة استنبول بقرار من لجنة الوحدة الوطنية لوضع دستور جديد للبلاد، وقال قائد الانقلاب "جمال جورسل" في لقاء مع أعضاء اللجنة الدستورية اضافة مواد للدستور تمنع "استغلال الدين" لأهداف سياسية، ووقع رؤساء الأحزاب على مشروع الدستور وتعهدوا بعدم استغلال المشاعر الدينية في الانتخابات ، ورغم ذلك استمرت محاولات التوظيف السياسي للدين من كل الأطراف، طوال عقد الستينيات.

وفي عقد السبعينيات، استمر نفس السيناريو: استغلال كافة الأحزاب التركية للبعد الدينى في جذب الأصوات الانتخابية، الأمر الذى حدا بالمؤسسة العسكرية إلى تدبير الانقلاب الثالث عام ١٩٨٠، إلا ان قادة الانقلاب وقعوا في مشكلة مزدوجة إزاء التعامل مع الإسلام السياسي، من جهتين:[٩]

فمن جهة، حاول قادة الانقلاب، استعمال الإسلام لإعادة صوغ الأيديولوجيا الرسمية من أجل السيطرة على المجتمع، عندما ادركوا. عجز الأتوتاتوركية عن تأطير الحياة اليومية، حتى ان قائد الانقلاب الجنرال "كنعان إيفرين" استعان مراراً بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، كما ان دستور عام ١٩٨٢ جعل الدروس الدينية إلزامية في المدارس، وقد فسر الكاتب الإسلامي التركي "يشاركيلان" هذه السياسة في كتاب كلفه سد سنوات من الاعتقال، بقوله: ان قادة الانقلاب أرادوا تنصيب الإسلام ضامناً للنظام، ازا خطر شيوعى محتمل.

ومن جهة ثانية شعر قادة الانقلاب بخطورة – الإسلام السياسي "كأيديولوجية" وحركة متأصلة في المجتمع التركي، ومن ثم كان لا بد من قطع الطريق عليه، من خلال طرح إسلامى آخر يمثل الأيديولوجية الضمنية للنظام الجديد، ومن هنا كان اتجاه قادة النظام الجديد إلى ان يكون الإسلام السياسي تابعاً للنظام في مواجهة الحركات الشيوعية والكردية المتطرفة، وليس بديلاً منافساً للنظام.

رابعاً : في عهد "تورجوت أوزال"

يعتبر المراقبون فترة حكم "تورجوت أوزال"- الذى أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٨٣ بعد إعادة السلطة للمدنيين- من أخصب فترات المد الإسلامي في تركيا. حيث شهدت العديد من التطورات، التي انعكست على قوة التيار الإسلامي منها :(١٠)

كان "أوزال" أول رئيس حكومة تركي يؤدى مناسك الحج، ويشارك بصورة منتظمة في صلاة الجمعة، وكل أحد أتباع الطريقة النقشبندية في أوزبكستان.

كما ترشح في الانتخابات النيابية في منطقة "أزمير" عام ١٩٧٧ عن حزب السلامة الوطني الإسلامي تحت زعامة نجم الدين أربكان .

وتبنى أوزال- خلال رئاسته الحكومة (١٩٨٣- ١٩٨٩)، وكرئيس للجمهورية (١٩٨٩- وحتى وفاته في أبريل ١٩٩٣) على مدى عشر سنوات سياسة إسلامية معتدله، طامعاً في إحداث تسوية تاريخية بين الأتاتوركية والإسلام في تركيا، فعندما أسس حزب الوطن الأم عام ١٩٨٣ ضم إليه الكوادر الوسطى والدنيا، في حزب السلامة (الإسلامي) الذى حظره انقلاب عام ١٩٨٠، وكان من بينها شقيقه "كوركوت أوزال".

ودعم أوزال مدارس (إمام- خطيب) لتصل نسبة خريجيها خلال سنوات حكمه إلى ٢٠% من إجمالى خريجى المدارس المتوسطة، كما حظرت وزارة التربية تدريس نظرية "داروين" في المدارس لتعارضها مع العقيدة الإسلامية في الإذاعة والتليفزيون والمطبوعات، وصدر عام ١٩٨٣ قانون سمح بقيام مؤسسات الأوقاف، وهو القانون الذى استفادت منه الطرق الصوفية استفادة كبيرة في تنظيم انشطة تعليمية ودينية وخيرية .

وفي خلال فترة حكم أوزال، وفي إطار السياسات الليبرالية الاقتصادية التي تبناها، أتيحت فرصة تاريخية لشركات تجارية ومشروعات إسلامية للتأسيس والنمو والانتشار، كما ألغى الخطر على شركات التمويل الإسلامي، وكان "كوركوت أوزال" هو الشريك الأكبر في هذه الشركات ،

كما سمح تورجوت أوزال بأنشطة "رابطة العالم الإسلامي" في تركيا. فأصبحت الرابطة تمول الأنشطة الإسلامية التركية بين الأتراك المهاجرين في ألمانيا وبلجيكا، وتدعم إدارة الشئون الدينية (الحكومية)، وتولت الرابطة انشاء مسجد صغير داخل مبنى البرلمان، ومركز إسلامى في المدينة الجامعية لجامعة الشرق الأوسط التكونولوجية في أنقرة، إضافة إلى تمويل برامج تعليم اللغة العربية بالجامعة وقدمت الرابطة تبرعات

لجامع "كوجتاب" في أنقرة، ولانشاء مركز إسلامى بها، إضافة إلى مشروعات أخرى في "أزمير" و "اصنة"..... ومدن تركية أخرى.

ولم يكن توجه تورجوت أوزال نحو " إسلامية معتدلة" يهدف فقط إلى الحد من تطرف الأتاتوركية". بل وكذلك الحد من الراديكالية الإسلامية الصاعدة في تركيا مع بداية الثمانينيات، بعد نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية عام ١٩٧٩، وقد أعرب أربكان وحزب السلامة الوطنى صراحة عن دعمهما للثورة الإيرانية، باعتبارها ضربة للاتجاهين العلمانى والغربى. كما أطلق نجاح الثورة الإسلامية دعماً معنوياً ومادياً للإسلام السياسي في تركيا، وخصوصاً الحركات الراديكالية، مثل جيش التحرير الإسلامي لتركيا ، ومنظمة مقاتلي الشرق الكبير الإسلامي، وحزب الله، والتي تعتقد في النموذج الإيراني في الثورة المسلحة للإطاحة بالنظام.. وهنا حاول "أوزال" صياغة النموذج الإسلامي التركي المعتل. في مواجهة النموذج الإسلامي الإيراني الثوري .

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج تحدث أوزال عن إعادة تشكيل تركيا عبر توجهات "إسلامية معتدلة" فقد كان أوزال يعتقد ان انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق في حرب الخليج، قد أتاحا إمكانية "فريدة" لدور قيادى لتركيا في المنطقة.

ومع ذلك لم تحل ميول أوزال الإسلامية دون توثيق العلاقات مع إسرائيل واليهود الأتراك. حيث تبادل مسئولون أتراك وإسرائيليون زيارات رسمية. ووقعت اتفاقات عديدة. كما خرجت الأقلية اليهودية التركية من عزلتها لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية، وبدأ زعماؤها يظهرون علناً، عبر شركاتهم الاقتصادية: أو مؤسسات إعلامية وفكرية، ومن أبرزها "مركز العام ٥٠٠" الذى تأسس احتفاء بذكرى مرور ٥٠٠عام على هجرة اليهود الأسبان إلى تركيا عام ١٤٩٢، وانفتاح أوزال على اليهود وإسرائيل يفسح المجال أمام الاعتقاد ان الميول الإسلامية عنده كانت توظف من بين أهداف أخرى من أجل تقوية الدور التركي إقليمياً وعالمياً في ظل التوتر الدائم في العلاقات مع سوريا والعراق بسبب أزمة المياه والتنافس الإقليمى والحساسيات التاريخية والمشكلات الجغرافية الموروثة، كما يمكن فهم العلاقة التركية الإسرائيلية في عهد أوزال، في إطار السياسة الغربية (الأمريكية خاصة) التي تعتبر تركيا وإسرائيل إحدى ركائزها الأساسية في منطقة الشرق الأوسط[١١] .

خامسا: في حقبة التسعينيات :

شجعت هذه الممالأة من قبل كافة الأوساط السياسية والحزبية التركية للمشاعر الإسلامية الكثيرين من خصوم العلمانية على التعرض إلى ما كان يعتبر من المحرمات، أي شخص أتاتورك، ومن ذلك ما يلي:(١٢)

أبرز من تعرض لهذه "المحرمات" هو نائب حزب الرفاه سابقاً "حسن مزارجي" الذي سب "اتاتورك" علناً، مطالباً بوقف تقليد زيارة ضريحه في انقره، ولم تقتصر الدعوات ذات الطابع الإسلامي على الأحزاب والمنظمات الإسلامية، بل كان كثيراً من الإقتراحات المثيرة يصدر عن قوى تنتمي إلى أحزاب علمانية، ومن ذلك الاقتراح الذي تقدم به النائب عن حزب "الطريق القويم" "يحي أوسلو" لبناء جامع في حديقة القصر الجمهوري بأنقرة، واقتراح مجموعة من نواب الحزب نفسه، وحزب "الوطن الأم" وحزب الرفاه بناء مئذنة للمسجد المحلق بمبني البرلمان التركي.

وكان الموضوع الديني دائماً مادة للاستثمار من جانب رئيسة الحكومة السابقة "طانسو تشيللر" التي أعربت عشية انتخابها رئيسة لحزب الطريق القويم ورئيسة للوزراء في يونيو ١٩٩٣، عن سعادتها لرؤية العلم التركي (ذي الهلال والنجمة)وسماع الأذان والقرآن، وكانت تحرص على بدء مهرجاناتها بما يستهل به الإسلاميون خطبهم، ولعل أشهر مظاهر الإستعانة بالشعار الديني عند تشيللر، ما حدث أثناء زيارتها للقدس المحتلة في نوفمبر ١٩٩٤، إذ غطت رأسها وأدت الصلاة في مسجد عمر.

وفي نهاية مايو ١٩٩٥، أعلنت تشيللر في مهرجان انتخابي انها تستمد قوتها أولاً من الله" ، ثم من الشعب، وقامت أمام الآلاف من انصارها بتقبيل نسخة من القرآن الكريم أهديت إليها، وحتى "حكمت تشتيين" نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب الشعب الجمهوري، المدافع الأول والعنيد عن العلمانية في تركيا، قال لانصاره في ٢٤ مايو ١٩٩٤ انه يسلم أمر مرشح الحزب لرئاسة بلدية "اينيبولو" إلى الله ثم إلى الناخب.

وكانت الانتخابات البلدية الجزئية التي أجرت في مطلع يونيو ١٩٩٥ فرصة لتكثيف اندفاع الإسلاميين الأتراك إلى تسجيل مزيد من النقاط في المواجهة المزمنة والمفتوحة مع المبادئ العلمانية، وفي الوقت نفسه فرصة للأحزاب اليمينية المحافظة – العلمانية في الأساس– لمزيد من صيد الأصوات، وعلى هذا الأساس، بذلت محاولات عدة لوضع تشريعات ذات دلالة تنسجم مع المقاييس الدينية، وتم تفريغ مبدأ العلمانية في

الدستور من مضمونه، والهدف الأساسى لهذه الاحزاب من تلك التشريعات، قطع الطريق أمام حزب "الرفاه" الإسلامي لتحقيق انتصارات إضافية بعد فوزه الكاسح بالانتخابات البلدية العامة في مارس ١٩٩٤.

وتقدم "غفار ياكين" النائب المستقل عن محافظة "أفيون" التركية باقتراح مشروع قانون يرمى إلى تعطيل العمل في الدوائر الحكومية لتمكين الموظفين من أداء صلاة الجمعة ، أشار "ياكين" إلى المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على حرية الفكر، والاعتقاد الدينى، وبطبيعة الحال أثار هذا الاقتراح عاصفة لم تهدأ حول علمانية الدولة، وعلاقاتها بالدين الإسلامي، أسفر عن انقسامات داخل التيارات الإسلامية والعلمانية.

المؤيدون للاقتراح كانوا من مشارب مختلفة، رئيس حزب الوطن الأم (العلمانى) مسعود يلماظ أعرب عن "دعمه الكامل" للاقتراح، كذلك اعتبر رئيس حركة الديمقراطية الجديدة (علمانى أيضاً) "جيم بوئير" ان الإقتراح من متطلبات الدولة العلمانية"، و "انه مشروعنا في الأساس" .. والمفاجأة الكبرى كانت في موافقة رئيس حزب اليسار الديمقراطى "بولنت أجاويد" على التعطيل ليس أثناء صلاة الجمعة فحسب، بل اثناء صلاة الظهر كل أيام العمل، وفي كل انحاء تركيا، ورأى اجاويد انه ليس ضرورياً إصدار قانون بالتعطيل أثناء صلاة الجمعة، إذ تستطيع رئاسة الشئون الدينية ان تحدد ذلك بقرار، فالمسألة "ليست مسألة نظام أو سياسة، بل هى مسألة فنية!!

وفي نهاية مايو ١٩٩٥ كذلك، وافق نواب حزب "الطريق القويم" و "الوطن الأم و "الرفاه" على ما اعتبر مظهراً آخر من مظاهر أسلمة الدولة، تمثل في إضافة ملحق لقانون ضريبى يخفض الضرائب على الاستثمارات والمساعدات المخصصة لبناء الجوامع والمساجد، وكان البرلمان أقر سابقاً توقيت ساعات العمل في البرلمان بحيث تنتهي مع مواعيد الإفطار في شهر رمضان.

ومما ظهر في السجال الإسلامي- العلمانى مطالبة نائب أنقرة عن حزب الوطن الأم "وهبى دينتشيرلر" بافتتاح جلسات البرلمان بتلاوة قرانية، ووجد هذا الاقتراح دعماً من حزب "الرفاه" وقسم من نواب حزب "الطريق القويم" ، ويتهم النائب "دينتشيرلر" بانه عين عدداً كبيراً من "الموظفين المتدينين" في وزارة التربية الوطنية عندما كان وزيراً لها، كما تزايدت الدعوة للسماح للمدرسين الراغبين في آداء فريضة الحج بالقيام بذلك دون قطع رواتبهم، مما اعتبر تشجيعاً لتعميم النزعة الدينية في أوساط فئة من الموظفين التابعين للدولة العلمانية.

وقد أدلى وزير الداخلية التركي "سعد الدين طنطان" بتصريحات مهمة أكد فيها على ان الفساد الاقتصادى لأخطر على تركيا من الأصولية الإسلامية التي تروج لها وسائل الإعلام التركية، واعتبر ان الانتماء الإسلامي لتركيا مهم للحفاظ على الأجيال الجديدة من الانحراف، وان كل محاولات التنوير الفكرى لن تفلح إذا تم تجاهل الدين الذى قد يؤدى غيابه ايضاً إلى وقوع الشباب فريسة للمخابرات الأجنبية.

وتطرق- بصراحة ودون مواربة- إلى "الحملة العشوائية المعلنة" التي يتزعمها الجناح العسكرى في الدولة ضد ما يسمى بالخطر الأصولى في تركيا، قائلاً: انه من المستحيل الوصول إلى الأهداف المرجوة، بالترويج المستتر لخطر الأصولية التي وصفها بانها لا تعدو ان تكون مجرد أقوال "سفسطائية"، مشيراً إلى ان الخطر الحقيقى يكمن في الفساد المستشرى في الاقتصاد التركي، وان الإدعاءات الخاصة بالخطر الأصولى لن تتجاوز السفسطائية ما دامت لا تطرح المعلومات الحقيقية حول الفساد الاقتصادى الذى يعتبر أكبر خطر يواجه تركيا على بساط البحث.

وأضاف الوزير التركي ان الرجعية تنبع من الجهل، وانه من العبث التوصل إلى نتائج إيجابية دون تنوير الانسان بالحقائق، وان عملية التنوير لا تتم عن طريق المدارس فقط؛ بل وأيضاً عن طريق تعزيز المعتقدات الدينية، وانه لا يمكن تحقيق أية نتيجة وراء الترنم بالخطر الأصولى دون تنوير المجتمع، وفتح الطريق أمام الجيل الناشئ في هذا المجال، وأكد ان هذا واجب أساسى من واجبات الدولة والمنظمات التطوعية والشعبية ورجال الأعمال وأجهزة الصحافة والإعلام [١٣] .

ونستنتج من هذا العرض لاستغلال البعد الدينى على الساحة السياسية في تركيا ، ان الأحزاب السياسية، بدأت في التقرب من الرأى العام الإسلامي، وبدأت في تقديم تفسير جديد لمفهوم العلمانية، يعد مغايراً ومتناقضاً مع الدساتير التركية لعام ١٩٢٤و ١٩٦١و ١٩٨٢، وقانون العقوبات التركي، وبالإمكان تفسير هذه التطورات في السلوك السياسي الداخلى التركي، بان هناك علاقة فاعلة عضوية بين الأحزاب السياسية التركية والرأى العام الإسلامي، لانه بمقدرة هذا الأخير ان يغير جذرياً من نتائج الانتخابات.

وبصفة عامة، فان المؤسسة العلمانية التركية سمحت للتيار الإسلامي باستخدام كثير من الوسائل للترويج لمبادئه، بشرط ان لا تكون المؤسسة الإسلامية خارج نطاق الدولة، وبعبارة أخرى ضرورة ان تكون جزءاً من منظومة الدولة.

المبحث الثاني

أزمة التعليم الديني بين الإسلاميين والعلمانيين



احتدم الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين فى تركيا، وأصبحت المدارس هى ساحة الحرب المفتوحة بين الجانبين، وسعى كلا الجانبين إلى السيطرة على النظام التعليمى فى البلاد، وذلك لإدراك كل منهما أن التعليم هو أقصر الطرق لقيادة الجيل القادم من الأتراك، ومع تأرجح تركيا بين العلمانية والإسلامية كانت العملية التعليمية تمثل جزءاً من صميم هذا التأرجح.. الأمر الذى يدعونا إلى التعرف على طبيعة وتاريخ النظام التعليمى التركى:

تاريخ التعليم الديني في تركيا :

كان التعليم فى ظل الخلافة العثمانية تعليماً إسلامياً متقدماً، وقد كان نظام التعليم يتطور باستمرار، واتخذ محورين رئيسيين ، هما :[14]

أ- التعليم الشعبي :

وهو يتمثل فى حلقات دراسية مبسطة، تبدأ من المنازل بتحفيظ القرآن الكريم، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة ومبادئ الفقه، وقواعد اللغة العربية، وكتابتها، ويتم الانتقال إلى حلقات أعلى فى الكتاتيب، فيتتبع الطالب منهاجاً أكثر تطوراً يقوم على حفظ المتون الأساسية فى النحو والصرف والعقائد والفقه وأصوله.

وبعد الكتاتيب ينتقل الطالب إلى المعاهد الوقفية لدراسة شرح المتون المحفوظ وحواشيها، ثم تأتى مرحلة الحصول على إجازات الشيوخ فى آفاق العالم الإسلامى، وقد شكلت الجوامع والمساجد والتكايا والزوايا، مركزاً أساسياً للتعليم الدينى الشعبى، وخرجت علماء أجلاء فى عديد من المجالات.

ب- التعليم الرسمى :

وهو أكثر تنظيماً، وينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية: إبتدائية، ورشدية ، وعالية... ومن أضخم المؤسسات التعليمية فى تركيا "كلية الفاتح". ويعود تاريخ إنشائها إلى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى، تليها كلية السليمانية، والتى أنشأت عام ١٥٥٥ ميلادية.

وانتهجت الجمهورية التركية الحديثة، سياسة مختلفة عن الدولة العثمانية في مجال التعليم، كما ما فعلت أيضاً في مجالات عديدة أخرى، وكان طبيعياً أن تستند قواعد الدولة العثمانية على الشريعة الإسلامية، وأن تكون ذات شخصية دينية في المجال التعليمي، إلا أن الجمهورية كانت نظاماً بديلاً عن النظام العثماني الذى أفلس من بعد بنية الأيديولوجية والمؤسسية، وهذه البنية الجديدة كانت عازمة على تصفية النظام السابق.

وفي عام ١٩٢٤، صدرت الأوامر بإغلاق المدارس الإسلامية وفرض التعليم الرسمي الحكومي، وفي عام ١٩٢٨ أقر البرلمان التركي إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وفي عام ١٩٢٦ تم إحلال كليات الإلهيات محل كليات الشريعة، وإدارة الشئون الدينية محل وزارة الأوقاف، والنص على تعديلات قانونية لصالح التغريب ، ولكن على الرغم من التصفية الجسدية وارتفاع أعواد المشانق، إلا أن التعليم الشعبي استمر سراً في البيوت، وإن كان يعد تداول الكتب العربية أمراً محفوفاً بالمخاطر، ويمثل أقصر الطرق إلى المشانق، وقد أقدم "أتاتورك" على غلق المدارس الدينية، ولم يبق منها عام ١٩٢٧ سوى مدرستين، ضمتا ٤١ معلماً و٢٨٧طالباً، كما تم تخفيض عدد طلاب كلية الشريعة في استنبول من ١٨٧ طالباً عام ١٩٢٦، إلى عشرة طلاب عام ١٩٢٧، ثم أغلقت كلية الشريعة عام ١٩٣٣.

أسهمت عملية التحول الديمقراطي وتكوين الأحزاب في تركيا عم ١٩٤٥ في تراجع حزب الشعب الجمهوري عن عدائه للإسلام والتخفيف من حدة برامجه العلمانية، حيث كان ينظر خلال فترة العشرين سنه الماضية إلى الإسلام على أنه السبب الأساسي في خلف الأمة التركية، ومع التوجه نحو نظام ديمقراطي في فترة التعددية الحزبية ظهرت أحزاب تنتقد سياسة الحزمب هذه وتطالب بتلمس مشاعر الشعب الدينية وفي ظل الصراع السياسي الحزبي، وسعى مختلف الأحزاب إلى الشعب ينهج نفس النهج بهدف كسب المزيد من الأصوات، وأخيراً وافق الحزب في ٢ يناير ١٩٤٧ على السماح بتعليم الدين الإسلامي خارج المدارس الرسمية، كما تقرر فتح دورات الأئمة والخطباء بدلاً من مدارس الأئمة والخطباء تحولت لاحقاً إلى مدارس مرة أخرى مدة الدراسة بها سبع

سنوات، وفقاً لقرار وزارة التعليم الوطني في ١٩٥١/١٠/١٣ على أن يكون ذلك كله تحت إشراف وزارة التعليم الوطني* .

وعندما جاء حزب العدالة والتنمية على السلطة عقب الانتصار الكاسح الذي حققه في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٢، خرجت الكثير من التحليلات القائلة بأن تولي هذا الحزب الحكم يعني أن تركيا وصلت على حل وسط لأزمة الهوية واقتربت من وضع نهاية للصراع التاريخ المزمن بين العلمانيين المتطرفين وتيار الإسلام السياسي الساعي لإلغاء العلمانية وإقامة دولة دينية، والنقطة المركزية في هذه التحليلات أن الحزب يمثل ظاهرة جديدة في الحياة السياسية التركية.

وجاء تقديم الحكومة لمشروع قانون التعليم العالي إلى البرلمان من جانب الحكومة ليغير الصورة الحكيمة التي رسمت لها وليعيد تذكير الأتراك بالجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، ويضع البلاد في مواجهة كبيرة قد يكون من الصعب تجنب خسائرها.

وحتى نفهم طبيعة المعركة حول المشروع نشير إلى أن رفضه من جانب الجيش والمعارضة وأساتذة الجامعات ومعهم بشكل ضمني الرئيس والقضاء يعود إلى نصين الأول والأخطر يتصل بالسماح لخريجي مدراس الأئمة والخطباء بالالتحاق بجميع الكليات الجامعية وليس كلية "اللاهوت" أو "الإلهيات" فقط، كما هو متبع منذ عشرات السنين، وهنا نشير إلى أن مدارس الأئمة والخطباء تقتصر على التعليم الديني فقط وتركز على العقيدة بشكل خاص دون أن تبتعد عن مبادئ وأفكار أتاتورك التي تدرس بها أيضا، ويبلغ عدد الطلاب فيها الآن نحو ٧٥ ألف طالب مقارنة بـ ٢٥٠ قبل نحو عقد من الزمان وأردوغان وعدد من زعماء الحزب هم من خريجي هذه المدارس ، التي تخرج خطباء وأئمة ودعاة، والنص الثاني يتصل بإعادة تشكيل مجلس التعليم العالي بحيث يكون للحكومة دور في اختيار أعضائه الذي ينص القانون على تقليص عددهم من ٢٢ إلى ١٦ عضوا، وكان الرئيس يعين رئيس وأعضاء المجلس في القانون القديم، أما النص الحالي فيعطي الرئيس الحق في تعيين خمسة فقط من الأعضاء، وخمسة آخرون تختارهم

---

* ملحق رقم (٦) .

الحكومة، وخمسة يتم اختيارهم بالانتخاب بين أساتذة الجامعات، وعضو واحد تختاره رئاسة أركان الجيش، في حين يختار الأعضاء جميعاً رئيسهم.

وإذا كانت الحكومة ترى أن هذين التعديلين هما للصالح العام، فإن رافضي القانون الجديد يتمثل رأيهم في الآتي:(١٥)

أولا : إن طلاب مدارس الأئمة والخطباء اختاروا طريق تعلم الدين ومن ثم عليهم الاستمرار فيه لأنهم لو كانوا يريدون ان يصبحوا أطباء أو مهندسين أو مدرسين فلماذا يختارون طريق التعليم العام؟

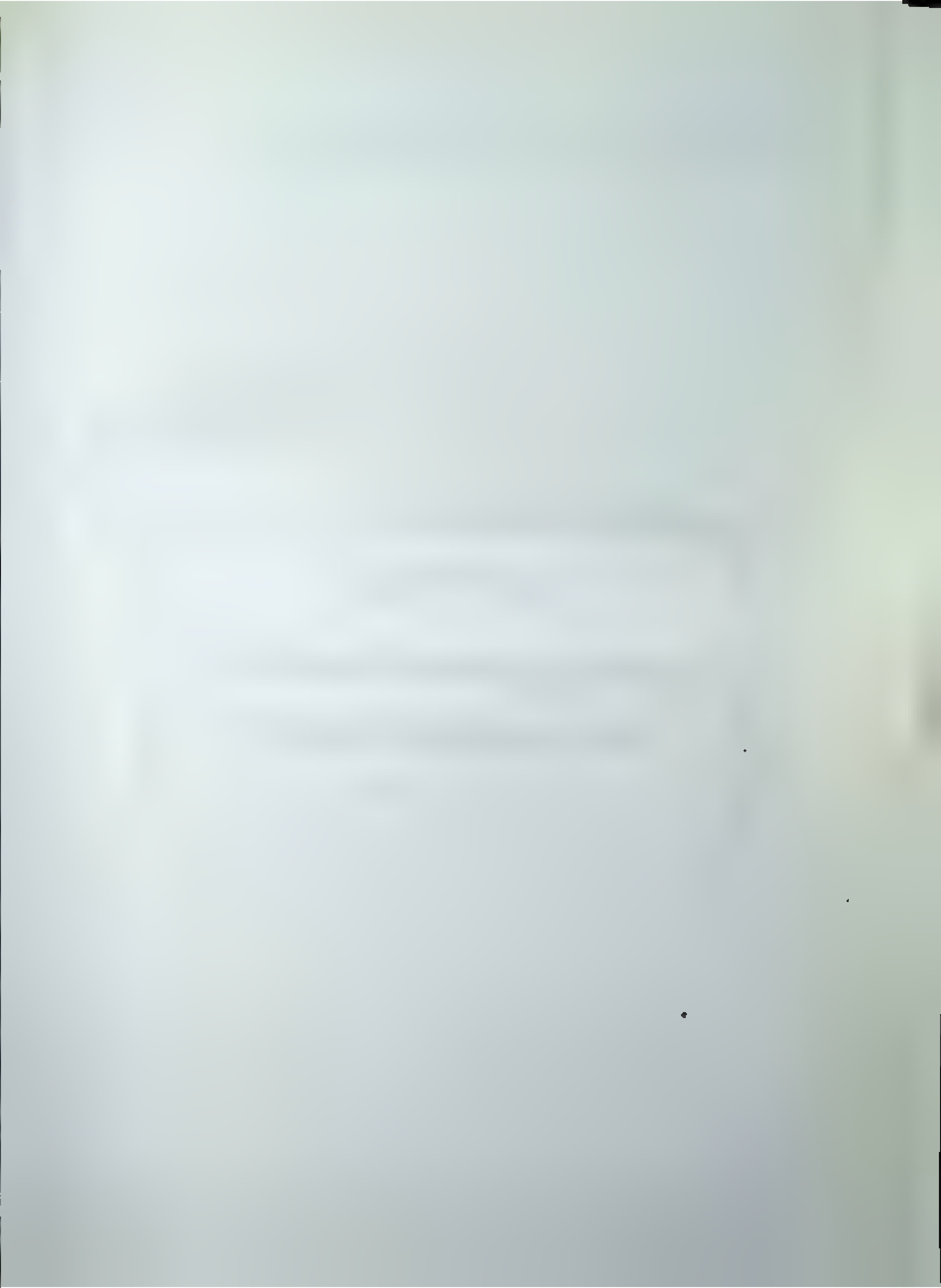
ثانياً : إن اختلاط هؤلاء الطلاب بالآخرين ممن لم يتلقوا تعليما دينياً قد يثير مشكلات وانقسامات في الجامعة نظراً لاختلاف التفكير والتعليم والثقافة.

ثالثاً : إن حزب العدالة والتنمية يريد أن يسيطر مستقبلاً على المناصب المهمة في الدولة من خلال هؤلاء الطلاب، وهنا يشار إلى حزب العدالة على أنه تعبير عن تيار الإسلام السياسي، لأنه من الممكن أن يفقد السلطة في الانتخابات المقبلة أو ما بعدها.

رابعاً : إن تدخل الحكومة ودورها في تشكيل مجلس التعليم العالي يعني الرغبة في تغيير السياسات التعليمية في البلاد باتجاه محاربة العلمانية والاقتراب من الدين أكثر، وتغيير التعليم يعني تغيير الدولة بأكملها.

المبحث الثالث

دور المؤسسة العسكرية في حماية العلمانية ومحاصرة المد الإسلامي



تلعب المؤسسة العسكرية في تركيا دوراً هاماً في السياسة، إذ يشكل الجيش التركي الركيزة الأساسية لحماية النظام العماني في البلاد، ويعتبر المرجع الأخير لتصحيح الأوضاع وترتيب البيت التركي من الداخل إذا ما حدث تغيير جوهري في النمط العلماني، أو السياسة الخارجية، أو الارتباطات الاستراتيجية لتركيا.

والجيش التركي يتمتع بنفوذ كبير وسلطة أكبر في الشئون المدنية، كما ينعم بالاستقلال الذاتي في الشئون العسكرية، وفسر الجنرالات الصلاحيات الممنوحة لهم تفسيراً واسعاً إلى درجة تدخلهم لتحديد معايير السلوك الذي تتبعه الحكومة، والبقاء في الثكنات طالما بقي السياسيون المدنيون ملتزمين بالحدود المرسومة، وتعليقاً على هذا الوضع يقول العالم السياسي "دوجوا رجيل" الأستاذ بجامعة أنقرة: [١٦] الدولة مثل حافلة ، والشعب ركابها. والسياسيون سائقو الحافلة، فإن بدأ السائق بالتهور في قيادة الحافلة، نزل الجيش ليكون بمثابة الحاجز على الطريق، فترتطم الحافلة بالحاجز، بدل أن تسقط من فوق الأكمة".

وتستمد المؤسسة العسكرية قوتها في الحياة السياسية التركية عبر حقيقتين، هما :

الأولى : أن الجيش يعتبر نفسه بمثابة الوصي على المبادئ الأتاتوركية العلمانية، وهو ينظر بعين الشك والريبة إلى من يخالف هذه المبادئ، وكان هذا ما دفعه إلى التدخل العسكري ثلاث مرات في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠.

الثانية : من خلال مجلس الأمن القومي التركي، الذي يختص ببحث شئون الأمن القومي، وسيطرته على آلية العمل السياسي وأمور البلاد، وهو يتكون طبقاً للمادة ١١٨ من الدستور من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة للجيش ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام للجندرمة (قوات الشرطة)، وهو ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول.

وإن مركزية دور المؤسسة العسكرية التركية يعود إلى ما حدده لها الدستور والقوانين، وأيضاً إلى تراث من التعاليم والمبادئ التي تشربت به النخبة العسكرية على مدى العقود الثمانية الماضية، وفي تركيا ليس هناك انفصال بين الجماعة المدنية، والجماعة العسكرية، فكلتا الجماعتين تنتظمان في أكثر من إطار مدني وعسكري داخل

الجهاز الحاكم، والقاعدة الرئيسية أن للجيش الدور الرئيسى فى حراسة النظام ضد المخاطر، وقد اضطلع الجيش على الدوام بهذا الدور في أكثر من مناسبة، واقفاً خلف الجهاز المدنى فى ظل أوقات الحكم الدستورى للديمقراطى، ليضع بذلك سقفاً على حركة النظام والمجتمع، وفى كل الأحيان كان المدنيون واجهة النظام، وكان العسكريون واجهته الرئيسية .

الدور السياسى للجيش التركى: (١٧)

يتكون الجيش التركى من أربعة أفرع أساسية هى: القوات الجوية- القوات البحرية، التى تتبعها قوات حرس السواحل- قوات الجندرمة- القوات البرية، ويبدأ التسلسل القيادى فى الجيش من رئيس الدولة، ثم رئيس الوزراء، فرئيس الأركان العامة، الذى يليه قيادات الأفرع الأربعة، وهم قادة القوات الجوية، والبحرية (وضمنها حرس السواحل) والجندرمة، والبرية.

وطبقاً للدستور التركى الصادر عام ١٩٨٢، وكما ورد فى المادة ١١٧، فإن القيادة العليا للجيش هى جزء من المجلس الوطنى الكبير (البرلمان)، ويمثلها رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء مسئول أمام البرلمان عن الأمن القومى، وإعداد القوات المسلحة للدفاع عن البلاد، ومجلس الأمن القومى هو المحدد الرئيسى للسياسة العسكرية.

والعلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومى متداخلة ومتشابكة فبينما يتبع مجلس الأمن القومى (المعنى بشئون الدفاع والأمن) مجلس الوزراء (المعنى بسياسة الدولة) فى اتخاذ القرارات، والالتزام بسياسة الدولة تجاه داخل المؤسسة العسكرية، فإن مجلس الوزراء عليه أن يعطى الأولوية لقرارات مجلس الأمن القومى، فيما يتعلق بالإجراءات التى تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة واستقلالها، وتكامل الموطن ووحدته، وسلامة المجتمع وأمنه.

وفى الغالب، فقد طغى دور مجلس الأمن القومى على دور مجلس الوزراء، حيث احتفظ المجلس لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب، والمجلس من الناحية الرسمية هو هيئة استشارية، ورغم ذلك لم يحدث أن اتخذت الحكومة قراراً يتناقض مع قرار

المجلس، وتلتزم الحكومة عادة "بالنصائح" التى يتقدم بها العسكريون، وتصدق على القرارات التى تأتى من الجيش بطريقة آلية.

إن ثقل مجلس الأمن القومى فى صنع السياسة العسكرية والأمنية التركية تتضح من تركيبة المجلس الذى يضم صناع السياسة المركزية للدولة من الفرعين المدنى والعسكرى، وقد حاول سليمان ديميريل- رئيس الجمهورية السابق- رئيس الوزراء عام ١٩٢ أن يقلل من أهمية دور مجلس الأمن القومى، فأنكر فى مؤتمر صحفى أن تكون الحكومة تنتقد ما تمليه عليها المؤسسة العسكرية، قائلاً إن مجلس الأمن هو منبر لتبادل الأراء بين جناحى المؤسسة الحاكمة، فى محاولة لأن يقنع أحدهما الآخر، مما يعد أكبر دليل على دور هذا الجهاز (مجلس الأمن القومى) فى الساحة السياسية، إذ أنه جناح رئيس فى صنع سياسة الدولة.

وبصفة عامة فليس للقضاء سلطان على قرارات الأمين العام لمجلس الأمن القومى، أو رئيس المجلس العسكرى الأعلى، وهو جهاز يجتمع كل ستة أشهر للنظر فى ترقية الضباط وإحالتهم للتقاعد.

أما من حيث التربية العقائدية، فإن الضباط فى الكليات والأكاديميات العسكرية يلقنون مبدأ رئيسياً، وهو أنهم ليسوا فقط حماة للوطن، وإنما أيضاً حماة للنظام العلمانى، وهذا الشعار ركن أساسى فى قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة وهو الأساس الشرعى لتدخل الجيش فى السياسة.

الإنقلابات العسكرية وإعادة تشكيل الساحة السياسية :

على امتداد ثلاثين سنة، منذ البدايات الأولى للديمقراطية والتعددية الحزبية الحقيقية في تركيا فى مطلع الخمسينات، وحتى بداية الثمانينات قامت المؤسسة العسكرية بثلاثة انقلابات أطاحت فيها بالحكم المدنى، وذلك بمعدل انقلاب كل عشر سنوات، وإذا أضفنا إلى ذلك ضغوط الجيش ، والتى أسفرت عن تقديم نجم الدين اربكان لاستقالته فى يونيو ١٩٩٧، تكون إزاء أربعة انقلابات عسكرية، وتكون الفترة من ١٩٨٠- ١٩٩٧، اطول مدة ما بين انقلابين فى تركيا منذ الإنقلاب الأول عام ١٩٦٠.

والإنقلابات العسكرية التركية ذات نمط متشابه، خاصة الثلاثة الأولى، من حيث طبيعة الظروف التى أدت إلى الإنقلاب، أو من حيث المبررات التى ساقها الجيش، أو سواء بالنسبة لفترة بقاء الجيش فى السلطة عقب الإنقلاب.. ومن ثم فهنالك سيناريو واحد ومتكرر للإنقلابات العسكرية، إذ تبدأ بإنذار توجهه القوات المسلحة إلى رئيس الدولة أو الحكومة، مصحوباً بشروط، إذا لم يتم تنفيذها، يحدث الإنقلاب، ويتولى الجيش الحكم لفترة محدودة، سنة او سنتين أو ثلاثة، بوضع خلالها دستور جديد، كما حدث أثر انقلابى عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٠، ثم يتراجع الجيش، وتبدأ الحياة البرلمانية العادية، بعد أن تكون قد حدثت بعض "التطهيرات" فى صفوف الجيش- العناصر الإسلامية بوجه خاص- وأستبعد البعض من أوساط الجماعة المدنية فى النظام.

١. انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ :

كان استغلال الدين فى المصالح الحزبية والسياسية، وسعى الإسلاميين لجعل تركيا دولة دينية مرة أخرى كما يرى العلمانيون. من أهم الأسباب التى دفعت الجيش لهذا الإنقلاب. حيث قام فى صباح ٢٧ مايو ١٩٦٠ باحتلال المقار الحكومية من وزارات ومؤسسات وتم اعتقال رئيس الجمهورية جلال بابر. ورئيس الوزراء عدنان مندريس، ورئيس (البرلمان) رفيق قورالتان وعدد كبير من الوزراء والنواب وحكام الأقاليم، وكبار ضباط الجيش والشرطة الموالين لحكومة الحزب الديمقراطى.

وشكل قادة الانقلاب بقيادة الجنرال جمال جورسل لجنة للتحقيق مع المعتقلين، وفى ١٦ سبتمبر ١٩٦١أصدرت سلسلة من أحكام الإعدام لرئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الوزراء عدنان مندريس، ووزير الخارجية فطين رشدى، ووزير المالية حسن بولاطقان، وتم اعدامهم جميعاً باستثناء "بايار" الذى أبدلت عقوبته إلى السجن المؤبد، كما صدرت أحكام أخرى بالسجن لمدد مختلفة، تراوحت بين مدى الحياة إلى ستة أشهر على عدد آخر من المعتقلين.

٢. إنقلاب ١٢ مارس ١٩٧١ :

وفى سيناريو جديد، وبزعم فساد الحياة السياسية، قام الجيش بانقلابه الثانى، وأغلق حزب العدالة الحاكم، وحزب النظام الوطنى (الإسلامى) بزعامة أربكان- الذى

تأسس قبلها بنحو عام فقط (٢٦ يناير ١٩٧٠) بقرار المحكمة الدستورية بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٧٠- وتم تحديد أسباب إغلاق حزب النظام الوطنى فيما يلى:

أ – سعى الحزب إلى إلغاء المادة ٦٣ من الدستور التركى التى تحظر القيام بأى نشاط دينى فى العمل السياسى.

ب – الدعوة إلى جعل الدروس الدينية إجبارية فى المرحلة الإعدادية، ومحاولات أسلهمت التعليم.

ج – المطالبة بعودة الخلافة الإسلامية.

د – مخالفة المبادئ العلمانية للدولة الداعية إلى فصل الدين عن الدولة.

٣. إنقلاب ١٢سبتمبر ١٩٨٠ :

قام الجيش بانقلابه الثالث أيضاً بذريعة حماية النظام العلمانى وانقاذ البلاد من الفساد والتطرف، وكان الإنقلاب بعد ستة أيام فقط من تنظيم مهرجان أقامة حزب السلامة الوطنى (الإسلامى)- وريث حزب النظام الوطنى- بزعامة أربكان (أيضاً)، وكان المهرجان تحت شعار "تحرير القدس" بمشاركة حاشدة من عشرات الألاف من مختلف أنحاء تركيا، رفعوا رايات وأطلقوا هتافات معادية للنظام العلمانى، وداعية لإقامة دولة إسلامية فى تركيا، فأصدر زعيم الإنقلاب الجنرال "كنعان إيفرين" رئيس أركان الجيش قراراً بحظر الأحزاب السياسية، واعتقال قيادتها، وعلى رأسهم أربكان.

وضع الجيش دستوراً جديداً للبلاد فى ١٤ أكتوبر من عام ١٩٨٢، تمهيداً لعودة الحياة المدنية بالانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر ١٩٨٣، وأسفرت عن فوز حزب الوطن الأم بزعامة تورجوت أوزال بتشكيل الحكومة، التى ظلت تحت الإشراف التدريجي لسلطة وتوجيهات المؤسسة العسكرية.

أغلق قادة الإنقلاب حزب السلامة مع سائر الأحزاب الأخرى، إلا أنه عند رفع الحظر عن العمل الحزبي مرة أخرى، أسس عدد من القيادات السابقة في حزب السلامة المنحل حزباً جديداً باسم "الرفاه" فى ١٩ يوليو ١٩٨٣، ولأن حزب الرفاه الجديد كان هو الوجه الأخر لحزب السلامة، فقد رفضت المؤسسة العسكرية خوضهم الانقلابات التى جرت فى نوفمبر ١٩٨٣م، ولكن الحزب نجح فى خوض الانتخابات المحلية فى ٢٥ مارس ١٩٨٤حصل فقط على نسبة ٤,٤% من أصوات الناخبين ولم تصل حتى إلى

نصف النسبة التى كان يحصل عليها- من خلال سلفية حزبى النظام والسلامة الوطنى- وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو ضغوط المؤسسة العسكرية على الحزب ومحاصرتها لمصادر دعمه السياسى والتمويلى، فضلاً عن إنشقاق أحد قيادييه عنه وهو تورجوت أوزال- رئيس الوزراء- رئيس الوزراء، ثم رئيس الجمهورية فيما بعد- وتأسيسه حزب الوطن الأم.

تخوفت المؤسسة العسكرية من تصاعد التأييد الشعبى لحزب الرفاه (الإسلامى)، واقترابه من تشكيل الحكومة أو المشاركة فى تشكيلها من خلال صناديق الاقتراع، وما قد يترتب على ذلك فى إضعاف التوجه العلماني للدولة التركية، ولكن التوازنات السياسية الإقليمية والعلاقات مع الاتحاد الأوروبى حالت دون قيام الجيش بانقلاب عسكرى كعادته فى العقود الماضية، فضلاً عن أن هذه الانقلابات ساهمت فى تعزيز تأييد الشارع التركى لأحزاب الاسلامية بعد الانقلاب عليها وحظرها، فاستبدل الجيش بالانقلاب العسكرى لانقلاب السلمى بهدف محاصرة التيار الإسلامى المتنامى وتجفيف منابع هذا التيار وذلك من خلال آليات العمل السياسي.

كانت الخطوة الأولى، هي ممارسة العسكريين لضغوط هائلة لمحاولة الحيلولة دون تكليف حزب الرفاه بتشكيل الحكومة، بعد تصدره لسباق الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥، وحصوله على أصوات أكثر من ستة ملايين ناخب بنسبة ٢١,٣٨% بعدد مقاعد ١٥٨ في البرلمان التركي، بينما الحزب الذي يليه مباشرة- الوطن الأم- حصل على ١٣٢ مقعداً *.

لا يلزم الدستور التركى رئيس الجمهورية تكليف رئيس الحزب الأول تشكيل الحكومة، لكن الأعراف المتبعة تقضى بذلك، وداعاً "أربكان" رئيس الجمهورية "ديميريل" إلى احترام الأصول الديمقراطية وخيار الأمة، التى اقترعت لـ "الرفاه" أى تكليفه بتشكيل الحكومة، وأطلق دعوات مفاجئة للتعاون والائتلاف مع أى حزب آخر مهما كان اتجاهه، منتقداً "الغرف السوداء"التى تسعى لحرمان "الرفاه" حتى من "شرف" تكليفه، وليس فقط، تشكيل الحكومة الجديدة.

---

* ملحق رقم (٧)

إن قطع الطريق امام الرفاه، دون أن يعتبر ذلك مساساً بالأصول الديمقراطية، هو المأزق الأول الذى كان يتعين على النظام العلمانى- وفى القلب منه المؤسسة العسكرية- مواجهته، أما المأزق الثانى، فهو أن البديل عن حكومة يشارك فيها الرفاة، هو حكومة يشارك فيها حزباً اليمين(الوطن الأم والطريق القويم)، وأحد الحزبين اليساريين (اليسار الديمقراطى والشعب الديمقراطى)، حتى تتمكن من الحصول على الغالبية المطلقة من الأصوات *.

وحصل ما حصل بالفعل في ١٢ مارس ١٩٩٦ عندما ضغط الجيش، من وراء الكواليس، لإكراه حزبى اليمين- وما بينهما من عداء- على تشكيل حكومة أقلية ائتلافية، تحظى بدعم حزب اليسار الديمقراطى من الخارج وذلك قطعاً للطريق أمام "اربكان" زعيم الرفاه لتشكيل حكومة مع حزب الوطن الأم، بعدما كلف أربكان بذلك مرتين: فى يناير، وفبراير ١٩٩٦، وفشل فى المحاولتين، لكن الحكومة اليمينية لم تعمر أكثر من ثلاثة اشهر، حيث قدم رئيسها مسعود يلماظ استقالته فى ٦ يونيو ١٩٩٦، مع إعادة تكليف أربكان للمرة الثالثة، فى محاولة تشكيل حكومة جديدة، وكان الحدث التاريخى نجاح اربكان لأول مرة فى رئاسة الحكومة بالائتلاف مع حزب الطريق القويم بزعامة "تانسو تشيللر"فى ٢٩ يونيو ١٩٩٦.

وبعد ثمانية أشهر فقط على رئاسة اربكان للحكومة طالب الجيش بانعقاد اجتماع مجلس الأمن القومى فى ٢٨ فبراير ١٩٩٧ واصدر توصيات قدمها إلى الحكومة الائتلافية برئاسة أربكان، مشدداً على وجوب تنفيذها، وقد شكلت هذه التوصيات التى جاءت بمثابة قرارات ملزمة للحكومة، ما يمكن اعتباره خريطة طريق لإضعاف تيار الإسلام السياسى فى تركيا **.

ونشرت هيئة أركان الجيش تقريراً بعنوان "انتشار الإسلام السياسى" جمعت مواده من وزارة التعليم وإدارة التخطيط الحكومى وإدارة الشئون الدينية ومعهد الاحصاءات الرسمية، وأورد التقرير أن "الأصولية" تزدهر فى تركيا، لتقويض النظام العلمانى فيها وتحويلها إلى دولة دينية.

---

* ملحق رقم ٨ .
** ملحق رقم ٩ .

وتواصل دور الجيش- من خلف الستار- فى اللعب بالأوراق السياسية فى الساحة التركية، حتى تم إجبار نجم الدين أربكان على الاستقالة من رئاسة الحكومة فى يونيو١٩٩٧، وتكليف زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة مع حزبى اليسار الديمقراطى وتركيا الديموقراطية، وتأييد حزب الشعب الجمهورى من الخارج.

وفى سياق ضغوط المؤسسة العسكرية لمحاصرة المد الإسلامى، سربت المخابرات التركية تقريراً أمنياً حذرت فيه من تنامى القدرات الاقتصادية للتيار الإسلامى، فى إشارة إلى ضرورة إضعافها أيضاً، "الأمر الذى حدا بالمعلق السياسى المعروف "إيلنور تشفيق" لاتهام الجيش بأنه يلعب بأسس البلد وتوازناته" [١٨] .

فضلاً عن ذلك كله، كانت الدعوة التى رفعها المدعى العام "ورال صواش" لإغلاق حزب الرفاه، تتخذ خطوات جادة نحو تجريم الحزب وأعضاءه.. وفى ضوء ذلك قررت المحكمة الدستورية إغلاق حزب الرفاه، وحظر العمل السياسى على قادته لمدة خمس سنوات، ومصادرة أموال الإسلاميين.

وبعد إغلاق حزب الرفاه واصلت المؤسسة العسكرية ضغوطها على مسعود يلماظ رئيس الحكومة الجديدة- الذى كان مدينا لها بهذا المنصب- لاتخاذ سلسلة من الإجراءات فى ٢٣ مارس ١٩٩٨ بهدف الحد من قوة التيار الإسلامى التى تنامت فى ظل الحكومة السابقة، تضمنت ما يلى:

أ – إنشاء آليات لمراقبة أنشطة المنظمات والجمعيات والمدارس والمؤسسات الأخرى، التى يشك فى أنها تدعم أو تمول الحركة الإسلامية، وإعداد تشريع لمراقبة مصادر تمويلها.

ب – حظر التنظيمات السياسية المناهضة العلمانية.

ج – إعداد تشريع لمراقبة بث محطات الإذاعة والتليفزيون الخاصة التى تستغل الدين.

د – تعديل القانون الخاص بالتظاهرات.

ه – تشديد العقوبات على مخالفى القوانين الخاصة باللباس فى المؤسسات الحكومية.

و – منع بناء مساجد جديدة دون الحصول على تصريح من إدارة الشئون الدينية التابعة لرئيس الوزراء .

ز – تطبيق إجراء فصل أى شرطى يمارس نشاطات إسلامية داخل جهاز الشرطة.

ح – وضع قيود على مبيعات البنادق وحمل السلاح.

ولكن الجيش اعتبر كل هذه الإجراءات التى أعلنها يلماظ غير كافية لمكافحة الأصولية، متهماً حكومته بأنه تفتقد الإرادة السياسية، وفى أجتماع مجلس الأمن القومى فى ٢٧ مارس ١٩٩٨. طالب العسكريون بفرض رقابة شديدة علي أنشطة جماعة "فتح الله جولن" الإعلامية والتعليمية، والتى تحظى بشعبية متزايدة، نظراً لربطها بين التعليم ونشر الأفكار الدينية.

وقد أصدرت محكمة أمن الدولة فى أنقرة مذكرة توقيف بحق فتح الله جولن استناداً لقانون مكافحة الإرهاب، بتهمة التخطيط لقلب النظام العلمانى، وإقامة دولة دينية من خلال تشكيل منظمة إجرامية"، ويوجد "جولن" حالياً فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٩.

وفى التصريح الذى أعلنته الرئاسة العامة للجيش فى بداية عام ١٩٩٠، وضح أن ٣٠٠ ضابط قد أحيلوا للتحقيق خلال أربعة أشهر، أما فى اجتماع مجلس الشورى العسكرى الأعلى الذى عقد خلال هذه الأيام، فقد تم فصل خمسة عشر ضابطاً من قيادة القوات الجوية[١٩] .

وفى إطار التمهيد للانتخابات التى جرت فى أبريل ١٩٩٩ * قرر مجلس الأمن التركى طرد عدد كبير من الضباط وضباط الصف من صفوف القوات المسلحة بسبب انتماءاتهم الإسلامية، كما طالب القادة العسكريين بعد إلغاء المادة ٣١٢ من قانون العقوبات- وفقاً لرغبة الحكومة والبرلمان- نظراً للحاجة لهذه المادة فى مكافحة التطرف والانفصالية .

---

* ملحق رقم ١٠ .

وفى أغسطس ٢٠٠٠- وفى نفس السياق- طالب رئيس أركان الجيش التركى الجنرال حسين كيوريك أوغلو بطرد آلاف الموظفين الإسلاميين من أعمالهم فى دوائر الحكومة- أسوة بما تقوم به المؤسسة العسكرية مع أفرادها- بدعوى محاربة الأصولية والتطرف، محذراً من أن الجيش سيراقب تصرفات البرلمان بصدد التشريع الضرورى للقيام بـ "تطهير" المؤسسات الحكومية من العناصر الإسلامية .

وفى خطوة تعكس استمرار قلق الجيش التركى بكافة أفرعه من تنامى قوة التيار الإسلامى، وتصاعد النقد الموجه للجيش، بسبب إبعاد عسكريين متدينيين، أو إلقاء قادة الجيش تصريحات معادية للدين، إنضم قائد القوات البحرية الأميرال "إلهامى أرديل" إلى كل من قائدى القوات البرية والجوية- اللذين وجها تحذيراً مماثلاً فى وقت سابق- فى توجيه تحذير يتضمن عبارات قوية لما وصفه بـ "الفعاليات الدينية الرجعية" المتهمة بالسعى لخرق المبادئ العلمانية للدولة التركية، وتعاليم مؤسسها كمال أتاتورك.

فقد أكد قادة هذه الأفرع العسكرية على أن القوات المسلحة التركية لن تسمح لهذه القوى التى تجنب وصفها بالإسلامية، بأن تشكل أى خرق لمبادئ أتاتورك، وقال "أرديل" فى احتفال بحرى- جوى عسكرى مشترك فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٠ إن القوات المسلحة التركية لن تسمح لهذه الفعاليات بمحاولة نسف هذه المبادئ، واصفاً هذه القوى بأنهم "خونة" و"متطرفون" يريدون تقسيم تركيا من خلال تكتلات دينية متطرفة، ومحاولة دق "إسفين" فى العلاقة بين الشعب والقوات المسلحة.

ويشهر الجيش التهديد الأصولى الإسلامى لضمان شرعية استمراء السلطات، وبقاء دوره المسيطر على السياسة والحكم فى تركيا، وذلك من خلال العديد من الإجراءات الإضافية، منها: [٢٠]

أ – ففى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، استمر صراع الجيش مع الإسلام السياسى، إذ بعد حل حزب الرفاه وحرمان زعيمه نجم الدين أربكان من العمل السياسى لمدة خمس سنوات، حكم على عمدة استنبول (الإسلامى) رجب طيب أردوغان بالسجن لمدة عشرة أشهر، وجرى اتهام أربكان بإثارة التفرقة الدينية والعرقية والمذهبية فى خطاب له عام ١٩٩٤.

ب – وتم فتح تحقيق مع عمدة أنقرة (الإسلامى) مليح غوتشيك بإساءة استخدام الوظيفة، وتضييق الحصر على اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الإسلاميين، ولوحق رئيسه "إيرول يارار" أمام القضاء، لانتقاده قراره الجيش بإلغاء مدارس إمام خطيب ، كما حوكم حسن جلال غوزيل رئيس حزب الصحوة المؤيد للإسلاميين، لأنه عارض تدخل الجيش فى السياسة، ولم يبق الا محاكمة زعيم حزب الفضيلة (الذى حل محل الرفاه) رجائى قوطان، ثم محاولة حل هذا الحزب بدوره هو الآخر.

ج – وفى العام الخامس والسبعين لتاسيس الجمهورية التركية، ظل الموضوع الرئيسى للمواجهة بين الجيش والإسلام السياسى هو قضية الحجاب، وفى اجتماع مجلس الأمن القومى فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ أعرب الأعضاء العسكريون عن رفض اى نقاش حول التساهل فى هذه القضية، واصدرت حكومة يلماظ بضغوط من العسكر تعليمات بمنع دخول الطالبات المحجبات إلى الجامعات.

د – وفى العام الخامس والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، ظلت مخاوف العسكر من عودة الإسلاميين إلى الحكم قائمة، خاصة مع اتجاه حزب الفضيلة إلى التحول ليكون أكثر اعتدالاً وليبرالية، فالقيادات الشابة فى الحزب التى يمثلها عبد الله جول تسعى لإلغاء فكرة "النظام العادل" ولتبنى أيدولوجية اقرب للتوافق مع النظام القائم بل يفكر "جول" فى إستيعاب الحزب الإسلامى لأفكار وتيارات اليسار؛ وليس اليمين فقط.

ه – بل إنه حتى الحرس القديم فى حزب الفضيلة، والذى يمثله زعيمه "رجائى قوطان" أصبح أكثر ميلاً للاعتدال والليبرالية، ففى خطاب ألقاه "قوطان"أمام اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال "توسيد" الموالى للإسلاميين: قال: إن حزب الضيلة يدعم الاقتصاد الحر والخصخصة والعلمانية والديمقراطية، وأنه فى حالة غياب الحزب الفضيلة بدعم الاقتصاد الحر والخصخصة والعلمانية والديمقراطية، وأنه فى حالة غياب الحزب، فليست هناك قوة تستطيع السيطرة على الراديكاليين الإسلاميين، وأن المهمة (السيطرة) التى قام بها حزب الرفاه هى واجب حزب الفضيلة الآن.

و – وقد أكد المدعى العام التركى "فورال ساقاس" بأن حزب الفضيلة لن يصل إلى السلطة وإن فاز فى أى أنتخابات بنسبة ٩٩,٩%، فى إشارة واضحة إلى العزم على التعامل مع الإسلام السياسي كلعبة صفرية، ولذلك، كان من الطبيعى أن يخطط تنظيم أصولى (منظمة الأناضول الإسلامية) لهجوم انتحارى بطائرة محملة بالمتفجرات ترتطم بضريح اتاتورك فى الاحتفال بذكرى تاسيس الجمهورية التركية، وفى الوقت نفسه يعتصم أفراد من التنظيم بجامع السلطان محمد الفاتح أياصوفيا، ويعلنون من هناك قيام الدولة الإسلامية، ويدافعون عن أنفسهم حتى الموت.

ويؤكد المحللون السياسيون أن الجيش التركى يقف وراء إثارة الزوابع والتهديدات بشأن أى نشاط إسلامي، يكشف عن هذا بصورة ما كتب بعنوان "موضع المؤسسة العسكرية داخل المجتمع" أصدرته هيئة أركان القوات المسلحة التركية فى ابريل ١٩٩٩، تقول رئاسة الأركان: إن عناصر هذه القوات وفيه للنظام العلمانى الراهن، والقائم على مبادئ أتاتورك مؤسس الجمهورية، ومصممة على الدفاع عن هذه المبادئ، وانها تحافظ على صورتها كحصن للشعب التركى فى مواجهة كل المخاطر الداخلية والخارجية، وتحرص دائماً على ما تتمتع به من خصائص الشرف والمصداقية والانضباط والبعد عن الانغماس فى السياسة.

لم يمثل أربكان تهديداً للمؤسسة العسكرية على نحو تكتيكى، وإنما على نحو أشمل، إذ طرح تهديداً لوجهة الدولة، ولوجهها أيضاً ، والجيش التركى يمتلك عقيدة متكاملة، ومنظومة من المبادئ، لها شق سياسى، وشق اقتصادى، وشق اجتماعى، وآخر ثقافى.. ولها معان خارجية وداخلية، ونظراً لجسامة التهديد الذى طرحه أربكان واستشعره الجيش، فقد اعتبر الأخير أن النشاطات الأصولية تشكل التهديد الأكبر لتركيا، كأولوية، تاتى قبل الخطر، الذى يمثله حزب العمال الكردستانى.

ولعل ما عبر عنه الجنرال " إسماعيل حقى قره داى" رئيس هيئة الأركان فى سبتمبر ١٩٩٦، يكشف عن رؤية المؤسسة العسكرية لمدى الخطر، فلقد حذر من محاولة تغيير النظام العلمانى، وجر البلاد إلى ما وصفه بظلامية القرون الوسطى، ومؤكداً أن

حرية المعتقد لا يمكن ان تكون مضمونة إلا فى إطار هذا النظام.. من خلال هذا التصريح تبدو نظرة قيادات الجيش للدين، ولأهمية العلمانية من أجل حرية العقيدة.

لكن، كيف هدد أربكان الجيش؟ في الواقع إن وجود أربكان فى رئاسة الوزراء تعنى أن له موقعاً رئيسياً فى التسلسل القيادى للجيش وداخل مجلس الأمن القومى التركى، وهذا يعنى حضور اجتماعات الهيئات العسكرية العليا، واطلاعه على أدق أفكار وتكتيكات الجيش، وقد كان وجوده بهذه الصفة محل انتقاد وازدراء وعدم ترحاب فى أوساط قيادات المؤسسة العسكرية .

فالمدلولات السياسية والعسكرية على أرض الواقع- بالنسبة لوجود أربكان- لم تكن أقل خطورة من رؤاه الشاملة لمستقبل تركيا، ومن ثم لم يستطع الجيش هضمه أو استيعابه، لأن وجوده يعنى تعديل أولويات وخيارات تركيا، وترتيباً جديداً لمهام الدولة والنظام والجيش.

وعلى أرض الواقع أيضاً، تفسر بعض المصادر تشدد قادة الجيش ضد أربكان بأسباب أخرى، مثل أعمار قيادات الجيش، الذين أشرفوا على التقاعد ورغبة البعض منهم فى تجديده مدة خدمته، ووجد القادة فى الإسهام ضد الإسلاميين.فرصة لإثبات الدور والوجود، ومن ثم الترقى، وقد ربطت بعض المصادر بين تشدد قادة الجيش، وبين تورط بعضهم في قضايا فساد متنوعة، كالرشوة أو التورط فى صفقات سلاح مشبوهة[٢١] .

كانت المؤسسة العسكرية تدرك تماماً، وهي تخطط لإغلاق حزب الرفاه، أن الحزب لن ينهزم، وانه سيعيد تشكيل نفسه مرة أخرى في حزب آخر، تحت مسمى جديد، كما فعل من قبل حزب النظام الوطنى، وأصبح حزب السلامة ثم حزب الرفاه ووريثه حزب الفضيلة الذى انقسم إلى حزبى السعادة والعدالة والتنمية إلا أنها أرادت إحداث ارتباكات تنظيمية وأيديولوجية داخل صفوف أعضاء الحزب، تؤثر سلباً على قدرتهم على تنظيم صفوفهم مرة أخرى فى حزب جديد، خاصة وأن أربكان أنهى حياته السياسية- وهو المؤسس للتيار الإسلامى السياسى في تركيا- بسلوكيات سياسية تتنافى وخبراته السياسية الطويلة، مما أحدث خللاً أيديولوجياً داخل صفوف الحزب، إستلزم إحداث مرجعات وإعادة تخطيط أولويات الحزب ومواقفه السياسية من جديد .

ولعل المؤسسة العسكرية رغبت أيضاً، فى حث التيار الإسلامى المعتدل داخل حزب الرفاه للثورة على قيادته، والصعود إلى قيادة الحزب، بحيث يمكن لهذه المؤسسة السيطرة على مسارات الحزب الجديد، وتوجيهه نحو المصالح الوطنية بواسطة قيادته الجديدة الأكثر مرونة.

ولكن حزب الرفاه خرج من هذه الأزمات منتصراً رغم إغلاقه، حيث غدت صورته فى عيون الشعب التركى –حتى غير الموالين له– أنه حزب مظلوم، تعرض للغدر، حيث إنه وصل إلى الحكم بأسلوب ديمقراطى، وبرغبة شعبية، وترك الحكم أيضاً بصورة ديمقراطية، بينما المؤسسة العسكرية والنظام العلمانى لم يحافظا على مقولاتهم الديمقراطية..

ورغم أن المؤسسة العسكرية رأت أنها قد خرجت من هذه المرحلة منتصرة إلا أنها شعرت بعد ذلك بالشرخ الذى أحدثته فى الصورة الديمقراطية التى حاولت رسمها فى الأعوام الأخيرة، مما يمكن أن يؤثر سلباً على موقف الاتحاد الأوروبى من تركيا فيما بعد، ويجعلها عرضة للرفض بسبب ممارستها اللاديمقراطية .

ونظراً لتفاقم دور المؤسسة العسكرية فى تركيا، ارتفعت حدة التوتر بينها وبين المؤسسة المدنية، وانعكس ذلك على تصريحات كل من رئيس الوزراء الراحل "بولينت أجاويد" ونائبه "مسعود يلماظ" التى وجها فيها الاتهامات إلى العسكريين بأنهم يسعون إلى التدخل فى السلطة، وأيضاً التلميح المباشر بأن الفساد سيزداد إذا ما وصل العسكريون إلى السلطة، ووصل التوتر إلى ذروته فى أعقاب تصريحات "يلماظ" فى يناير ٢٠٠١ التى وصف فيها النظم العسكرية بأنها مظلمة، ولا تخلو من الفساد الذى يظهر نتيجة للديكتاتورية .

وعقب تولى حزب العدالة والتنمية الحكم صرح رئيس الأركان الأسبق حسين كيفريك فى شهر فبراير الماضى ٢٠٠٣ أنه يعتبر الظاهرة الإسلامية هى "الخطر الأول" ويتجاوز الخطر الكردى الانفصالى.. وتوعد الإسلاميين بما أسماه "حرب الألف العام"وقد أكد خلفه الجنرال حلمى اوزرك أن "الحرب على الرجعية الإسلامية مستمرة بنفس العزم والتصميم"

وفى أبريل ٢٠٠٧ وعقب تراجع حزب العدالة والتنمية عن ترشيح رئيسه وهو رئيس الحكومة أردوغان لرئاسة الجمهورية تحت ضغط الجيش والقوى العلمانية، رشح الحزب نائبه ووزير الخارجية عبد الله جول الذي قوبل ترشيحه بالرفض القاطع أيضاً من العسكر والعلمانيين وجددت هذه الأزمة السياسية الشكوك المحيطة بالنظام الديمقراطي برمته وقدرته على البقاء فى مجتمعات لا تعترف إلا بموازين القوى ولغة المصالح .

وجاء التدخل التقليدي للمؤسسة العسكرية التركية فى هذه الأزمة بدعوى حماية العلمانية التى ينص عليها الدستور التركى، ليسير تساؤلات حول مدى مصداقية الديمقراطية وقدرتها على البقاء فى عصر العولمة ما دامت الكلمة الأخيرة ليست دائما حرة.

فأى ديمقراطية هذه التى يضمنها ويدافع عنها جيش وجنرالات؟ وأى ديمقراطية هذه التى لا تتمتع فيها الأغلبية المنتخبة بحق اتخاذ القرار؟ وأى ديمقراطية هذه التى ترفض وصول شخص ما إلى منصب رئيس الدولة عبر اقتراع الأغلبية لصالحة وفقا لما ينص عليه الدستور؟ وأى ديمقراطية هذه التي يمتد فيها دور الجيش بعيداً عن الدور الأساسي الموضوع له فى الأنظمة الديمقراطية وأي ديمقراطية هذه تلك التى يمارس فيها الجيش ضغوطا شديدة على المحكمة الدستورية لكى تصدر حكما يعارض رأى الخبير القانوني الذى أفتى بشرعية التصويت فى الجلسة الأولى للبرلمان، على انتخاب عبد الله جول رئيساً للبلاد؟ ولماذا يستغل الجيش التركى دائما نص الدستور على حقه فى الدفاع عن القيمة العلمانية، ويتدخل فى قضايا سياسية لا تمس العلمانية بشئ ما دام بطل الأزمة- وهو حزب العدالة والتنمية- أعلن التزامه صراحة بمبدأ علمانية الدولة ؟ وطالما أن للحزب تجربة مدنية ناجحة فى الحكم لا غبار عليه[٢٢] .

وفى هذا لإطار طالب الاتحاد الأوروبى منذ بداية الأزمة ببقاء الجيش التركى بعيداً عن السياسة، وهذا ينسجم مع مناداته بالحد من نفوذ الجيش فى الحياة السياسية التركية، واعتبر أن ما يحدث فى تركيا حلياً يعد اختباراً فى مسيرتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبى، ودعا المفوض الأوروبى لشئون التوسيع "أولى رين" الجيش التركى إلى البقاء خارج العملية الانتخابية فى تركيا، معتبرا أن ذلك يمثل اختباراً لرؤية ما إذا

ولعل المؤسسة العسكرية رغبت أيضاً، في حث التيار الإسلامي المعتدل داخل حزب الرفاه للثورة على قيادته، والصعود إلى قيادة الحزب، بحيث يمكن لهذه المؤسسة السيطرة على مسارات الحزب الجديد، وتوجيهه نحو المصالح الوطنية بواسطة قيادته الجديدة الأكثر مرونة.

ولكن حزب الرفاه خرج من هذه الأزمات منتصراً رغم إغلاقه، حيث غدت صورته في عيون الشعب التركي –حتى غير الموالين له– أنه حزب مظلوم، تعرض للغدر، حيث إنه وصل إلى الحكم بأسلوب ديمقراطي، وبرغبة شعبية، وترك الحكم أيضاً بصورة ديمقراطية، بينما المؤسسة العسكرية والنظام العلماني لم يحافظا على مقولاتهم الديمقراطية..

ورغم أن المؤسسة العسكرية رأت أنها قد خرجت من هذه المرحلة منتصرة إلا أنها شعرت بعد ذلك بالشرخ الذي أحدثته في الصورة الديمقراطية التي حاولت رسمها في الأعوام الأخيرة، مما يمكن أن يؤثر سلباً على موقف الاتحاد الأوروبي من تركيا فيما بعد، ويجعلها عرضة للرفض بسبب ممارستها اللاديمقراطية .

ونظراً لتفاقم دور المؤسسة العسكرية في تركيا، ارتفعت حدة التوتر بينها وبين المؤسسة المدنية، وانعكس ذلك على تصريحات كل من رئيس الوزراء الراحل "بولينت أجاويد" ونائبه "مسعود يلماظ" التي وجها فيها الاتهامات إلى العسكريين بأنهم يسعون إلى التدخل في السلطة، وأيضاً التلميح المباشر بأن الفساد سيزداد إذا ما وصل العسكريون إلى السلطة، ووصل التوتر إلى ذروته في أعقاب تصريحات "يلماظ" في يناير ٢٠٠١ التي وصف فيها النظم العسكرية بأنها مظلمة، ولا تخلو من الفساد الذي يظهر نتيجة للديكتاتورية .

وعقب تولي حزب العدالة والتنمية الحكم صرح رئيس الأركان الأسبق حسين كيفريك في شهر فبراير الماضي ٢٠٠٣ أنه يعتبر الظاهرة الإسلامية هي "الخطر الأول" ويتجاوز الخطر الكردي الانفصالي.. وتوعد الإسلاميين بما أسماه "حرب الألف العام"وقد أكد خلفه الجنرال حلمي اوزرك أن "الحرب على الرجعية الإسلامية مستمرة بنفس العزم والتصميم"

وفى أبريل ٢٠٠٧ وعقب تراجع حزب العدالة والتنمية عن ترشيح رئيسه وهو رئيس الحكومة أردوغان لرئاسة الجمهورية تحت ضغط الجيش والقوى العلمانية، رشح الحزب نائبه ووزير الخارجية عبد الله جول الذي قوبل ترشيحه بالرفض القاطع أيضاً من العسكر والعلمانيين وجددت هذه الأزمة السياسية الشكوك المحيطة بالنظام الديمقراطي برمته وقدرته على البقاء فى مجتمعات لا تعترف إلا بموازين القوى ولغة المصالح .

وجاء التدخل التقليدي للمؤسسة العسكرية التركية فى هذه الأزمة بدعوى حماية العلمانية التى ينص عليها الدستور التركى، ليسير تساؤلات حول مدى مصداقية الديمقراطية وقدرتها على البقاء فى عصر العولمة ما دامت الكلمة الأخيرة ليست دائما حرة.

فأى ديمقراطية هذه التى يضمنها ويدافع عنها جيش وجنرالات؟ وأى ديمقراطية هذه التى لا تتمتع فيها الأغلبية المنتخبة بحق اتخاذ القرار؟ وأى ديمقراطية هذه التى ترفض وصول شخص ما إلى منصب رئيس الدولة عبر اقتراع الأغلبية لصالحة وفقا لما ينص عليه الدستور؟ وأى ديمقراطية هذه التي يمتد فيها دور الجيش بعيداً عن الدور الأساسي الموضوع له فى الأنظمة الديمقراطية وأي ديمقراطية هذه تلك التى يمارس فيها الجيش ضغوطا شديدة على المحكمة الدستورية لكى تصدر حكما يعارض رأى الخبير القانوني الذى أفتى بشرعية التصويت فى الجلسة الأولى للبرلمان، على انتخاب عبد الله جول رئيساً للبلاد؟ ولماذا يستغل الجيش التركى دائما نص الدستور على حقه فى الدفاع عن القيمة العلمانية، ويتدخل فى قضايا سياسية لا تمس العلمانية بشئ ما دام بطل الأزمة- وهو حزب العدالة والتنمية- أعلن التزامه صراحة بمبدأ علمانية الدولة ؟ وطالما أن للحزب تجربة مدنية ناجحة فى الحكم لا غبار عليه[٢٢] .

وفى هذا لإطار طالب الاتحاد الأوروبى منذ بداية الأزمة ببقاء الجيش التركى بعيداً عن السياسة، وهذا ينسجم مع منادلته بالحد من نفوذ الجيش فى الحياة السياسية التركية، واعتبر أن ما يحدث فى تركيا حلياً يعد اختباراً فى مسيرتها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبى، ودعا المفوض الأوروبى لشئون التوسيع "أولى رين" الجيش التركى إلى البقاء خارج العملية الانتخابية فى تركيا، معتبرا أن ذلك يمثل اختباراً لرؤية ما إذا

كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية والتنظيم الديمقراطي للعلاقات بين المدنيين والعسكريين.

ويبرهن الموقف الاوروبي السابق على أن قضية العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني في تركيا من المعايير الرئيسية التي يضعها الاتحاد الأوروبي لقبول انضمام تركيا والتي بدأت مفاوضات الانضمام إليه عام ٢٠٠٥' وتعد تلك العلاقة من المشكلات المستمرة التي تندد بها المفوضية الأوروبية، حتى أن تقرير المتابعة الأخير الذي قدمته المفوضية الأوروبية في نوفمبر ٢٠٠٦ أبدت فيه بالفعل أسفها الشديد إزاء قلة ما تحقق من تقدم في تكييف العلاقات بين المجتمع المدني والجيش مع القواعد السارية في الاتحاد الأوروبي، ودعا التقرير على جهود إضافية فرض سلطة الحكم المدني على الجيش، وفي دليل على معاداة الإدارة الأمريكية لمحاولات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، حتى لو جاءت هذه الديمقراطية بـ "إسلاميين معتدلين" متصالحين مع العلمانية، وتأكيداً على أسلوب هذه الإدارة في المراوغة، ففي الوقت الذي سبقت فيه بأنتخاب حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٢ ثم انتخابات ٢٠٠٧، فقد لعب الموقف الأمريكي من تحت الطاولة حيث كشف رئيس جهاز المخابرات التركية الأسبق بلونت أوراك أوغلو عن محاولة أمريكية للإطاحة بحزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، عبر انقلاب عسكري .

وقال أوغلو لصحيفة "يني شفق" التركية الصادرة في ٢٠٠٧/٦/١٨: إن أمريكا طلبت من الجيش القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة أردوغان، أثناء فترة التحضير للانتخابات الرئاسية التي كان مرشحاً فيها وزير الخارجية عبد الله جول، لكن رئيس هيئة اركان الجيش الجنرال يشار بيوك أنيت اكتفى بإصدار بيان تحذيري للدفاع عن العلمانية منتصف ليل ٢٧ أبريل ٢٠٠٧، وهو اليوم الذي أجريت فيه الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة .



المبحث الرابع

آليات التيار الإسلامي في تعزيز نفوذه



أولا: آليات داخلية

يتخذ التيار الإسلامي فى تركيا، فى بناء نفوذه الاجتماعى، تحقيق الترويج لأيديولوجيته فى المجال السياسى، مجموعة من الآليات الكبرى ذات التأثر العميق فى بنية المجتمع الفكرية والسياسية.. ويمكن إجمال تلك الآليات فى أربعة نقاط رئيسية، هى:

١- المؤسسات التعليمية :

سبق تناول دور المؤسسات التعليمية على الساحة التركية فى تدعيم المد الإسلامي فى مبحث "أزمة التعليم الدينى بين الإسلاميين والعلمانيين" ويمكن إيجاز المؤسسات التعليمية التى يتخذ التيار الإسلامي منها ساحة لتعزيز نفوذه وانتشاره، فيما يلى: [٢٣]

<u>أ – مدارس "إمام وخطيب" :</u>

تحولت هذه المدارس بفعل التجربة الإسلامية الديمقراطية فى تركيا، إلى منابع لتربية كوادر للحزب الإسلامي (النظام الوطنى- السلامة الوطنى- الرفاه- الفضيلة)، وقد أسهمت مختلف الحكومات التركية فى افتتاح مثل هذه المدارس، كما يلى:

- فى عهد عدنان مندريس، الذى حكم عشر سنوات (١٩٥٠- ١٩٦٠) تم افتتاح ١٩ مدرسة.
- فى عهد سليمان ديميرل، الذى حكم إحدى عشر سنة (١٩٦٥- ١٩٧١)، (١٩٧٥-١٩٧٧)، (١٩٧٩- ١٩٨٠)، (١٩٩١- ١٩٩٣) تم افتتاح ٣٢٧ مدرسة.
- فى عهد بولنت أجاويد الذى حكم ثلاث سنوات- قبل الحكومة الأخيرة- (يناير ١٩٧٤- نوفمبر ١٩٧٤)، (يونيو١٩٧٧- يوليو١٩٧٧)، (يناير ١٩٧٨- نوفمبر ١٩٧٩) تم افتتاح ٣٣ مدرسة.
- فى عهد تورجوت أوزال، الذى حكم ست سنوات (١٩٨٣- ١٩٨٩) تم افتتاح ست مدارس.
- فى عهد بولنت أولصو- فى ظل الانقلاب العسكرى بقيادة كنعان إيفرين- (١٩٨٠- ١٩٨٣) ، تم افتتاح ٩٢ مدرسة.
- فى عهد مسعود يلماظ الذى حكم نحو عام (يونيو ١٩٩١- نوفمبر ١٩٩١)، (مارس ١٩٩٦- يونيو ١٩٩٦) تم افتتاح ٢٣ مدرسة.

– في عهد تانسو تشيللر، التي حكمت نحو ثلاث سنوات (١٩٩٣– ١٩٩٦)، تم افتتاح ١٨٥ مدرسة.

ب – كلية الإلهيات :

بدأت الألهيات بأنقرة في بداية العهد الجمهوري على اعتبار أن التعليم الديني يكون تحت إشراف الحكومة، ثم أقيم المعهد العالي للدراسات الإسلامية في استنبول، بهدف تخريج كوادر علمية رسمية، ثم تحول المعهد إلى كلية، وانتشرت مع انتشار الجامعات الرسمية الإقليمية، والتي كانت بمثابة ينابيع لإمداد التيار الإسلامي السياسي بكوادره، كما اتخذت منها الأحزاب العلمانية واجهة للدعاية بين الناخبين الإسلاميين.

ج – مؤسسات التعليم الخاص :

ومنها المدارس الخاصة التي اقامها الإسلاميون بمصروفات خاصة، للحفاظ على أبنائهم من التأثيرات العلمانية في مدارس الدولة، كتلك التي أقامها النورسيون والنقشبنديون، بالإضافة إلى الجامعات الخاصة، مثل جامعة الفاتح وجامعة سليمان ديمريل التي أقامتها جماعة فتح الله خوجة النورسي.

د – الجمعيات العلمية الأهلية :

وللحركة الإسلامية (العلمية) جمعيات علمية تمدها برجال العلم وكوادره، ومن أشهرها جمعية نشر العلوم (علم يايما جمعيتي) التي تنفق على خدمة الحركة العلمية الإسلامية إنفاقاً واضحاً، وترسل طلاب العلوم في منح دراسية للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه من المعيدين والمدرسين المساعدين، أو من المسجلين لهاتين الدرجتين في الجامعات التركية، ولا يستطيعون لأسباب مادية السفر إلى الخارج للتزود بالعلم والمعرفة، ولها أوجه نشاطات أجتماعية وخيرية كثيرة، وتحظى باحترام الأتراك الرسميين وغير الرسميين، ويتولاها غالباً المحايدون الإسلاميون، أي هؤلاء الذين لا ينتمون إلى اتجاه ديني بعينه.

هـ – مراكز البحوث الأهلية :

وتأتي في مقدمتها، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، الذي يعد بدوره مؤسسة نصف رسمية، وتنفق بسخاء على الحركة العلمية الإسلامية، وهذا المركز يعد مؤسسة كبرى بمشروعه الضخم "دائرة المعارف الإسلامية الجديدة" ويرسل

طلاباً أتراكاً إلى الخارج في منح دراسية خارجية، ويمنح أيضاً منحاً داخلية، ويلقى تاييداً واضحاً من الدولة.

و – المدارس الدينية القديمة :

في الأناضول حتى الآن مازالت هناك مدارس على غرار النظام التعليمي الديني القديم، وحتى بعد صدور قانون توحيد التدريس وإلغاء التدريس الشرعي، واصلت هذه المدارس الأهلية رسالتها في تدريس العلوم الإسلامية من تفسير وحديث وعلوم فقهية ولغة عربية، على نحو ما كان يدرس في المدارس العثمانية القديمة، ويشهد هذا النوع من التعليم أقبالاً كثيراً من المواطنين.

ويمثل انتشار المساجد رافداً مهماً لهذه المدارس، وفي عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، أزداد بناء المساجد بصورة كبيرة، وهو ماد دفع رئيس اركان الجيش الجنرال حلمي أوزوك إلى تحذير رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في يونيو ٢٠٠٣ بقوله: "ما معنى أن تبنوا بين كل عمارة وأخرى مسجداً، وهل البلاد في حاجة إلى مثل هذه المساجد[٢٤] .

٢. المؤسسات الاقتصادية :

تتميز حركات المد الإسلامي في تركيا بأنشطتها الكبرى، ومؤسساتها الاقتصادية الواسعة، التي أصبحت مصدر دخل للحركات الإسلامية، لتمويل مشروعاتها الفكرية والتنظيمية، وغدت محل عمل لأعضاءها، وفق منطق تولية أهل الثقة.

وتاريخ نشاط الحركات الإسلامية في المجالات الاقتصادية يرجع إلى فترة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا إبان مرحلة الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية، ويمكن تقسيم مراحل تطور ممارستها وفاعليتها الاقتصادية يرجع إلى أربع فترات: [٢٥]

أ – الفترة من (١٩٥٠- ١٩٧٣) :

وهي الفترة التي شهدت وجود الحزب الديمقراطي في الحكم لمدة عشر سنوات، ومن بعده حزب العدالة الذي يعد امتداداً له، والحزب الديمقراطي كان معروفاً بدفاعه عن نظام الاقتصاد الحر، حتى أنه كان يردد في دعايته الانتخابية "نحن نسعى لتنشئة مليونير

في كل حي" وفي عهد الحزب الديمقراطي الذي أقام جسوراً مختلفة من التعاون مع الأوساط الدينية، حتى يصل إلى الحكم ويستمر فيه، بدأ الاقتصاد الإسلامي ينشط من جديد، خاصة بالنسبة لزعماء حركة النور والطريقة النقشبندية، وقد استفادت هاتان الحركتان استفادة كبيرة في تلك الفترة، تمثلت في توفير الاعتمادات المصرفية، وهي آنذاك المصدر الوحيد لرأس المال، وذلك بسبب وقوفها إلى جانب الحزب الديمقراطي، ومن بعده حزب العدالة.

وشهدت التيارات الإسلامية- عموماً- قفزة اقتصادية واضحة، وأسست شركات متوسطة الحجم وصغيرة في المجالات الخدمية ، والإدارية، والمصرفية، والاستيراد والتصدير، ويمكن القول بأنه في تلك الفترة استفادت حركات المد الإسلامي : فائدتين :

الأولى : أنه بسبب تأييدها لحزبي (الديمقراطي والعدالة) ضمنت استمرار أنشطتها.

الثانية : أن الحكومة سهلت لها ان تكون صاحبة توكيلات بيع، وتوزيع الكثير من المنتجات في الأناضول، مثل الجرارات والأسمدة الزراعية وماكينات الخياطة، والأجهزة الكهربائية .

ومع قيام حزب السلامة الوطني (الإسلامي) الذي ظهر على الساحة السياسية تحت زعامة نجم الدين أربكان، مدافعاً عن طبقة العمال الكادحة، وأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، توجهت بعض الطرق الصوفية الكبرى مثل النقشبنديين والسليمانيين إليه، بينما ظل النورسيون في علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع حزب العدالة .

<u>ب – الفترة من (١٩٧٣- ١٩٨٣) :</u>

في تلك الفترة كانت الدولة في صراع مع اليساريين، وأصبحت رؤوس الأموال الإسلامية على عتبة قفزة جديدة في المجال الاقتصادي، إلى جانب ما أحرزته الحركات الإسلامية آنذاك من تقدم في الساحة السياسية والاجتماعية والفكرية، فاستطاعت بجانب تقدمها الاقتصادي أن تقيم جسوراً اقتصادية مع دول مثل إيران والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى.

وثمة ما يجب الإشارة إليه هنا، وهو أن المناخ الثقافي الديني في تلك الفترة قد ساعدت على نمو الشركات وزيادة الاستثمارات الإسلامية، فقد عرف أصحاب رؤوس

الأموال الإسلامية كيف يفوزون فى ساحة التسابق الاقتصادى عن طريق وصـولهم إلـى المستهلك المسلم المتدين، فقد استخدموا إشارات وإيماءات إسلامية لمناهضة رؤوس اموال الليبراليين، لدرجة أن المستهلك المتدين أخذ يشترى منتجات الـشركات الإسـلامية دون النظر إلى جودتها أوسعرها: إضافة إلى أن "الجريدة الوطنيـة" الناطقـة باسـم الحركـة الأربكانية، والأكثر مبيعاً فى الأوساط الإسلامية آنذاك أصبحت مفتوحـة للإعـلان عـن منتجات الشركات الإسلامية.

<u>ج – الفترة من (١٩٨٣– ١٩٩٨) :</u>

وتميزت تلك الفترة بوقوع حدثين هامين، أثرا إيجابياً تاثيراً بالغـاً فـى نـشاط الاقتصاديين الإسلاميين، هما :

الأول : إنهيار الاتحاد السوفيتي، ومناداة الولايات المتحـدة الأمريكيـة بالنظـام العالمى الجديد، وسيطرة الاقتصاد الحر وعولمة الاقتصاد، وتأسيس الـشركات عـابرة القارات.

الثاني : تولى تورجوت أوزال رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية التركية، وقد كان له الفضل الأكبر فى رفع اية معوقات أوضغوط كانت مفروضـة علـى الاقتـصاد الإسلامي، بل إنه فتح لهم مجالات للاستثمار فى بعض الدول الإسـلامية، مثـل إيـران والعراق والسعودية.

ومع إصدار أوزال قراراً يسمح فيه بتأسيس بنوك خاصة، أسـرع الإسـلاميون بتأسيس بنوك إسلامية لأول مرة فى تركيا عام ١٩٩٣، وتوسـعت أنـشطتهم، فأسـسوا شركات التصدير والإستيراد مع دول الشرق الأوسط، وأخرى لبيع المنتجـات الغذائيـة، ودخلوا كذلك سوق الذهب والعملة.

ومما سبق يتضح أن ثمة عوامل كانت وراء تنامى روس الأموال الإسلامية فـى تركيا وأن الإسلاميين استفادوا من كل الإمكانيات المتاحة لتفعيل مشروعاتهم وطروحاتهم الإسلامية، وللعمل أيضاً على زيادة مصادر تمويل جماعاتهم.

وتتمثل الأنشطة الاقتصادية للحركات الإسلامية فى تركيا، فيما يلى :

أ – البنوك الإسلامية :

مع سماح الدولة بتأسيس بنوك خاصة، أسرع الإسلاميون للتكتل وإنشاء بنوك إسلامية، أخذت تتزايد بمرو الوقت حجماً وعدداً، حتى أنها غدت مصدر ثقة وأمن فئات كثيرة داخل المجتمع التركى، وياتى ذلك النجاح فى سياق زيادة أنشطة الحركة الإسلامية فى تركيا، إلى جانب قيام هذه البنوك بتنفيذ عدد من المشروعات الجادةو ومنح نسبة عائد، تتساوى، وتزيد أحياناً عن بعض البنوك الخاصة الأخرى .

ويوجد فى تركيا أربعة بنوك كبرى خاصة ذات توجه إسلامى، إلى جانب عدد من البنوك ذات النشاط المحدود، **ويأتى على رأسها :**

١ – بنك فيصل التركى:
وقد تأسس عام ١٩٨٣، ومن بين شركاء هذا البنك "صالح أوزجا" و "أحمد توفيق باقصو" و "خليل شيوجين" ،، وهم من المنتسبين للطريقة النقشبندية، ويتبع هذا البنك " دار المال الإسلامي" التى تضم ٥٥ بنكاً إسلامياً فى العالم، وتتخذ من سويسرا مركزاً لها، والتى أسسها الملك فيصل بن عبد العزيز عاهل السعودية الراحل.

٢ – بنك البركة التركى:
وقد تاسس فى ٥ اغسطس ١٩٨٤ فى أستنبول، وهو أحد فروع بنك البركة السعودى، وبعض أعضاء مجلس إدارته من النقشبنديين.

٣ – بنك النهضة الإسلامي:
وقد تأسس فى يناير ١٩٧٦، وهو أحد فروع بنك النهضة التابع لرابطة العالم الإسلامي، ويهدف إلى جعل الممارسات الاقتصادية والتجارية، وفقاً لمبادئ الإسلام بين الدول المسلمة.

٤ – بنك أسيا:
وقد تاسس فى أكتوبر ١٩٩٦، ويرأس مجلس إدارته "إحسان قالقون"، وهو من أتباع "فتح الله خوجه" وتدعمه الكثير من الشركات الموالية لجماعة النور، وخاصة مجموعة فتح الله.

ب – الشركات الإسلامية :

عرفت رؤوس الأموال الإسلامية طريقها إلى التجارة والصناعة بعد أن كانت متركزة في الريف، حيث الزراعة والإنتاج الحيواني، واتفق مع مرحلة نمو هذه الشركات الإسلامية، انتهاج تورجوت أوزال* لسياسة الاقتصاد الحر والخصخصة، مما أتاح للإسلاميين فرصة واسعة لأن تنمو شركاتهم التي دخلت مدالات صناعية وتجارية للإسلاميين فرصة واسعة لأن تنمو شركاتهم التي دخلت مجالات صناعية وتجارية متعددة، واتحدت شركات صغيرة محدودة النشاط تابعة للإسلاميين لتكون بعد ذلك شركات قابضة لها ثقلها الاقتصادي في تركيا.

وفي التقرير المقدم إلى اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في ٢٧ مارس ١٩٩٨ ورد فيه أن عدد رجال الأعمال الإسلاميين يزيد على ثلاثة آلاف يملكون عشرة آلاف شركة، يعمل فيها أكثر من نصف مليون موظف وعامل، ويزيد رأسمال هذه الشركات على ٢٠ مليار دولار، وتتجاوز صادراتها ٨ مليارات دولار سنوياً، وتتوزع أنشطتها من صناعة النسيج والمواد الغذائية إلى المواد الكيماوية والتعدينية، إلى مواد البناء، وقطع غيار السيارات والجهزة الكهربائية والمكونات الإلكترونية، إلى المقاولات والسياحة، وحتى المصارف والتمويل.. وأهم مجموعات الشركات الإسلامية القابضة : (٢٦)

مجموعة "إخلاص":
وهي أكبر المجموعات الإسلامية، وتضم ٥٠٥ شركات في مجالات المقاولات والمصارف والسياحة والسيارات والنشر والإذاعة والتليفزيون .

مجموعة "قومبصاني":
وتعمل في مجالات صناعة الورق والتغليف والجلود ومواد البناء والمقاولات والنقل والتجارة الداخلية، وتضم ٢٦ مصنعاً، يعمل بها ٣٦ ألف عامل.

مجموعة "يمباش":
وتستثمر أموال العاملين الأتراك في ألمانيا، ولها سلسلة متاجر كبرى، منها ٤٢ متجراً في تركيا.

مجموعة "أولكر":

وتشتهر بصناعة المواد الغذائية، وبلغ إجمالي مبيعاتها عام ١٩٩٦ حوالي ٦٥٠ مليون دولار، وتصدر منتجاتها إلى ٧٠ دولة في العالم، بقيمة ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

وهناك "وقف الديانة التركي" في العاصمة "إنقرة"، وفروع هذا الوقف في مختلف أنحاء البلاد، والذي يعد أغنى وأقوى وقف في تركيا، ورئيس هذا الوقف هو بالضرورة رئيس إدارة الشئون الدينية التابع لرئيس الوزراء، وتعترف الدولة بالأوقاف وتشجعها، وتتبارى الحكومات في تشجيعها ولم يتصد الجيش لها[٢٧] .

٣. المؤسسات الإعلامية :

شكلت الوسائل الإعلامية آلية كبيرة وهامة للتيار الإسلامي في تركيا، ويعبر المدلول الأيديولوجي للوسائل الإعلامية عن أمرين :

الأول : المقدرة على التعبير عن الرأى، ونشر الطرح الأيديولوجي وتفعيل برامجها النظرية في إطار واقعي .

الثاني : إمكانية التأثير على الرأى العام، وتكوينه، وبلورته بصدد مشكلات بعينها، وتوجيه الرأى العام تجاه الأحداث المتجددة، والمواقف التي يفرضها الواقع السياسي، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار وأن الإعلام في تركيا يمثل قوة ضغط كبرى في الحياة السياسية والإجتماعية.

وغدت المؤسسات الإعلامية- بصفة خاصة- وسيلة قوية لنشر أفكار الحركات الإسلامية، وممارسة طموحاتها الفكرية على أرض الواقع، إلى جانب إحداث تقارب بين الحركة الإسلامية والنخب العلمانية والثقافية الأخرى، كما أصبحت محل عمل لأعضاء هذه الحركات، والموالين لها، على اعتبار توليه أهل الثقة .

ومن هنا، كان اهتمام الحركات الإسلامية، بانتشار وسائل إعلامية خاصة بها، وتنوعت على النحو التالي:

أ – دور النشر الإسلامية :

كانت دور النشر أول ما فكرت الحركات الإسلامية فى العناية بها، كوسيلة هامة للتعبير عن الذات، وقدر عددها عام ١٩٨٩ بـ (١٢٠) داراً من مجموع (٣٧٠) دار نشر فى تركيا، وتصدر نحو ٢٥% من نسبة إجمالى الكتب فى تركيا، وتدعم هذه الدور مؤسسات دينية أهلية، زاد عددها من (٢٠٠) مؤسسة قبل عام ١٩٨٠، إلى (٣٥٠) مؤسسة عام ١٩٨٣، و(٨٥٠) مؤسسة عام ١٩٨٥، و (١٢٥٨) مؤسسة عام ١٩٨٧ [٢٨].

ولا تتوقف نوعية الكتب التى تنشرها الدور على كتب الإنتاج الفكرى للمؤلفين الأتراك والعثمانيين، بل تقوم أيضاً بنشر كتب الإسلاميين غير الأتراك بعد ترجمها إلى اللغة التركية، مثل كتابات حسن البنا وسيد قطب وأبو الاعلى المودودى وأبو الحسن الندوى وعلى شريعتى.. وغيرهم من الكتاب السنة والشيعة على السواء.

ب – المجلات الإسلامية :

اهتمت الحركات الإسلامية أيضاً بإصدار المجلات الإسلامية الأسبوعية والشهرية، فى حقبة الثمانينيات، إلا أنها فى التسعينيات بلغت أرقاماً هائلة من حيث النوع والتوزيع، ويمكن القول أن كل حركة إسلامية أو جماعية أو طريقة صوفية لها أكثر من مجلة إسلامية، ويقدر عدد المجلات الشهرية والأسبوعية بنحو (١٥٠) مجلة، ومن هذه المجلات ما يتناول أموراً دينية، وصوفية بحتة، ومنها ما يتناول شئون الدين ، والسياسة ، والمجتمع .

ج – الصحف الإسلامية اليومية :

كما هو الشأن بالنسبة للمجلات، فالأمر أكثر أهمية بالنسبة للصحف الإسلامية، فمع كل صباح يصدر نحو (٥٠) صحيفة إسلامية توزع على مستوى الدولة، ونحو (٣٠٠) صحيفة إسلامية يومية توزع على مستوى المحافظات.

وتصدر فى تركيا ثلاث صحف إسلامية يومية كبرى، توزع كل منها نحو (٥٠) ألف نسخة يومياً، مثل: "تركيا"، "الجريدة الوطنية"، "ومان" .. وتعد الأخير هى الصحيفة

الأولى للمثقفين الأتراك، وتصدرها جماعة فتح الله خوجه النورسية، منذ عام ١٩٨٨، وهى امتداد لمجلة "سيزينتى" التى أصدرتها الجماعة نفسها عام ١٩٧٨.

د – القنوات التليفزيونية الإسلامية :

سمحت تركيا عام ١٩٨٦ بفتح القنوات الخاصة، ومن ثم نشط الإسلاميون فى هذا الاتجاه، وكانت قناة (TGRT) أول قناة تليفزيونية خاصة ذات توجه دينى، وهى تابعة رسمياً لمجموعة شركات "إخلاص هولدنج"، وتوجد أيضاً القناة السابعة، وهى المعبرة عن الحركة الاربكانية والتيار الإسلامي السياسى، وقناة (STV) وهى تابعة لحركة النور ومجموعة فتح الله خوجه، كما توجد قناة (A.K) وهى خاصة بأحد فروع الطريقة النقشبندية.

إضافة إلى هذه القنوات الرئيسية التى تبث إرسالها فى كل أنحاء تركيا وخارجها، يوجد أيضا العديد من القنوات المحلية تتبع التيارات الإسلامية، مثل: (KONT T.V) فى مدينة "قونية" وهى تابعة للأربكانيين، وقناة (SELAM T.V) فى محافظة "قوجه لى" وهى لهم أيضا، وقناة (MELTEM.T.V) (M.E.V) فى مدينة طرابزون وهى للطريقة القادرية.. فضلاً عن قنوات أخرى عديدة .

هـ – المحطات الإذاعية :

تمتلك الحركات الإسلامية فى تركيا المئات من المحطات الإذاعية، المحلية والدولية وأكبرها (AKRA F.M) وهى للنقشبندين، ومحطة (HUZUR) وهى إحدى المؤسسات التابعة لشركة: إخلاص هولدنج، ومحطات أخرى، معظمها خاضع لإشراف حركة النور والنقشبنديين.

و – وكالات الأنباء:

إلى جانب وكالة أنباء الأناضول (٨٨) الخاصة، والموالية فى نفس الوقت للدولة، قام الإسلاميون بفتح وكالات أنباء، شهدت لها الأوساط الإعلامية بالتفوق والعالمية، مثل وكالة انباء إخلاص (I.H.A) وهى تابعة أيضاً للشركة التى تحمل نفس الاسم، ووكالة أنباء العالم، وتتبع جماعة فتح الله خوجة النورسية.

ثانياً: آليات خارجية

لم يقتصر التيار الإسلامي فى تدعيم وجوده وتوسيع نفوذه في الساحة التركية على آليات داخلية،؛ وإنما اعتمد فى سبيل تحقيق ذلك على آليات خارجية كذلك، ساهمت هى الأخرى فى تعزيز قوة المد الإسلامي فى تركيا، ومنها :

١. فى مجال التعليم والاعلام :

عقد حزب الرفاه (الإسلامي) عدة اتفاقيات مع بعض الجامعات الإسلامية فى العالم، وتعد هذه آلية هامة فى يد الحركة الإسلامية التركية، فقد بحث الرفاه عن الطريق الإسلامي الوسط فطلب من جامعة الأزهر الشريف فى مصر الموافقة على قبول ألف طالب تركى سنوياً، فضلاً عن قبول أعداد أخرى في جامعات إسلامية أخرى فى بعض الدول الإسلامية مثل باكستان وماليزيا والسعودية.

وكان أربكان- أثناء رئاسته للحكومة- قد أكد خلال زيارته الرسمية للقاهرة أن طريقة التعليم الأزهرى هى الملائمة تماماً للروح التركية الإسلامية التى تبحث دائماً عن الحركة العاقلة، ونظراً لأهمية هذه الآلية قام الجيش التركى بدفع حكومة مسعود يلماظ الى فصل كل الموظفين الأتراك الذين تخرجوا من جامعة الأزهر فى مصر، وعملوا فى الدوائر الرسمية التركية، حتى اجتمعت رابطة خريجى الأزهر فى تركيا، وأقاموا قضية على الحكومة التركية بسبب فصلها التعسفى لهم، فما كان من الحكومة التركية إلا أن ردت على هذا بسحب اعترافها بشهادات الأزهر، وكل شهادات الجامعات الإسلامية الأخرى فى العالم بدون استثناء.

وفى عام ١٩٧٣ أسس السيمانيون "مراكز الثقافة الإسلامية" فى "المانيا الاتحادية" وبدءوا فى فتح مراكز تحفيظ القرآن الكريم خارج البلاد أيضاً، وتوسعوا فى إنشاء هذه المراكز فى أوروبا، وكذلك قام النورسيون (جماعة فتح الله خوجة) بإنشاء مدارس ومؤسسات تعليمية إسلامية، بأقوى الإمكانيات التكنولوجية الحديثة خارج تركيا تعد بالمئات وتنتشر فى منطقة البلقان، ومنطقة آسيا الوسطى: ذات الجذور التركية، وكذلك فى

الدول العربية ومن ذلك سلسلة المدارس التي أقامتها مجموعة "سمان بولو" التركية للدراسة والتعليم، حيث قامت في السنوات العشر الأخيرة بالتعاون مع بعض رجال الأعمال المصريين والأردنيين المنتمين للتيار الإسلامي، وأنشأت سلسلة مدارس مشتركة، مثل الشيمبساني كولدج في عمان، ومودرن سكول في القاهرة، وفي مطلع الثمانينيات اضطر الجنرال كنعان ايفرين- قائد الإنقلاب العسكري في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ ورئيس الجمهورية فيما بعد- إلى التوسع في افتتاح المزيد من معاهد الأئمة والخطباء، مع السماح لخريجيها بالإلتحاق بالكليات الجامعية المختلفة، بما في ذلك الأكاديميات العسكرية والشرطة- وذلك بهدف إرضاء المملكة العربية السعودية والسعي إلى موافقتها على منح تركيا قروضاً ميسرة بقروض طويلة الأجل، وأيضاً منحها معونات مالية، لكي تجتاز فترة الحظر الاقتصادي التي فرضتها الدول الغربية على تركيا عقب الانقلاب.

وعنيت الحركة الإسلامية في تركيا، خاصة السياسية منها بإقامة المؤتمرات التي تروج لأفكارها محلياً ودولياً، وحتى تستفيد من تجار البلدان الإسلامية، ومنها مؤتمرات بديع الزمان سعيد النورسي للتعريف بالإسلام على النمط النورسي، والتي عقدت في العديد من الدول العربية والإسلامية ومنها مصر، واهتم النورسيون أيضاً- بصفة خاصة- بإنشاء مكاتب ودور نشر لهم في الخارج، ومنها دار "سوزلر" للنشر بالقاهرة التي قامت بترجمة كافة مؤلفات النورسي إلى اللغة العربية، وتعمل على استقطاب الطلاب الأتراك بالجامعات المصرية، ولا سيما جامعة الأزهر، وكذلك مكاتب في اوروبا وأمريكا، خاصة في ألمانيا، حيث الحضور التركي الكثيف.

٢. في المجال الإقتصادي والسياسي :

من الآليات الاقتصادية للحركات الإسلامية في تركيا الاتحاد الدولي لرجال الأعمال الإسلاميين (I.B.F)، وهو اتحاد تجاري إسلامي تشكل في باكستان عام ١٩٩٥، ثم انتقل إلى "إستنبول" ليرتبط بمؤتمر "موسياد" ومعرضه التجاري الدولي، ويضم ممثلين من الصناعيين والتجار الإسلاميين الأتراك في أوروبا من الأتراك المنتمين للتيار المذكور، وكانت صحيفة "جمهوريت" التركية قد نشرت بتاريخ ٥ مايو ١٩٩٤ رسمياً بياناً يوضح حلقات الاتصال الاقتصادي بين كل من زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان،

والمسئول الاقتصادى للحزب آنذاك سليمان مرجومك: وزعيم منظمة النظرة الوطنية الأوروبية جمال الدين قبلان، وممثل اتحاد رجال الاعمال "موسياد" وممثل رابطة العالم الإسلامي (سعودية المنشا).

ومن وسائل تغذية المد الإسلامي فى تركيا، التمويل الخارجي والمساندة غير المباشرة من بعض الدول ذات الاتجاه الإسلامي، أو تلك التى تريد استغلال التيار الإسلامي التركى بوسيلة أو بأخرى، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، وليبيا.

وكانت العلاقات العامة جزءاً أساسياً من آليات الأحزاب الإسلامية (السلامة- الرفاه- الفضيلة) وذلك بهدف مديد الإسلاميين الأتراك بالصداقة إلى الشعوب العربية والإسلامية المجاورة، والمناداة بأن التاريخ العربى التركى له ماله، وعليه ما عليه ومحاولة هذه الأحزاب إقامة جسور التعاون مرة أخرى مع الجيران العرب، ويمكن اعتبار نجم الدين اربكان وحزبه صديق للعرب، خاصة فى ظل مواقفه الثابتة المناوئة لإسرائيل، والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطينى، الأمر الذى يكسبه تعاطف الشارع العربى.





المبحث الخامس

تقييم تجربة الأحزاب الإسلامية في الحكم والممارسة السياسية



أولاً: الائتلافات الحكومية(الإسلامية- العلمانية) والاعتراف المتبادل

اعتادت تركيا- منذ مطلع السبعينيات وحتى الآن- على وجود حزب أو أحزاب تتبنى- بهذه النسبة أو تلك- أفكاراً إسلامية، وقد نجحت بعض تلك الأحزاب وفي طليعتها حزب السلامة الوطني- في الحصول على نسبة من المقاعد البرلمانية، كانت تخولها المشاركة في بعض الائتلافات الحكومية، وكان أول حزب إسلامي يعرف "طعم السلطة" هو حزب السلامة الوطني.

وقد وفرت الأجواء الديمقراطية للأحزاب الإسلامية شكلاً وطنياً من خلال تمثيلها في البرلمان، ومنه أصبح بإمكانها مخاطبة الشعب والتأثير في الرأى العام، ومن بعد أصبح للأحزاب الإسلامية تأثير في التطور الديمقراطي، وكان حزب النظام الوطني هو باكورة الأحزاب الإسلامية، والذي تأسس في ٢٦ يناير ١٩٧٠م بزعامة نجم الدين.

وعقب الإنقلاب العسكري في ١٢ مارس ١٩٧١، قررت المحكمة الدستورية إغلاق حزب النظام الوطني في ٢٠ مايو ١٩٧١، فقام الإسلاميون بتأسيس حزب جديد باسم "السلامة الوطني" في ١١ أكتوبر ١٩٧٢.

<u>الإئتلافات الحكومية لحزب السلامة :</u>

بخلاف تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي، كان لحزب السلامة الوطني- الذي ترأسه نجم الدين أربكان، بعد فترة من إنشائه- في عقد السبعينيات تجربة مهمة في المشاركة في ائتلافات حكومية مع أحزاب علمانية، ضمن شروط اللعبة الديمقراطية، ونظام الأكثرية، وشارك حزب السلامة في ثلاثة ائتلافات حكومية، على النحو التالي[٢٨]:

أ – ائتلاف ٢٦ يناير ١٩٧٤ :

لأول مرة منذ عام ١٩٥٠، يستطيع حزب الشعب الجمهوري، بقيادة "بولنت أجاويد" أن يكسر سيطرة اليمين على السلطه، بفوزه بالمركز الأول في انتخابات ١٤ أكتوبر ١٩٧٣، بنسبة ٣٣,٣% و١٨٥ نائباً، في حين حل حزب العدالة ثانياً بنسبة ٢٩,٨% و١٤٩نائباً، ونال الحزب الديقراطي ١١,٧% و٤٥نائباو وحزب السلامة الوطني حصل على ١١,٩% و٤٨نائباً، ولم يجد أجاويد أحداً يتحالف معه سوى أربكان، زعيم حزب السلامةو خاصة أن الحزب الديمقراطي كان يفضل التحالف مع حزب العدالة، وعلى هذا ظهرت الحكومة الجديدة في ٢٦ نيابر ١٩٧٤، وتولى فيها أربكان منصب نائب رئيس الوزراء، وتولى أعضاء حزبه ست وزارات مقابل ١٧ لحزب الشعب الجمهوري،

وكانت وزارات السلامة هي: الداخلية، والعدل، والتجارة، والثروة الغذائية والحيوانية، والصناعة والتكنولوجيا، وإحدى وزارات الدولة.

بعد مرور ٩٧ يوماً على تشكيل هذه الحكومة، حدث خلاف بين أربكان وأجاويد حول قانون العفو العام، فأدرك الأخير عدم إمكانية استمرار الحكومة، وكان الحل- في غياب غلبة عددية لأحد الأحزاب في البرلمان- هو إجراء انتخابات نيابية مبكرة، ومن أجل تعزيز فرصته في الفوز، كانت عملية التدخل في جزيرة قبرص واحتلال ٣٥ ألف عسكري تركي لشمال الجزيرة.

وانتشرت صور أجاويد ممهورة بشعار "فاتح قبرص" لكن عدم مرور مشروع قانون إجراء انتخابات مبكرة في البرلمان دفعه إلى تقديم استقالته في ١٧ نوفمبر ١٩٧٤، وكانت هذه الحكومة هي التجربة الأولى للإسلاميين في الحكم، وكان أبرز ما فيها أن رابكان أطلق حينها حملته المشهورة نحو "صناعة ثقيلة" تحرر تركيا من التبعية للغرب والدول الصناعية، كما ينسب أربكان لنفسه أنه "العقل المدبر" لعملية غزو قبرص.

ب – ائتلاف ٣١ مارس ١٩٧٥ :

بعد سقوط حكومة أجاويد لم يتقيد الرئيس التركي "فخري فوروتورك" بالأعراف الديمقراطية، ولم يكلف رئيس ثاني الأحزاب في البرلمان، وهو سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة، بل عهد بذلك إلى الدكتور صادي إيرماك الذي شكل حكومة من خارج البرلمان، لم تنل سوى ٢٣ صوتاً من أصل ٤٥٠صوتاً، واضطر على أثرها "فوروتورك" لتكليف "ديميريل" الذي نجح في تشكيل حكومة عرفت باسم "الجبهة القومية" الأولى، وضمت حزب العدالة (١٦وزيراً) وحزب السلامة الوطني (٧ وزراء) وحزب الحركة القومية (وزيراً واحداً) وحزب الثقة الجمهوري والداخلية، والإسكان، والثروة الغذائية والحيوانية، والعمل، وإحدى وزارات الدولة، واستمرت الحكومة سنتين وشهرين وثلاثة اسابيع، وشهدت خلافات حادة بين حزب السلامة الوطني، وحزب الثقة الجمهوري على معظم الموضوعات، لكن تدخلات ديمريل كانت عاملاً حاسماً في إطالة عمر الحكومة، ومع استمرار الخلافات تم إجراء انتخابات مبكرة في ٥ يونيو١٩٧٧ لم تسفر عن غالب حاسم، وقدم بعدها ديميريل استقالة الحكومة.

ج – ائتلاف ٢١ يوليو ١٩٧٧ :

حاول بولنت أجاويد تشكيل حكومة أقلية بعد الانتخابات لكنه سقط في اقتراع الثقة الذي أجري في ٣ يوليو ١٩٧٧، وكان البديل تشكيل حكومة "الجبهة القومية" الثانية

برئاسة سليمان ديميريل، وبالتحالف مع حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القوميـــة، وبذلك يدخل الإسلاميون للمرة الثالثة شركاء في السلطة، وأيضاً يتولى أربكـــان وللمـــرة الثالثة أيضاً منصب نائب رئيس الحكومة، وينال أعضاء حزبه ست وزارات (مقابـــل ١٥ لحزب العدالة، و٣ لحزب الحركة القومية) وهي: الداخلية، والثروة الغذائية والحيوانيـــة، والعمل، والغابات، والإعمار والإسكان، والصناعة والتكنولوجيا.

لكن عمر هذه الحكومة لم يستمر طويلاً وإذ انفصل ١١ نائباً عن حزب العدالـــة، مما مكن حزب الشعب الجمهوري من إسقاط الحكومة في البرلمان ب ٢٢٨ مقابـــل ٢١٨ صوتاً في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧.

من هذه الائتلافات الثلاثة التي شارك فيهـــا حـــزب الـــسلامة، يمكـــن تـــسجيل الملاحظات التالية :

١ – إن حزب السلامة الوطني كان راغباً في الائتلاف الأول مع أجاويد المتهم آنذاك لـــ "الشيوعية" والإلحاد، لكسر الإنطباع الشائع عنه من أنه حزب مغلق على طروحـــات "رجعية" ولتحقيق بعض برامجه التي يطرحها.

٢ – إن أجاويد قبل بدخول ائتلاف مع أربكان رغم الإختلافات الأيديولوجية لأنه الـــسبيل الوحيد لنيل الثقة، واستلام السلطة بعد ٢٣ عاما من خروج حزب الشعب الجمهـــوري من السلطة عام ١٩٥٠.

٣ – إن الائتلاف الأول كان فرصة لحزب السلامة الوطني لإدخال عدد من أنصاره إلـــى الوظائف والإدارات.

٤ – إن السلامة الوطني بدأ منـــذ الائـــتلاف الأول– وعبـــر وزارة الـــصناعة– حملـــة الاستثمارات الضخمة للدولة في مجال "الصناعة الثقيلة".

٥ – إن السلامة الوطني– بتوليه وزارة الدولة لشئون رئاسة الـــشئون الدينيـــة– اســـتثمر موارد مالية كبيرة في الدولة لتعزيز الشأن الديني، وهو أطلـــق عـــام ١٩٧٧ شـــعار "جامع ودورة قرآن لكل قرية، ومدرسة "إمام وخطيب" لكل قضاء، وجامعـــة علـــوم أخلاقية لكل قضاء، وجامعة علوم أخلاقية لكل محافظة، كما طرح علناً شعار "سنفتح مسجد أيا صوفيا للعبادة".

٦ – حاول السلامة الوطني دون نجاح استمرار مدة رئيس الشئون الدينية مـــا دام حيـــاً، وهذا ما اعتبر محاولة لتحويل "رئيس الشئون الدينية" إلى "شيخ إسلام جديد" متحـــرراً تبعاً لذلك من وصاية وضغوط الدولة.

٧ - إن حزب السلامة الوطني واصل مع ائتلافي "الجبهة القومية" سياسة إدخال أنصاره في الوظائف، مستفيداً من دورة الحاسم كحزب مفتاح لبقاء الائتلاف أو سقوطه.

حزب الرفاه الإسلامي يشكل الحكومة التركية :

إذا كان التيار الإسلامي قد شارك في الحكومات التركية- كشريك أصغر- خلال السبعينيات، فإن الذي لم تتعود عليه الممارسة السياسية في تركيا هو تبوؤ حزب إسلامي- هو حزب الرفاه، وريث حزب السلامة الوطني، الصدارة في الانتخابات البلدية الفرعية في بعض دوائر استنبول التي جرت في مطلع نوفمبر ١٩٩٢، مخلفاً وراءه وبفارق كبير سائر الأحزاب، بما فيها حزبا السلطة وحزب المعارضة الرئيسي، وكانت نتائج هذه الانتخابات المفاجئة بداية الغيث: الذي تواصل مع انتصار الرفاه الكبير في الإنتخابات البلدية العامة في ٢٧ مارس ١٩٩٤، ثم الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥، حيث احتل المركز الأول للمرة الأولى في تاريخه، ثم الانتخابات البلدية الفرعية في ٢ يونيو ١٩٩٦ * .

لقد كانت "الكمالية" التي تأسست على تصفية كل المظاهر الإسلامية في عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن، شاهداً على احتضارها، وفشل الأسس التي قامت عليها، عندما ترأس أول إسلامي يدعو علناً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية حكومة النظام الذي أنتجته، وإذا كان هذا التطور التاريخي لا يعني بطبيعة الحال إقامة نظام إسلامي، إلا أنه يشرع الباب واسعاً أمام بدء مرحلة جديدة، تعيد الاعتبار إلى المثل والقيم الإجتماعية التقليدية، دون إغلاق الأبواب أمام الدخول إلى العصر الحديث.

جاء تشكيل الحكومة الجديدة ليفتح صفحة "الإعتراف المتبادل" بين النظام العلماني والحركة الإسلامية في تركيا، لم يعد حزب "الرفاه" الممثل "شبه الحصري" للإسلام السياسي في تركيا منذ أكثر من ربع قرن، ذلك الخارج على الشريعة والقانون، بل اكتسب منذ هذه اللحظة- شأنه سائر الأحزاب الأخرى- مشروعية كاملة ضمن النظام السياسي القائم، في المقابل، ومن خلال البيان الوزاري للحكومة الجديدة، تقدم الرفاه بدوره إلى منتصف الطريق، معلناً ولاءه لمبادئ الجمهورية التي أسسها أتاتورك وفي مقدمتها العلمانية والديمقراطية الأكثرية، وخضوعه لشروطها وقواعدها والقوانين التي تحكم هذه اللعبة.

* ملحق (١١).

وكأن قبول اربكان بتشكيل الحكومة بمثابة التحدى والاختبار فى نفس الوقت، فهو يعلم بأن علم السياسة يعرف بأنه علم الاختبار او .. فن الممكن، وفى حسابات المكسب والخسارة فإن الفرصة التى أمامه يجب استثمارها، لأنه فى حالة النجاح يكون قد كسب اللعبة وأضاع الفرصة على الآخرين الذين راهنوا على أن حزب الرفاة لن يتمكن من تشكيل الحكومة لكونه لا يتمتع بالأغلبية المطلوبة، ولن تقبل الأحزاب العلمانية تقاسم السلطة معه من ناحية، كما أن المعسكر الغربى الذى تقف فيه المؤسسة العسكرية فى الداخل لن تقبل بوصول الإسلاميين إلى السلطة على غرار ما حدث فى دول إسلامية أخرى من ناحية أخرى.

وعلى ذلك، فإن الرهان على حزب الرفاه هو رهان على حصان خاسر لأن عدم تمكن الرفاه من تشكيل الحكومة يعنى انتخابات برلمانية جديدة، تأمل جميع الأطراف السياسية الفاعلة فى تركيا الاستفادة منها، وفى ظل هذه الظروف والمعطيات غير المشجعة، قبل أربكان التحدى كما قبل تقديم العديد من التنازلات لشريكه فى الحكم بهدف تضييع الفرصة على الخصوم السياسيين في الداخل والخارج، وما أكثرهم، وليحقق أهدافاً أخرى غير معلنة يمكن إيجازها فيما يلى[٢٩] :

١ – أن يؤكد على أن تركيا رغم العلمنة والتغريب الذى شهدته فى العقود الماضية فإنها لا تزال تبحث عن تراثها الحضارى وهويتها الإسلامية، وإذا كانت روسيا قد تنكرت للشيوعية التى حكمتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ورجعت إلى مسيحيتها، فإنه من باب أولى أن تعود تركيا إلى إسلامها الذى به سادت العالم لأكثر من ستة قرون.

٢ – أن يبرهن للأطراف الداخلية والخارجية مدى التوافق بين الإسلام والديمقراطية ويبدد مخاوفهم من أن الأحزاب الإسلامية إذا وصلت للسلطة ستتخلى عن الديمقراطية وتتحول إلى نظم شمولية.

٣– أن يبدد مخاوف الغرب من عودة الصدام بين الإسلام بصفة عامة، والأصوليين الإسلاميين بصفة خاصة، فى حالة وصولهم للسلطة، مع الغرب، وأنهم لا يشكلون خطراً يهدد الحضارة الغربية ويدحض بالتالى افتراءات الكاتب اليهودى الأمريكى "صموئيل هنتنجتون" فى كتابه "صدام الحضارات".

٤ – أن يثبت للناخب التركى أن المنهج الإسلامي لا يقل فاعلية فى مواجهة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها المجتمع التركى عن الأيديولوجيات

الوضعية المعاصرة بشتى مناهجها العلمانية والإلحادية، سواء الليبرالية، أم الاشتراكية العلمية.

٥ – أراد أربكان المشاركة في السلطة في هذا الظرف الحرج الذي تمر به تركيا رغم إدراكه بأنه لا يمتلك الأغلبية المطلقة التي ستؤهله لتطبيق أهدافه وتوجهاته السياسية ومبادئه التي نادى بها في حملته الانتخابية، ومع معرفته الكاملة بدور المؤسسة العسكرية، ليثبت من خلال التطبيق العملي أن الإسلام يقر مبدأ التعددية السياسية.

٦ – إن قبول اربكان بمنح شريكه في الحكم- حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر- المناصب السيادية في الحكم جاءت لتحقق ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

أ – أن يحصل على الأغلبية المريحة ويضمن ثقة البرلمان في الاقتراع على حكومته، ويضيع الفرصة على خصومه السياسيين، ويجعل تشكيل الحكومة ممكناً.

ب – أن يبعد نفسه عن الصراع المحتمل مع المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية نتيجة لتوجهاته الخارجية، بحيث يتقاسم الأدوار مع تشيللر، فتمارس هي مهامها من خلال وزارة الخارجية- فيما يتعلق بالعلاقات مع الغرب وإسرائيل، دون أن يسبب ذلك حرجاً لأربكان، الذي يقوم، من جهته- بترجمة توجيهاته الخارجية تجاه الدول العربية والإسلامية.

ج – أن يقترب حزبه أكثر من الشعب من خلال إشرافه على الوزارات الخدمية، ليتسنى له توسيع قاعدته الشعبية في الانتخابات التالية، أملا في الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً، دون الحاجة للدخول في ائتلاف مع أحزاب اخرى ذات توجهات مختلفة.

كانت رئاسة أربكان للحكومة التركية بمثابة الشرارة التي أطلقت موجة نقاشات واسعة، وتمحورت جميعها حول مستقبل النظام السياسي والديمقراطية في تركيا في حال تولى حزب الرفاه السلطة، وكان السؤال الأساسي: هل ستتحول تركيا إلى جزائر أخرى؟ ويذكر هذا السؤال بما آلت إليه التجربة الإسلامية في الجزائر وقطع الطريق أمام "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" للوصول للسلطة.

ولكن تجربة الإسلاميين في تركيا تختلف عنها في الجزائر، فقد خلت حركة نجم الدين أربكان من العنف بكل صوره، وعندما كان العنف السياسي هو المسيطر على

مجريات الأمور فى تركيا قبيل الإنقلاب العسكرى عام ١٩٨٠، وعندما تورطت اغلب الأحزاب المسيطرة على التيارات السياسية في تركيا، خرج حزب السلامة الوطنى بزعامة اربكان بعيداً عن هذا العنف السياسى، وكان أربكان- وما يزال- حريصاً على ألا تؤثر الثورة الإسلامية فى إيران على شباب حركته، وكان أربكان حازماً فى إعاقة نشاط أتباع جماعة "جمال الدين قابلان" المتطرفة، وأدى أربكان دوراً هاماً فى تقليص نفوذ قابلان وانفضاض أغلب مؤيديه عنه.

ورغم اعتراف قادة انقلاب ١٩٨٠ ببراءة أربكان من كل أنواع الشدة والعنف، إلا أنهم حظروا حزبه خوفاً على علمانية الدولة، ومع ذلك فإن أربكان قال فى كتابه الشهير "النظرة الوطنية" إن الإسلاميين فى تركيا يقبلون بالعلمانية بمفهومها الغربى الصحيح بحيث تطبق على المسلمين مثلما تطبق على غير المسلمين، والا تفسر بأنها اضطهاد للمسلمين فى تركيا، ويكشف ذلك عن نضج الحركة الأربكانية على مدى أكثر من ثلاثين عاماً من عمرها، وكان من دواعى نضجها أنها اعتبرت القوات المسلحة من أبناء الأمة التركية، ولم تنظر بعداء إلى الجيش، حتى عندما أسقط الجيش نظامها.

وفى هذا السياق، أكد أربكان فى مجلس الأمة التركى، مطمئناً الجيش، قائلاً بأن تركيا لن تكون الجزائر أو إيران، وبعد حل الرفاه رد أربكان على إحدى الصحفيات بقوله: "إننا سكان نفس البيت، وكيف يمكن لسكان البيت تدميره؟ فليس من المعقول، أن يحطم السكان بيتهم الذى يأويهم، وهل يمكن لأحد أن يحطم زجاج بيته؟" وكان ذلك رداً على سؤال مؤداه: هل يلجأ أعضاء حزب الرفاه- المحظور- رغام كل التضييق، إلى انتهاج العنف؟

وكما خابت التوقعات بتحول الرفاه الإسلامى إلى العمل المسلح بعد إبعاد رئيسه عن رئاسة الحكومة في يونيو ١٩٩٧، لم يقابل الرفاه قرار حله والإبعاد السياسى لزعيمه أربكان، بنزول جماهيره إلى الشارع، ولكن كان كل ما فعله أربكان أن قدم إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية مذكرة بشأن قيام المحكمة الدستورية التركية بارتكاب ١٨ خطأ قانونياً فى إلغائها لحزب الرفاه يوم الجمعة ١٦ يناير ١٩٩٨، قائلاً إن هذا الإلغاء استند فى الأساس إلى أسباب سياسية أكثر منها قانونية.

زب العدالة والتنمية في الحكم

اطياً متعدد الأحزاب بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة *،
لثنائي والـزلازل الانتخابيـــة (التغيـرات الانتخابيـة
ة أو خمسة أحزاب في الأغلب ذات أهميـــة متقاربـة
ما شهدت حكومات ائتلافية محدودة التجانس وبـدون
، أصاب تفتت القوى السياسية، والصراعات المستمرة
بالحيرة والتشتت بقدر ما أصاب المتخصـصين فـي
أكثر من نصف قرن شهدت الحياة الحزبية والبرلمانية

بـ١٩٨٣:

الأخير خروج نتائج من صناديق الاقتراع يسيطر عليها
ة فوز حزب العدالة والتنمية الكثيرين بانتصار عـدنان
١٩٥٠ وانتصار تورجوت أوزال Turgut Ozal عام

ربخان ذكرى اقتراعين انتخابيين تـشريعيين جديـدين
بكثافة اتجاهاً سياسياً يضع موضع تـساؤل وتحـدى
تي أثرت دائماً بشكل حاسم على حكومة هذا البلد منـذ
لتالي، هل هناك بالفعل علاقة بين هذه التواريخ الثلاثة

كيا والتي لم تنقطع علاقتها بالأحادية الحزبيـة للفتـرة
ت، حزب المعارضة الرئيسي، حزب عدنان منـدرس
على الحزب الكمالي الواحد السابق، حـزب الـشعب
المدهش الذي حققه الديمقراطيون في مقاعد البرلمـان
ـريين) التقدم الذي حققوه في نسب التصويت الفعليـة

(٥٥,٢٢% مقابل ٣٩,٥٩%) لكن أسلوب الأقتراع كان قد تم وضعه بواسطة الجمهوريين لعرقلة الديمقراطيين، وحتى على اساس نسب التصويت، فإن هزيمة الجمهوريين تظل مفاجئة في بلد يستحوذون فيه على أغلب مقاليد السلطة وحيث يسيطرون على وسائل الإعلام ، فضلاً عما مثلته من إهانة للجيش، وبخاصة، للنخب الحاكمة، وبعد ثلاثين عاماً، في عام ١٩٨٣، وعلى الرغم من أن تركيا كانت شهدت منذ فترة قريبة إنقلاباً عسكرياً جديداً عام ١٩٨٠ (بعد انقلاب عام ١٩٦٠ الذى أبعد مندريس، وانقلاب القصر عام ١٩٧١ الذى شهد فرض الجيش حكومة فى التكنوقراط)، فقد منح الناخبون الأتراك انتصاراً كبيراً لقوة سياسية جديدة، حزب الأم، يقودها قائد جديد هو تورجوت أوزال، وكانت تلك النتيجة مفاجئة من جديد، وبإعلانه صراحة ارتباطه بالدين الإسلامي فقد شهد الاقتصاد التركى فى عهده ، املاً كرئيس الوزراء، ثم كرئيس الجمهورية، تحولاً غير مسبوق بتحريره، وبعدم التدخل لتنظيمه، وبحفزه لاكتشاف مزايا التصدير، ولم يمنعه التعاطف الذى أبداه تجاه جمعيات التكافل الإسلامية، بل وحتى تقاربه مع العالم الإسلامى بانضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وأن يتمسك إضافة إلى ذلك وبحزم، بتوجه تركيا الغربى لى الصعيد الدولى، وقد أكد هذا التوجه بشكل شديد فى الترشيح للانضمام إلى أوروبا (الجماعة الأوروبية أنذاك) عام ١٩٨٧، ومن جهة أخرى، فقد دعم بدون أى تحفظ الولايات خلال حرب الخليج عام ١٩٩٠/ ١٩٩٠)، وأمام هذا التشابه للأحداث الثلاثة يجب، مع ذلك، أن نحترس من استنتاج نتيجة مبسطة بالمماثلة يمكن أن تعتبر أن المرات الثلاث فى ١٩٥٠، ١٩٨٣ ، ٢٠٠٢، شهدت انتصار نفس نمط الطموح الشعبى، فإذا كان الحزب الديموقراطى فى سنوات الخمسينات، وحزب الأم فى الثمانينيات ، وحزب العدالة والتنمية تجمعها نقاط مشتركة، فإنها كذلك قوى سياسية مختلفة حققت انتصارتها فى سياقات مختلفة، فتركيا مندريس كانت ما تزال بدرجة كبيرة بلداً ريفياً حيث يعيش ثلاثة أرباع الأتراك من المزارعين، وتركيا أوزال كانت بلداً تطمع عقب الأزمة الاجتماعية- السياسية العنيفة عقب سنوات السبعينيات فى العودة إلى انتهاج طريق المترطة وإيجاد مكانها فى إطار عملية العولمة الناشئة، أما تركيا رجب طيب أردوغان* ، فهى بلد غدا حضرى فى معظمه حيث على الرغم من النمو الاقتصادى وتواجه فيه الطبقة الوسطى والمجتمع المدنى صعوبة فى أن يترسخا، بلد يواجه أكثر من أى وقت مضى

* ملحق رقم (١٣) .

تأثيرات تحديثية عديدة تمس الأخلاق، وأنماط السلوك والعادات ما حثه أيضاً على تـوخي حماية هويته وتقاليده.

ومنذ عام ١٩٩٧، فهم رجب طيب أردوغان بشكل جيد أنه سيكون من الـصعب بناء استراتيجية على أساس مواجهة دائمة مع جهاز الدولة ونخبهـا، بـدون المخـاطرة باحتمال انعزاله بلو وحتى جعله موضع منافسة تحت رحمة التطورات الطرفية على هـذا الصعيد من قبل حركاتمعارضة أخرى، مثل الحركة القومية على سبيل المثال التي كشفت بشكل جيد عن مواردها، إبان الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٩. وقد تكشف هذا الاتجـاه بجلاء، لا سيما وأن فشل حكومة أربكان لم يفض إلى نجاح الحكام والقوى السياسية التـي تلتها. وبالعكس، فمنذ خمس سنوات، بينما انغمس البلد فـي أزمـة اقتـصادية، وماليـة واجتماعية عميقة، فإن النخبة السياسية التركية فقدت اعتبارها ومصداقيتها. وتـم اللجـوء إلى كافة الائتلافات الحكومية الممكنة دون التوصـل إلـى اسـتقرار سياسـي حقيقـي. وبالتوازي، يجب إدراك أن الزلزال المدمر الذي ضرب منطقة إيزمت Izmit، بـالقرب من اسطنبول، عام ١٩٩٩، ساهم في تقليص ثقة الأتـراك بـشكل عميـق فـي الجـيش والسلطات العامة اللذين كشفا في تلك المناسبة عن عجزهما في بلد حيث كانـا يعتبـران دائماً مالاذاً أخيراً يمكنه الاطمئنان إليهما، ومستفيدا من هذا التهاون، أصبح رجب طيـب أردوغان واعيا أنه لا يستطيع العودة إلى الارتكان على المقولات الأيديولوجية المكـررة لحرس الحركة الإسلامية التركية القديم، ولا حتى إحياء الاستراتيجية الاحتجاجية التحديثية التي صنعت قوة الرفاه، خلال سنوات التسعينيات. ومخافة أن يجـد نفـسه فـي طريـق مسدود، مثل المؤسسة والنخبة السياسية التركيان، فيجب عليه لذلك إعطـاء أفـاق جديـدة للإسلام السياسي في تركيا بالتمركز بوضوح في جانب الحكومة لكن مثل هذا الاختيار لا يمكن أن يكون معقولاً ما لم يعط هؤلاء الإسلاميون الجـدد ضـمانات علـى تمـسكهم بالديمقراطية وبالتوجهات الدبلوماسية التقليدية لهذا البلد، وقد أقروا بهما لهذا السبب أكثـر من كون هذا الإقرارنتيجة فهم أن أفق التكامل مع أوروبا يمثل المفارقة أفـضل ضـمان لحرية التعبير والتطور بالنسبة للإسلام السياسي.

لذلك يمكننا القول ، أن ذلك الفصل الجديد في التاريخ التركي المعاصـر والـذي يمثله وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة يكشف عن الفائدة التـي تقـدمها الخبـرة الديموقراطية والتحديثية التركية للشرق بقدر ما تقدمها للغرب وغداة اقتراع الثالـث مـن نوفمبر، لم يتردد أحد كاتبي الافتتاحيات في جريدة لوموند Le Monde الفرنـسية فـي

القول أنه إذا ما تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل حكومة مستقرة يمكنها الاستمرار ونجح فى تحقيق دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، فإن الأتراك الذين سيصبحون بالتالى خلال بضع سنوات، مواطنين أوروبيين مثل الآخرين، بنفس أسلوب البولنديين الكاثوليك، سيوجهون تفنيداً قاسياً لأطروحات صامويل هانتنجتون الشهيرة حول صراع الحضارات ورغم تمتع تلك الرؤية بالجاذبية لكن الطريق الذى يتيح اختبار تلك الفرضية مازال طويلاً، لأنه، بالنسبة لهذا البدل المعقد، فإن المقصود فى الواقع بالنجاح فى التحرير والتعددية، هو عملية إصلاح وتحديث بدأت بشكل إرادى وسلطوى، إبان تاسيس الجمهورية، عام ١٩٢٣.

وكانت الانتخابات العامة فى تركيا قد أجريت فى نوفمبر ٢٠٠٢ قبل ثمانية عشر شهرا من موعدها المقرر وهو ما يفصح عن أن أوضاع البلاد على مختلف الأصعدة لم تكن تسير على ما يرام، ذلك أن ثمة مؤشرات ووقائع كانت تؤكد صحة هذا القول. فعلى مستوى الحكومة الائتلافية الثلاثية التى تتكون من حزب الوطن الأم، حزب الحركة القومية، وحزب اليسار الديمقراطى، كان رئيسها بولنت أجاويد الذى ناهز السبعين عاما يعانى من مشاكل صحية على أثر اعتلال حالته فى الأونة الأخيرة، الأمر الذى شكل تهديدا مباشرا لاستقرار الأوضاع فى حكومته وعلى مستوى البلاد ككل. كذلك، عجل تفجر الخلافات والنزاعات داخل الأحزاب الثلاثة التى تتشكل منها الحكومة وفيما بنيها، عجل من إنهيارها المدوى الذى جاء فى نهاية الأمر تخريجا طبيعيا لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستشراء الفساد المالى والإدارى فى البلاد.

على صعيد أخر، كانت الخريطة السياسية التركية قد شهدت تطورات جديدة مثيرة للاهتمام. إذ بينما كان يتجه نجم الأحزاب الكبرى نحو الأفول على إثر إخفاقها الشديد وفساد أبرز رموزها، كانت هناك احزاب سياسية جديدة تحفر لنفسها مكانا مهما على خريطة البلاد السياسية. وكان من أبرز تلك الأحزاب الجديدة : حزب العدالة والتنمية الذى تزعمه رجب طيب أردوغان، أحد التلامذة النجباء لنجم الدين أربكان.

كان يوم الثالث من نوفمبر (٢٠٠٢) يوما مشهوداً فى تاريخ تركيا السياسى، حيث أجريت أغرب انتخابات عامة تشهدها البلاد فى ظروف أشد قسوة وغرابة، وخاصة تلك الانتخابات ١٩ حزبا سياسيا يمثلون أربعة تيارات سياسية وفكرية أساسية هى التيار القومى، والتيار الإسلامى، والتيار اليسارى، أو ما يمكن وصفه بيسار الوسط، إضافة

للحزب الشيوعي الذى خاض الانتخابات كحزب شرعي ومعترف به لأول مرة، ثم تيار يمين الوسط الذى يمثله حزب العدالة والتنمية أو إنه أقرب ما يكون إليه، واسفر المشهد الأنتخابى عن النتائج التالية:

أسفرت الانتخابات عن فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية أصوات الناخبين حيث حصل وحده على ٣٤% من إجمالي الأصوات ليحظى ب ٣٦٣مقعدا فى البرلمان التركى البالغ إجمالى عدد مقاعده ٥٥٠ مقعداً فى البرلمان التركى البالغ إجمالى عدد مقاعده ٥٥٠ مقعداً، وليضمن بذلك تفرده بتشكيل الحكومة التركية فى سابقة هى الأولى من نوعها فى البلاد منذ سنوات طويلة التى اعتادت على الحكومات الائتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على مثل هذه الأغلبية.

وفى المرتبة الثانية جاء حزب الشعب الجمهورى الذى كان مصطفى كمال أتاتورك قد أسسه، حيث حصل بزعامة اليسارى دينز بايكال على ١٩,٣% من الأصوات ليحظى بذلك بـ ١٧٩ مقعداً فى البرلمان الذى سيضم فى عضويته هذه المرة تسعة أعضاء مستقلين. أما باقى الأحزاب المشاركة فى الانتخابات، فلم يحظ أى منها ولو بمقعد واحد فى البرلمان بعدما أخفقت جميعا فى الحصول على نسبة الـ١٠% من اصوات الناخبين التى حددها الدستور كشرط للتمثيل الحزبى فى البرلمان التركى. غير أنه وسط هذا الفشل الذريع للأحزاب السياسية التركية، بما فيها الأحزاب الكبرى، كان هناك صعود طفيف لحزبين مغمورين أحدهما هو حزب الشاب الجديد الذى حصل على ٧,٢٥% من الأصوات بفعل شعاراته الجذابة التى تبعث الأمل فى نفوس الأتراك الذين حاصرهم الإحباط بشأن مستقبل بلادهم بسبب تردى أوضاعها الراهنة على مختلف الأصعدة، وثانيهما هو حزب ديمقراطية الشعب الذى يعد منبر أكراد تركيا السياسى، حيث حصل هو الأخر على نسبة ٦,٢% من الأصوات متقدما بنقطتين على لنتخابات عام ١٩٩٩، وهى نسبة عالية لهذين الحزبين، خصوصا إذا علمنا بأن حزب الطريق الصحيح بزعامة تانسو شيلر قد حصل على نسبة ٩,٥% من الأصواتو وحزب الحركة القومية بنسبة ٨,٧%.

وقد وضعت تلك النتائج التى كان لها وقع الزلزال داخل تركيا، نهاية سياسية لشخصيات كان لها دور مهم فى الحياة السياسية التركية لسنوات طوال، حيث هرع زعماء ورومو الأحزاب السياسية التقليدية الكبرى نحو تقديم استقالاتهم والإعلان عن

اعتزالهم للحياة السياسية. وكان رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي سباقا في هذا المسعى، حيث أعلن قبيل إعلان نتائج الانتخابات عن مسئوليته الكاملة إزاء ما لحق بحزبه، وأكد الاستقالة من رئاسة الحزب. كما أعلنت تانسو شيلر عن عدم ترشيح نفسها لرئاسة حزب الطريق الصحيح مرة أخرى بعد هذه الانتخاباتو بينما قرر مسعود يلماظ الانسحاب كليا من الحياة السياسية الرسمية، مع مواصلة العمل لالحاق تركيا بالاتحاد الاوروبى من خلال العمل النشط والدؤوب غبر منظمات المجتمع المدنى التركية.

ومن جهة أخرى، كان سقوط الرموز السياسية التقليدية الكبرى وانزواء أحزابها هو أحد وجهى العملة، حيث مثل صعود نجم أردوغان وبروز حزبه العدالة والتنمية الوجه الآخر للعملة ذاتها. فبعد أن كان مستبعدا من العمل السياسى وتقلد أى منصب مهم فى الحكومة على أثر اتهامه فى العام ١٩٩٨ بالتحريض على الكراهية الدينية، ثم سجنه لمدة أربعة شهور بعد أن قرأ قصيدة ورد فى بعض أبياتها، أن المساجد ثكناتنا والقباب خوذناو والمآذن حرابنا، والمؤمنين جنودناو علنا وعلى الملأ.

غير أن الحال قد تبدل واصبح اردوغان رئيسا للحزب السياسى الأول فى تركيا، كما نشط الرجل يصول ويجول فى أوروبا لحشد التايد لقبول عضوية بلاده فى الاتحاد الأوروبى، كما تلقى دعوة من الرئيس بوش لزيارة الولايات المتحدة. وفى مسعى من رفقاء حزبه لإضفاء الطابع الرسمى والحكومى على تحركات أردوغان ومساعيه، فقد تقدم حزب العدالة والتنمية خلال شهر ديسمبر (٢٠٠٢) باقتراح إلى رئاسة البرلمان التركى، يقضى بتغيير مواد الدستور أرقا م٧٦و ٧٧و ٧٨ بغرض إتاحة الفرصة لزعيم الحزب رجب طيب أردوغان حتى يتولى منصب رئاسة الوزراء بدلا من نائبه عبد الله جول* الذى شغل هذا المنصب عقب الانتخابات. وقد جاء هذا المقترح بتغيير المواد التى تحظر على أردوغان تولى منصب رئاسة الوزراء بعد ان قضى قرار الهيئة العليا للانتخابات بإلغاء الانتخابات البرلمانية فى مدينة (سيرت) بجنوب شرق البلاد، لعدم قانونية انتخاب مرشح مستقل هناك متهم بالنصب والاحتيال على الأتراك فى ألمانيا والذى يطارده البوليس الدولى (الانتربول)، وأدى تغيير المادة ٧٦ من الدستور التى تحظر على من أدين فى جرائم أيديولوجية تتصل بالمساس بمبادئ الدولة، ممارسة أى نشاط سياسى،

* ملحق رقم (١٤).

إلى منح أردوغان أحقية تولى منصب رئي الوزراء بعد تجاه الحكم الذى كان قد صدر بحقه فى العام ١٩٩٩.

هذا، ويعود فوز اردوغان وحزبه الساحق فى هذه الانتخابات إلى طبيعة الأوضاع القائمة التى خيمت على البيئة الانتخابية التركية قبيل الانتخابات من ناحية، ثم الأفكار والشعارات التى أطلقها أردوغان من ناحية أخرى، حيث أفضت الأوضاع الاقتصادية المتردية واستشراء الفساد المالى والإدارى إلى تفجر موجات استياء وسخط شعبى حادة ضد حكومة أجاويد، ومن ثم كان أى بديل يرفع شعارات إيجابية سيكون مرحبا به من جانب الشعب التركى الذى كان تواقا لمعاقبة حكومة فاشلة وفاسدة فى نفس الوقت، لذلك، اقتطع أردوغان وحزبه من نصيب الأحزاب التركية الأخرى فى الأصوات، حيث حصل على ٣٨% من القاعدة التصويتية لحزب الحركة القومية، و ٢٩% من القاعدة التصويتية لحزب الوطن الأم، و٢٢% من قاعدة حزب الطريق القويم، وما بين ١٥- ٢٠% من القاعدة التصويتية لحزب اليسار الديمقراطى.

علاوة على ذلك، كان أردوغان قد قدم نموذجاً مثالياً وناجحاً فى الإدارة والحكم إبان فترة رئاسته لبلدية اسطنبول حيث عرف عنه وقتها الصدق والنزاهة والاجتهاد، الأمر الذى أهله لكى يتبوأ مكانة هامة لدى الناخبين الذين وجدوا فيه المنقذ والخلص لبلادهم من أزماتها المزمنة والفساد المطبق عليها. كذلك، حظى أردوعان بنصيب وافر من التعاطف معه باعتباره ضحية للمارسات الفاسدة من جانب حكومة الثلاثى أجاويد، يلماز، بهجلى، عندما حرموه من العمل السياسى، ومن الترشيح للانتخابات البرلمانية على أثر اتهامه بالتحريض على الكراهية الدينية، وسجنه لمدة أربعة أشهر فى العام ١٩٩٨، حيث بدا أردوغان وقتها وكأنه شهيد الإسلام والحرية والنزاهة الذي اغتالته سياسيا يد الظلم والفساد. وجاءت شعارات أردوغان وحزبه، وتصريحاته المطمئنة بعد ذلك لتجعله يحظى بتأييد قطاع عريض من الجماهير التركية حتى من غير الإسلاميين، حيث أعلن احترامه للنظام العلماني ولحرية الأفراد، وعدم تشدده دينيا على اعتبار أنه يمثل نموذج الإسلام المعتدل والمستنير بعد أن تنصل من أفكار حزب الفضيلة الإسلامية المتشددة وسلك نهجا معتدلاً تحررياً يقوم على احترامه للدين الإسلامي وإيمانه بالمذهب العلماني في سياسة الدولة، ومما عزز تأييد العلمانيين له، اعتباره أن مسألة الحجاب لا تمثل أولوية بالنسبة له ولحزبه، وكانت الخطوة المهمة من جانب أردوغان هي ما أطلقه من تصريحات إيجابية فى حق الجيش التركي الذي أكد على أنه فخر للأمة التركية وأن

رجاله يقومون بواجبهم لمصلحة الدولة على خير وجه، وأبدى استعداده للتعاون معه لمصلحة البلاد.

وبهذه الصيغة الفريدة، نجح أردوغان في الحصول على أصوات مختلف الفئات والتوجهات السياسية والفكرية في البلاد، إذ حصل على أصوات معظم الإسلاميين والحركات الصوفية المنتشرة في ربوع البلاد، كما حصل على تأثير العلمانيين الذين اطمأنوا لتصريحاته وشعاراته المعتدلة والمتحررة إلى جانب نجاحه في تحييد المؤسسة العسكرية بعد أن كانت تدفع باتجاه محاصرة حزبه وتجميد نشاطه.

لقد أسفرت الانتخابات التركية عن وضع نهاية مؤقتة للصراع التقليدي بين الإسلاميين والعلمانيين، وأفسحت الساحة أمام تيار سياسي جديد يمثل مزيجا من الاتجاهين وهو مزيج نجح أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية في صياغته. وكانت قد برزت داخل التجربة السياسية الإسلامية آراء مختلفة بين قيادييها، خصوصاً بعد تجربة حزب الرفاه ، إذ انطلاقاً من هذه الفترة بدأت عملية المراجعة، أملتها شروط ترتبط بمستويات ثلاث[31]:

<u>المستوى الأول :</u>

مرتبط بالانطلاقة الأولى لهذه التجربة لسياسية، فإلى حد كبير لم تكن فكرة الدخول إلى المعترك السياسي بشروطه قد أخذت حقها من التبلور والإحاطة من حيثياتها المختلفة، وكان الاعتقاد لدى زعماء هذه التجربة أنها ولوج هذا المدخل يمكن أن يكون بوابة حقيقية لباقي المداخل الأخرى، فلم تكن باقي جوانب تصور التجربة السياسية قد اكتملت، وتركت عملية استكمالها لتتم داخل ميدان الممارسة والمعركة، وساحة الممارسة السياسية آنئذ محكومة بشروط معينة، وهامش التحرك فيها بالنسبة للتيار الإسلامي ضيق جداً.

قبلت التجربة السياسية الإسلامية الدخول في اللعبة الديمقراطية برغم هامش التحرك الضيق، وكانت في كل مناسبة تحاول تمطيط ذلك الهامش، وفعلاً نجحت في كثير من الأحيان في تحقيق ذلك، ولكن في المقابل كانت آلة الحظر والحل تلاحقها في كل مرة وحين، ولهذه العملية تكاليفها.

<u>المستوى الثاني :</u>

مرتبط بشراسة المعركة التي تجمع التيار الإسلامي بالتيار العلماني في تركيا، فالتيار العماني ليس تياراً بسيطاً وسهلاً، بل تيار قوى وخطير جداً، ويملك من الأدوات المادية ما لا يملكها التيار الإسلامي، كما هو محظوظ بالدعم السخي الذي يتلقاه من الخارج، وبالمساندة التي يتلقاها من المؤسسة العسكرية الحاكمة حقيقة داخل تركيا، فتزداد قوة المؤسسة العسكرية إلى قوته لتشكل جبهة موحدة ضده.

المستوى الثالث :

أغرى مواقف زعماء التجربة السياسية الإسلامية في ظل التجارب السالفة ضعف في تقدير بعض المبادرات والخطوات والمبادرات سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، هذه الخطوات جلبت على التجربة السياسية معارك جديدة، استنزفت جزء مقدراً من مجهوداتها وإمكاناتها، فإملت ضرورة تأمله واستخلاص العبر منها.

حزب العدالة والتنمية تحول ام استمرار في التجربة السياسية الإسلامية القديمة:

هناك شبه إجماع بأن التجربة الجديدة شكلت إضافة نوعية في التجربة السياسية الإسلامية بتركيا خصوصاً، وسيرورة في تطور تجربة الحركة الإسلامية عموماً، اتضح معها قدرة المشروع السياسي الإسلامي على إدارة صراعه مع خصومه، حيث أبدى كفاءة عالية ومرونة مقدرة في إدارة هذا الصراع مغلباً المصلحة الوطنية اكثر من تحقيق طموحاته السياسية. لا يمنعنا هذا الشعور من هذه التجربة ولدتها مناقشات ارتبطت معظمها بحيثيات عديدة أحاطت بالمستويات السالفة الذكر، وهي التي ألقت بظلالها على المواقف الجديدة التي تبناها قياديو التجربة الجديدة. التي نستطيع أن نقول عنها بأنها: تحول واستمرار في التجربة السياسية الإسلامية داخل تركيا، نعم هي تحول في جانب مواقفه التي أبداها تجاه قضايا حساسة داخل مجتمعة، قضية التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، قضية الحجاب، قضية صندوق النقد الدولي الذي أغرق تركيا في دوامة من الديون...

فإذا كانت مواقف التجارب السياسية الإسلامية الماضية من هذه القضايا والملفات قد طبعت بنبرة تعلوها مسحة التشدد، فإن نبرة الليونة والمرونة قد طبعت مواقف التجربة الجديدة. وتبقى مواقف الاثنين خيارات- لا تعدو كونها اجتهاد وتقدير- قدرها زعماء التجربتين اعتباراً للظرفية التي وجدت فيها.

أما من جهة اعتبار التجربة الجديدة استمرار فعنوانها المنطلقات التي انطلقت منها التجربة، وهي الرؤية الإسلامية، وأظن أن هذه الرؤية هي التي تحكم مقاربات التجربة الجديدة، وهي نفسها ظلت تحكم التجارب السابقة، ويبقى تنزيل مضامين هذه الرؤية خاضعاً لك مرحلة وظرفية.

إن الذى حصل عموماً فى التجربة الجديدة، هو ذلك التغير فى مواقف زعمائها الذى كما قلت سالفاً أملته شروط إعادة جدولة وترتيب الصراع- تجاه بعض القضايا الإشكالات، بحيث أظهر زعماء التجربة الجديدة ليونة مقدرة فى التعامل والتعاطى مع كثير من الإشكالات التي كانت وراءها معارك كبيرة ، ويتمثل ذلك فيما يلى :

١. السياسة الداخلية والخارجية :

إن حزب العدالة والتنمية الحاكم قد استطاع من خلال ثورة بيضاء وإيجابية رفع الهيمنة العسكرية عن السياسية بصورة تدريجية فى إطار مشروعه لتأهيل تركيا للأنضمام للأتحاد الأوروبى، فبدل القوانين المتعلقة بلجنة الأمن القومي وبسكرتاريتها قام الحزب بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة فسن العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية وشدد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء فى السجون أو فى مراكز الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد فى الحصول على المعلومات، وحق التعبير السلمي عن الرأى بجميع أشكالة، وحق الأقليات العرقية فى تعلم وتعليم لغاتها، فأصبح في الإمكان مثلا بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية، كما اصدر قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الانفصالى وغيرها. كل هذه الخطوات والإنجازات أظهرت أن حزب العدالة والتنمية المتهم بالرجعية لكونه ذا جذور إسلامية يتمتع بروح عصرية، أقرب إلى المدنية المعاصرة من جميع الأحزاب الأخرى وأنه أثبت هذا الأمر من خلال الواقع العملى وليس على المستوى النظرى وهو ما جلب ثناء العديد من الكتاب والمثقفين العلمانيين المحايدين[٣٢] .

بل إن القلة المسيحية التركية (أقل من ١%) أبدت سياسات حزب العدالة والتنمية، ففى أول يوليو٢٠٠٧ أكد الزعيم الروحى للأرمن الأتراك البطريرك "مسروب الثانى" الذى يقيم فى إسطنبول أن معظم المسيحيين الأتراك سيصوتون لصالح حزب أردوغان خلال الانتخابات التى جرت فى ٢٢ يوليو ٢٠٠٧ واعتبر مسروب- خلال

حواره مع مجلة "دير شبيجل" الألمانية حزب العدالة والتنمية أكثر اعتدالا فى تعامله مع الأقليات وأكثر أنتصافا للمسيحيين

وقال "حنا بيبيك" أحد الذين استطلعت "دير شبيجل" آراءهم : إن الحكومة قدمت الكثير لهم وتحظى بشعبية فى أوصاتهم لأنها تظهر لهم ولدينهم كل الأحترم، اما عميد أحدى القرى بيرك كارتون فرأى أن حزب العدالة والتنمية حاول ان يساعد الأقليات بينما أكتفت أحزاب أخرى بالكلام.

لقد ركزت الأحزاب العلمانية دعايتها الانتخابية على تخويف الجمهور التركى مما اسمته بأجندة سريه لحزب العداله والتنميه، تستهدف خصوصاً إلغاء العمانية وإحياء التراث العثمانى المتخلف.

بينما ركز حزب العدالة على ما حققه من إنجازات فاعلية على مستوى الأقتصاد والحريات العامة. راهن العلمانيون على الطبقة الوسطى والعليا التى يفترض أنها أكثر إلتزاما بالعلمانية، لكن هذه الطبقة أعطت أصواتها لحزب العدالة. قطاع الأعمال شهد خلال السنوات الخمس الماضية أزدهاراً لم يسبق له مسيل فى العقدين الأخيرين. والأكاديميون والمثقفون وكبار الأداريين لمسوا للمرة الأولى الفارق بين العيش تحت سطوة الجيش والمخابرات.

والعيش بحرية فى ظل نظام سياسى يحتضن الجميع. بالنسبة لهؤلاء واولئك فإن الازدهار الاقتصادى وضمان الحريات المدنية والحصانة الشخصية ضد قمع السلطة هو المعيار الأساس لصلاح الحكم أو فساده. ولعله من سوء حظ العلمانيين أن قيادة الجيش قد وقفوا إلى صفهم، وهو أمر يذكر الطبقة الوسطى بسنوات الحكم العسكرى السابق. خلال السنوات الثلاث الماضية كانت السوق التركية محطة بارزة للأستثمارات الخارجية، التى جاء معظمها من اوروبا وتحقق هذا بفضل ما فعلته حكومة السيد أردوغان لأبعاد العسكر عن الحياة العامه، وتطوير النظام القانونى وبيئة الأستثمار كى تتوافق مع المعايير الأوروبية. حين تولى حزب العدالة الحكم عام ٢٠٠٢، وكانت تركيا قد خرجت للتو من إنهيار إقتصادى شامل، لكن الحزب نجح فى إعادة إحياء الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة من خلال تشجيع الاستثمار المحلى والاجنبى. ولهذا أصبح الحزب حليفاً طبيعياً لقطاع الأعمال ولعامة الناس على السواء. لم ينجح حزب العدالة بسبب طابعهم الإسلامى، ولو كان الأمر كذلك لنجح حزب السعادة، الأقوى تمثيلا للتيار الدينى، والذى يضم أبرز

الشخصيات الأسلامية التركية، ولا سيما رفاق نجم الدين أردكان وتلاميذه. صوت الأتراك لحزب العداله لأنه نجح فى تقديم حلول ملموسه لمشكلات حياتهم اليومية، ولأنه نجح فى تأمين حرياتهم المدنية التى طالما خرقها النظام الأمنى الشديد القسوة. وليس من شك أن الطابع الإسلامى العام للحزب كان له دور مساعد، فالناس يقدرون الرجال المكافحين من أجل مبادئهم، والذين لم يكلفوا أنفسهم عناء التزلف إلى قادة الجيش كما أعتاد أسلافهم من رجال السياسة. الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية درس بليغ للحركيين والدعاة الإسلاميين: الديمقراطية هى الطريق الأمثل لخدمة الإسلام. خدمة الإسلام قد تتحقق بزيادة عدد المصلحين فى المساجد،لكنها ستكون اعمق وأبلغ أثراً إذا أصبح قائد لمسيرة مجتمع كامل كما هو الحال فى تركيا.

جرب الإسلاميون طرقاً عديده، مثل الثوره على الطريقة الإيرانية، والأنقلاب العسكرى على الطريقة السودانية، والحرب الأهلية على الطريقة الأفغانية، والعنف الأهوج على طريقة القاعدة وروافدها، ويظهر الآن واضحاً أن التجربة التركية هى الأكثر سلامه. نجحت هذه التحربة لأنها تخلت عن التقاليد القديمة وما يلحق بها من قيم ومعايير، وإلتزمت بالحداثه فى قيمها المؤسسة ونظام علاقاتها وأهدافها وأدوات عملها ومعاييرها الديمقراطية والقبول بالتعدد والمنافسة، والإلتزام بالكفاءة والانجاز كارضية للمكانة، والتعويل على المصلحة المادية لمجموع الشعب كمحور للعمل، والانفتاح على العالم وتشبيك المصالح معهم، والتطوير التدريجي للأهداف والوسائل، وقبول النقد. هذه كلها قيم الحداثة التى ينبغى لنا جميعا أن نتعلم درسها. سواء تعلق الأمر بعمل سياسى أو بأصلاح أجتماعى فأننا نحتاج إلى نموذج جديد، غير هذا الذى رافقنا طوال القرون لم نفلح معه، ولم يفلح فى أى مكان، التجربة التركية تشير بكل وضوح إلى فضل نموذج الحداثة السياسية على سواه. وهى تدعونا إلى الأعتبار أن كنا نرى فى دروس التاريخ عبره[٣٣] .

وعلى الصعيد الخارجي، رسم حزب العدالة والتنمية طريقه باعتماد سياسة السير باتجاه أوروبا على اعتبار أنها الطريق الأسلم لترسيخ المطالب الداخلية ولإعطاء تركيا دوراً أوسع وأقوى فى مجالات العلاقات الدولية، هذه السياسة الخارجية اعتبرها الحزب الأسلوب الأنجع لتقييد يد المؤسسة العسكرية ومحاولة تخليص الدولة من ايديولوجية لم تعد صالحة للقرن الواحد والعشرين.. ولتحقيق هذا الهدف استبعد الحزب من خطابه السياسى الخارجي والداخلى أى مادة أو عنصر أيديولوجي إسلامى قد يثير حساسية المؤسسة العسكرية أو أوروبا.. وعمد إلى تركيز الخطاب بأجمله على الحريات والانفتاح

والتأكيد على أنه من حق الفرد أن يؤمن بما يريد، كما هو حاصل فى أوروبا، ومن واجب الدولة أن لا تتدخل فى الإيمان الشخصى وتكتفى بممارسة دورها الحامى للحريات والأمن. وهكذا يتضح أن الحزب يحاول أن يجر تركيا من باب الحرية إلى إعادة اكتشاف هويتها، والتعلق بها، حيثما تسمح المناسبة.. أمام هذه السياسة المعتدلة التى اكتسبت الدعم الداخلى والخارجى، وجد المعسكر نفسه محاصراً بإنجازات الحزب وانفتاحه على الجميع، ولم يعد بوسع المؤسسة أن تتهمه بتمثيل تيار على حساب آخر، أو أيديولوجية على حساب أخرى. فالحزب كان أكثر إدراكاً لخطورة وضعه، ولذلك لم يفوت فرصة وإلا أكد فيها على أنه ليس حزباً إسلامياً إنما حزباً من الأحزاب التى تسعى للسلطة لرفعة شأن تركيا ورفعة مواطنيها. فالسياسة الخارجية استطاعت أن تحقق للحزب الدعم الخارجى، فمنحته القوة لإجراء تغييرات فى القوانين كان لا يحبذها العكسر مثل تعميق الحريات ومنح بعض الحقوق للأكراد وإلغاء عقوبة الإعدام. فتركيا فى ظل هذه السياسة أمام خيارين: إما أن تنجح فى دخول الاتحاد وتكون حققت بذلك انتعاشاً اقتصادياً وانفتاحاً على الحريات أو يرفضها الاتحاد، فلا تجد إلا هويتها الإسلامية التى طالما حاول التيار الكمالى طمسها بالحديد والنار وتزييف التاريخ، فى كلتا الحالتين، يكون قد حقق الحزب ما يطمح إليه وما عجز الإسلاميون عن تحقيقه على مدار تاريخ تركيا الحديث[٣٤] .

ومن خلال جملة الإصلاحات الكاسحة التى أجرتها حكومة أردوغان وأقرها البرلمان بهدف تأهيل تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبى، زادت الثقة فى الحزب داخلياً وخارجياً، ولقى إشادات عديدة فيما يخص إدارته لأوضاع البلاد التى سجلت تحسنا ملحوظا شمل الأوضاع الاقتصادية تحديداً، وتوج أداء "العدالة والتنمية" بفوز أكبر فى الانتخابات المحلية التى جرت فى شهر مارس ٢٠٠٤ وأثبت انه ليس ظاهرة عابرة فى الحياة السياسية التركية، وأحسن تجميل صورته كحزب ديمقراطى محافظ، وحقق إنجازا كبيرا فى المعركة الدبلوماسية حول قبرص بقبول خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان لحل المشكلة القرصية، وتصويت القبارصة الأتراك لصالحها فى الاستفتاء الذى جرى فى أبريل ٢٠٠٤ حولها فى حين رفضها القبارصة اليونانيون لتمحو تركياو ومعها القبارصة الأتراك صورة المتعنت الرافض للسلام، وتتلبس هذه الصورة الطرف الاخر لأول مرة، ويبدأ أن أردوغان وحزبه أخرسا معارضى خطة أنان داخل تركيا بهذا الانتصار الذى جاء محصلة جهد دبلوماسى، وزكاء سياسى،وقدرة على اقناع الجيش

بخيار كانت تحوم حوله شكوك كثيرة واتهامات ببيع قضية وطنية ومزايدات من المعارضة لا آخر لها .

٢. الاصلاحات الاقتصادية :

كان تردى الاقتصاد التركى وما صاحب ذلك من تدهور في أوضاع البلاد الاقتصادية وسببا مباشراً في اشتداد وطأة الأزمة السياسية في تركيا، ومن ثم انهيار حكومة بولنت أجاويد وسقوطها. حيث أشارت الأرقام إلى عدة حقائق وأمور مفزعة، إذ تراجع الناتج القومى الإجمالي من ١٩٤ بليون دولار مع تسلم حكومة أجاويد مهام عملها إلى ١٤٨ مليار عند سقوطها، كما انخفض معدل النمو السنوى من ٨,٣% إلى ٩,٤% تحت الصفر، ارتفع الدين الداخلى والخارجى من ١١٤,٦ بليون دولار نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٣٠٥ بليون دولار خلال العام ٢٠٠٢، إضافة إلى ١٢٠,٥ بليون دولار أخرى كانت فوائد لهذه الديون، الأمر الذى أدى إلى فشل برامج الإصلاح الاقتصادى التى كانت تتم بالتعاون مع صندوق النقد الدولى وحصلت بمقتضاها أنقرة على ١٦مليار دولار كقروض ومساعدات اقتصادية. وبالتالى، ازدادت الأوضاع المعيشية في البلاد سوءاء، حيث أغلقت ٤٢٠ ألف مؤسسة تركية أبوابها، وفقد مليونا شخص وظائفهم ليرتفع عدد العاطلين عن العمل من مليون و ٣٦٣ألف إلى مليونين و ٣٣٥ ألفا ولينخفض مستوى معيشة المواطن المواطن التركى بنسبة ٢٠٠% على الأقل. ومع استمرار أنشطة الفساد المالى والإدارى وعمليات تهريب الأموال للخارج حتى وصل إجمالى المبالغ المهربة خلال العامين الأخرين فقط ١٢ مليار دولار، انزلق سعر صرف الليرة التركية إلى الحضيض بعد أن أصبح الدولار الواحد يعادل ما قيمته ١,٥ مليون ليرة. الأمر الذى أفضى إلى بروز موجة من الاستياء الشعبى العام والسخط الشديد على حكومة بولنت أجاويد التى لم تنج من الفشل مثلما لم تسلم من الوقوع في براثن الفساد المالى والإدارى[٣٥] .

فيما حقق الاقتصاد التركى في السنوات الخمس الأولى لحكم "العدالة والتنمية" سلسلة من الإنجازات اللافتة للنظر التى لم تكن في حسبان المحللين الاقتصاديين، حيث نجح في الخروج من عنق الزجاجة بعد الأزمة الاقتصادية التى عصفت به بداية الألفية الثانية، وفى هذا الإطار تأتى عملية إعادة هيكلة بنيته التحتية ورفع قدراته التنافسية على الصعيد الدولى، بالإضافة إلى نجاح الحكومة التركية في إصلاح الموازنة العامة والحفاظ

على استقرارها من أجل إعادة كسب ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية فى قوة وعافية الإقتصاد التركى.

وقد استطاع على بابا جان وزير الأقتصاد فى حكومة حزب العدالة والتنمية- والذىتولى الوزارة وعمره فقط ٣٥ عاماً- خلال أربع سنوات أن يقود سفينة الاقتصاد التركى إلى بر الأمان، وقد تحدث عن الإنجازات الكبيرة التى حققتها الحكومة فى مجال الاقتصاد والتى عجزت الحكومات التركية المتعاقبة طوال أكثر من ٥٠عاماً عن تحقيقها ، ومن أهمها: أن الناتج القومى الترى وصل فى عهد حكومته إلى ٤٠٠مليار دولار، بينما كان قبلها ١٨٠فقط ، والصادرات وصلت على ما يقرب من ١٠٠ مليار بعدما كانت قبلها ٣٦فقط ، ومتوسط دخل الفرد السنوى وصل إلى ٥٥٠٠ دولار ، بينما كان قبلها ٣٠٠٠ فقط، ونسبة الفوائد انخفضت إلى ٢٠% بعدما كانت قبلا أكثر من ٦٠%، ومعدل التضخم خفض إلى ٩%، بعدما كان قبلها أكثر من ٣٠%، ونسبة الديون انخفضت من ٩٠% إلى ٥% من الناتج القومى مما أعادها للمعايير الدولية، اما الحرب على الفساد فقد وفرت ما ارب من ١٠٠ مليار دولار دخلت الخزينة العامة لصالح مشروعات للشعب التركى، أما معدلات النمو الاقتصادى وهو المعيار الذى يدل على قوة الاقتصاد قد تراوحت فى عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بين ٧ – ٩% وحجم الاستثمارات الاجنبية وصل عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠مليار دولار، ارتفاعاً من ١,١ مليار فقط عام ٢٠٠٢، فيما زادت عائدات السياحة من ٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٦,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ أى بنسبة الضعف[٣٦] .

ومع نهايات عام ٢٠٠٥ والشهور الأولى لعام ٢٠٠٦ بدا أن حكومة أردوغان ناجحة إلى حد كبير في مواجهة كارثة انفلونزا الطيور برغم طابعها المركب الذى يختلط فيه ما هو إنسانى بما هو اجتماعى واقتصادى وثقافى بل وسياسى، فضلا عن عامل المفاجأة ليس فى ظهورها ولكن فى انتشارها السريع فى جهات البلاد الأربع، واختلاط ذلك بتهويل وفتاوى بعضها بعيد حتى عن الحقائق العلمية، كما أن الاهتمام العالمى والإقليمى بالقضية جعل منها عامل ضغط على الحكومة، ولا يخلو الأمر من مترصدين فى الداخل والخارج يتمنون الفشل لها بعد أن أفلتت سالمة غانمة من مأزق ومشكلات أخرى..

وأول ما يستلفت الانتباه فى تعامل حكومة أردوغان مع الكارثة تبنى نهج الشفافية بالإعلان عن حالات المصابين بالمرض والمحافظات التى تصل إليها تباعا، دون تهويل أو تهوين حيث بدا أنها مدركة لحساسية المسألة وأن مدى قدرتها على اتخاذ الإجراءات المناسبة معيار قوى لأهليتها للحكم، ولم يلجأ أردوغان نفسه لأسلوب يسود كثيرا فى بلدان العالم الثالث وهو أن كل شئ على ما يرام ولا داعى للقلق وأن مواطنينا بخير! ولعل هذه الشفافية هى التى قادت إلى شهادة حسن سير و سلوك فى التعامل مع المرض من منظمة الصحة العالمية التى أبدت رضاها عن جهود السلطات فى مواجهة الكارثة وارتياحها لمستوى التعاون المشترك فى قضية ذات أبعاد دولية. ومما يحسب لحكومة أردوغان استجابتها لاقتراح بعض رجال الأعمال لعقد مؤتمر اقتصادى لإعداد خطة للتعامل مع التأثيرات السلبية للمرض خاصة على قطاعى إنتاج اللحوم والسياحة، واحتمال تعاظم الخسائر الناجمة عن توقف تصدير الدجاج وامتناع معظم الاتراك عن تناول لحومها، وسط حالة الزعر الى اجتاحت البلاد انتقال المرض. والملفت للنظر مشاركة جمعيات رجال الأعمال فى المؤتمر جنبا إلى جنب مع الوزراء المعنيين بالكارثة فى الحكومة، وهو دليل على إدراك هذه الحكومة بأن دور الدولة لم يعد جامعا مانعا كما كان فى الماضى سواء فى القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية أو كل ما يمس حياة المواطنين بشكل عام، فلا تفرد بالقرار فى التعامل مع كارثة ذات بعد وطنى(٣٧).

وقد سجلت بورصة اسطنبول أرقاماً قياسية بعيد افتتاحها غداة نتائج الانتخابات العامة فى البلاد فى يوليو ٢٠٠٧ وتقدم حزب العدالة والتنمية الحاكم على منافسي. وارتفع المؤشر لأبرز مئة شركة كبرى فى بورصة اسطنبول ٤% وقال الخبير الاقتصادى احمد اينسل من جامعة غلطة سراى فى اسطنبول إن "حزب العدالة والتنمية يطبق سياسة اقتصادية ليبرالية تقوم على تقليص النفقات واحتواء التضخم مع تجنب زيادات كبيرة فى الأجور وارتفاع فى النفقات الاجتماعية، وهذا يثير ارتياح الجهات الاقتصادية".

وأكد وزير المال التركى كمال اوناكيتان أن حكومة حزب العدالة والتنمية التى أعيد انتخابها "ستمضى قدماً فى الإصلاحات الهيكلية وعمليات التخفيض وستلتزم بأهدافها الخاصة بالموازنة، ولن تتنازل عن شئ فى ما يتعلق بالانضباط المالى" وأنجزت حكومة حزب العدالة والتنمية فى الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ عمليات تخصيص ضخمة جلبت استثمارات أجنبية قياسية إلى البلاد. وقال اوناكيتان إن ذلك سيستمر خلال فترة الولاية

الثانية للحكومة، لأنها تشكل دعامة أساسية لبرنامج أنقرة للإصلاح الهيكلي، مشيراً إلى أن "مواصلة البرنامج الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الوتيرة نفسها وكذلك التصميم على المزيد من تخصيص الشركات" (٣٨) .

كل هذه الإنجازات على مستوى السياسة الداخلية والخارجية والأصلاحات الاقتصادية التي لم تتحقق لتركيا على مدى عمر الجمهورية طوال ثمانية عقود، دفعت المواطنين الأتراك على اختلاف توجهاتهم إلى التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التي جرت في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧، حيث حصل حزب أردوغان الحاكم منذ نحو خمس سنوات على ٤٦,٤ في المئة من الأصوات في الانتخابات. وفي اشارة إلى أهمية هذا الاداء، قال اردوغان: " انها المرة الثانية فقط في خمسين سنة ينجح حزب حاكم في تحسين مواقعه في انتخابات". وبحسب النتائج، سيشغل حزب العدالة والتنمية ٣٤٢ مقعداً من أصل ٥٥٠ في البرلمان، ما يفوق النصف بفارق كبير.

ومن المفارقة ان عدد نواب حزب العدالة والتنمية انخفض رغم ارتفاع نسبة لأصوات التي حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٢ بنسبة ١٣% وذلك نتيجة عودة قوة ثالثة هي حزب العمل القومي إلى البرلمان وحصوله على ١٤,٢ في المئة من الأصوات (اى ٧١ نائباً) إلى جانب نواب أكراد ترشحوا كمستقلين وعددهم يقارب ٢٥، وحصل حزب الشعب الجمهوري (اجتماعي ديموقراطي) وهو حزب المعارضة الرئيسي المؤيد للعلمانية، على ٢٠,٨ في المئة من الأصوات، اى بفارق طفيف عن ادائه في انتخابات ٢٠٠٢.

وكانت الحملة الانتخابية التركية قد بدأت قبل ٢٢ يوليو، ومنذ بداية ٢٠٠٧ ورفع شعار تهديد الوطن بالضياع. ولوح كثر باحتمالات دامية، وتحالفات حكومية جديدة واغتيالات، وعنف، وشاركت صحف من مشارف متفرقة وكتابها، في الدعاية الانتخابية تلك. ورمت دعاية سياسية رخيصة إلى تشويه صورة حزب العدالة والتنمية، وإحراجه، وإطاحته، قبل الاحتكام إلى الانتخابات المبكرة. وتعاظمت شراسة الحملة وقذارتها مع اقتراب تاريخ ٢٢ تموز، وهددت المؤسسات الديموقراطية بمؤسسات الدولة، ولكن هذا كله اصبح جزءاً من الماضي، ودفنت صناديق الاقتراع الأحقاد والمؤامرات. وأحرز حزب العدالة والتنمية فوزاً منقطع النظير. ولسترجع من وقفوا وراء تلك الحملة الشعواء صوابهم. فالنصر الذي أحرزه الحزب إنما معناه أن تركيا لا تعاني اتعس ايامها على

خلاف ما أشاعوا. وليست مهددة بالانقسام، على خلاف ما ادعوا. وليس السعى إلى دخول الاتحاد الأوروبى مصيبة وعمالة للغرب، بل هو مشروع سياسى، واستراتيجية يجب الالتزام بها. فمن الخطأ احتقار المتدينين والأكراد وإهانتهم. والشعب متمسك بالديموقراطية، وهذه ليست ترفاً يمكن الاستغناء عنه.. فهذا ما تعنيه نتائج الانتخابات، وهذه أضعفت الأحزاب التى كانت تعتمد تلك الأكاذيب، وتروج لها قبل الانتخابات، واتخذتها دعاية انتخابية. فمن اجل الاحتفاظ بالسلطة وكسب ثقة الشعب فيك، عليك أن تكون مصلحاً متحدداً، منفتحاً على العالم، ومتمسكاً بالديموقراطية والشفافية. وقبل ذلك، وفوقه، عليك ادارة دفة الاقتصاد إدارة حصيفة. فالديموقراطية، إذا لم تشبع البطون الخاوية، لا فائدة منها والحق أن حزب العدالة والتنمية استفاد من الظلم الذى وقع عليه جراء منعه من انتخاب عبد الله غول، وزير الخارجية، رئيساً للجمهورية ولكن حزب العدالة والتنمية لو أساء إدارة الاقتصاد لما أيده الناخبون، فالنجاح الاقتصادى هو الأساس. ونجاح حزب الدالة والتنمية مرده إلى نجاحاته السياسية والاقتصادية وحسن إدارته لأزمته مع القوى المعارضة له فى الدولة. وتوضح نتائج الانتخابات ان الضحك على الشعب أو خداعه مستحيل. وكذلك فرض الوصاية على عقله، وإلباس المصالح الحزبية لباس سياسة الدولة. وأرجح دليل على هذا ثبات اصوات حزب الشعب الجمهورى على حالها ونسبتها. وحصول حزب الحركة القومية- وهو كان يأمل فى الانفراد بالحكم على ثلث اصوات حزب العدالة والتنمية. ولعل اقسى الاتهامات التى وجهت إلى حزب العدالة والتنمية هى تهمته بإهمال محاربة الإرهاب، وتراخى تعامله مع القضية الكردية الذى ادى إلى تعاظم هجمات حزب العمال الكردستانى على الناخب الكردى بجنوب شرقى تركيا، وأمسى أمل الأتراك الوحيد فى ضمان وحدتهم..

فهو وحده جمع ولاء المحافظات التركية من دون استثناء. ولم يقتصر الاقتراع له على منطقة دون أخرى. فحل ثانياً فى المحافظات التى لم يتصدر فيها. وعلى هذا، فهو راسخ فى المحافظات كلها. وهذا مرآة إجماع يربط الأتراك بعضهم ببعض، ويرعى وحدة الدولة السياسية. ولا شك فى ان رئيس الوزراء متمسك بوعده الذى قطعه، فى أول خطاب له بعد إعلان النتائج، باحترام رأى من لم يقترع لحزبه. ولكنه، فى الوقت نفسه، يتوقع من هؤلاء ان يدركوا اللعبة التى حيكت من اجل استمالة أصواتهم. ولا شك فى أن امام أردوغان كثيراً من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحتاج إلى حلول. فعلى رغم الفوز الكبير، يضطر اليوم حزب العدالة والتنمية أكثر من ذى قبل إلى

التفاهم والتفاوض، ولا يجوز أن ينفرد برأيه. وأهم ما جاء في كلمة أردوغان الأولى انه يرفض اعتبار نتائج هذه الانتخابات انتقاماً، أو ثأراً للظلم الذى لحق بحزبه من جانب بعض القوى، وإنما انتصارا للديموقراطية(٣٩).

وباختصار شديد يمكن ايجاز أسباب توجهات الناخب التركى فى عدة نقاط، أبرزها بطبيعة الحال أن تصويت الناخبين هو تصويت على انجازات حكومة العدالة اقتصاديا وماليا وهو ما تشهد عليه التقارير الدولية والمنظمات العالمية والقوى المعنية داخل الحدود التركية نفسها إلى جانب أنه تصويت على الأسلوب السياسى لممارسة السلطة برغم الانفراد بها وتوظيف ذلك فى انتزاع المزيد من الحقوق والحريات بصورة موازية لتقليص الصلاحيات الكبيرة التى كانت القيادة العسكرية تحتكرها لنفسها تحت عنوان حماية الإرث العلمانى لمصطفى كمال أتاتورك. كما يمثل ذلك تصويتا على المرونة البعيدة المدى التى مارسها أردوغان وحزبه في التعامل مع الطلبات الأوروبية التى بدت تعجيزية تجاه حزب خليفته وتوجهاته الإسلامية وحتى أمكن وضع الاتحاد الأوروبى نفسه أمام خيار نهائى بصدد طلب الانضمام إليه قد يتحقق فى زمن ما برغم العراقيل والاستفزازات الأوروبية، اضافة إلى أن التصويت هو بمثابة تصويت على السياسة التى اتبعها أردوغان وحزبه اقليميا وعالميا وسط مسلسل أحداث كان يمكن أن يجر تركيا إلى سلسلة الحروب الأمريكية ما بين أفغانستان والعراق، والتى اكتشف حلفاء واشنطن الأخرون متأخرين بالمقارنة مع تركيا أنها لا تصنع سلما ولا أمنا ولا تجلب حرية ولا ديمقراطية، ناهيك عن تدمير استقرار المنطقة المجاورة لتركيا نفسها..

وحقيقة الأمر أن تجربة حزب العدالة في السلطة غنية بالمنجزات وهذا ما يجعل عمليات استطلاع الرأى ترجح أن يكون الفوز حليف هذا الحرب بما يمكنه وفق النظام الحزبى والانتخابى أن يشكل الحكومة المقبلة بمفرده أيضا، ويمكنه إن أراد أن يكون رئيس الدولة القادم من بين صفوفه، ولا يفوتنا في هذا ملاقام أن نعرج إلى مفردات المنهج التكتيكى الذى اعتمده أردوغان وحزبه فى هذه المعركة الانتخابية، معتمدا على أربع آليات هى التقرب من بعض القوميات وترشيح عشرات النساء من غير المحجبات واستقطاب رجال الأعمال لقوائم حزبه، وأخيرا المناورات السياسية التى اعتمدها فى تصريحاته الانتخابية حيث اتفق خبراء بالشأن التركى على أنها تعزز فرصة فى الفوز بالأغلبية المطلقة فى البرلمان. ويأتى تقربه من بعض القوميات فى مواجهة حزب الشعب الجمهورى المعارض المعروف بموقفه المتعنت المعادى للأقليات خصوصا الكردية،

أضف إلى ذلك دفعه بنحو ٦٣ سيدة غير محجبة في قوائمه الانتخابية في مختلف مدن تركيا بما يعادل ١١% من إجمالي مرشحيه، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ تركيا على صعيد ترشيح حزب هذا العدد من النساء في انتخابات تشريعية، وهي إشارة واضحة من حزب العدالة في مواجهة معارضيه من كونه يرغب في تنفيذ أجندة خاصة بأسلمة البلاد..

إن استقطاب العديد من رجال الأعمال على قوائمه، فهو خير دعاية لاستثمار حالة الاستقرار والتقدم الاقتصادي الذي حققته حكومة أردوغان الحالية، وهو ما أدى إلى التفاف قسم كبير من رجال الأعمال حولها، كما أن ترشيح عدد كبير من رجال الأعمال على قوائم العدالة يتضمن رسالة للناخب التركي نفسه مؤداها أن الحزب ما زال متمسكا بمواصلة مسيرة النجاح على صعيد النهوض بالاقتصاد وأن انتخابه هو ضمانة للحفاظ على المكاسب التى حققتها حكومة أردوغان الحالية. وفيما يتعلق بأمر المناورات السياسية في تصريحاته وخطاباته الشعبية، فيكفي أن ننظر بعناية إلى تصريحه الخاص بانسحابه من الحياة السياسية حالة عدم حصول حزبه على السلطة منفرداو وهو ما اعتبره المحللون السياسيون تكتيكا انتخابيا رابعا لأنه ينطوى على مناورة سياسية كبيرة، فهي من جانب دعوة ملحة لأنصاره على ضرورة المشاركة في عملية التصويت إذ يخشى على ما يبدو أن ينتشر مثل هذا الاطمئنان لدى ناخبي حزبه ويكون له مفعول عكسي فيمتنع فريق كبير منهم عن التصويت. أضف على ما سبق شن هجوم على أبرز منافسيه حزب الشعب الجمهوري، بمحاولة تصدير صورة ذهنية عنه مؤداها أنه سخر القضاء مع بقية العلمانيين لاستصدار قرار يخالف الأعراف القائمة باشتراط حضور ثلثي أعضاء البرلمان جلسة التصويت على المرشح لرئاسة الجمهورية لعرقلة انتخاب مرشحه عبد الله جول رئيسا للجمهورية، ويرى الخبراء أن ما سبق يمثل خطوات تكتيكية مناسبة جدا في الحملة الانتخابية باعتبار أن حزب العدالة هو بالفعل من يمثل التيار السياسي الساعي لتكريس الحريات والتوسع فيها في مواجهة التدخلات المستمرة للجيش في الحياة السياسية. وعلى الرغم من أن نتائج كل الاستطلاعات تشير إلى فوز حزب العدالة الحاكم بأغلبية مطلقة، غير أن الواقع يشير أيضاً إلى أنه صعوبات جمة ستؤدى حتما إلى استمرار حالة الأزمة السياسية في البلاد إلى ما هي عليه دون تغيير[٤٠] .

ثالثاً : براجماتية الأحزاب الإسلامية

اعتمدت الأحزاب الإسلامية فى ممارساتها السياسية- من داخل الحكم أو خارجه- على المنهج "البراجماتى" والانتهازي فى أسلوب عملها، سعياً إلى تحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، ولعبت على التناقضات السياسية فى الساحة التركية، واتبعت كافة الوسائل وصولاً إلى غاياتها، على النحو التالى :

١. تغير أسلوب الدعاية الانتخابية :

جدير بالملاحظة ذلك التحول الذى بدا واضحاً فى سلوك حزب الرفاه سواء فى دعايته الانتخابية أو فى تصريحاته ومؤتمراته، فغدا أكثر جدية فى إصراره على التعددية الحزبية ومحاولة التأكيد دائماً على إيمانه بوجوب العمل السياسي ضمن الإطار العمانى للدولة، وكذلك جهوده الدائبة لتحويل نفسه إلى "حزب شعب" بدلاً من حزب "فئة" بعينها، وهو فى مسعاه ذلك، أسدل الستار على محاولاته السابقة فى التغيير الجذرى للمجتمع التركى.

وبذلك أراد الرفاه أن يلعب اللعبة السياسية الديمقراطية، جنباً إلى جنب مع الأحزاب العلمانية التى تزاحمه على كسب ود الجماهير التركية المختلفة المشارب والمذاهب والمتنوعة طبقياً، فقد تخلى عن الذهنية الانقلابية والثورية، وعمل على التحويل السلمى المتدرج للمجتمع بما يؤدى فى نهاية المطاف إلى السيطرة على الدولة، أو على الأقل المشاركة فى الحكم، فضلاً عن القيام بالتحويل الإصلاحى للمجتمع، ونبذ المواجهة الأيديولوجية المباشرة مع الدولة العلمانية ونبذ التطرف والعنف والإرهاب.

٢. إدارة المحليات :

أثبتت تجربة الإدارات المحلية "البلديات" التى ترأستها الأحزاب الإسلامية (السلامة- الرفاه- الفضيلة- العدالة والتنمية) أن هذه الأحزاب تكيفت بمرور الزمن مع تطورات الأحداث، فهى لم تفرض ثقافتها وتوجهاتها على المواطنين الأتراك، فلم تحاول فرض الحجاب أو منع الخمور أو إغلاق الأندية الليلية، وفى ذلك دليل على أن السياسة التى ابتعتها الحزاب الإسلامية لم تكن تطمح إلى تغيير انقلابى لا تقبله أكثرية المجتمع

التركي، وإنما عمدت إلى استقطاب قطاعات أخرى من المجتمع للاقتناع بأفكارها- التي تدعو لها دون أن تفرضها- من خلال إدارتها للمحليات.

وقد أولى حزب السلامة في فترات ائتلافاته الحكومية وإدارته لبعض المحليات، أهمية كبرى لما أطلق عليه "النهضة المعنوية" فقد زاد عدد مدارس الأئمة والخطباء، والمعاهد الإسلامية، ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، وبينما نجح في جعل مادة الأخلاق إجبارية في المدارس، تلافى حظر المواد الدينية بالمدارس الحكومية المنصوص عليه قانوناً، وجعل تدريس مادة الأخلاق يقوم به مدرسون تلقوا تعليما دينياً، ويمكن تقييم هذه الأنشطة، بأنها بمثابة تأسيس "البنية التحتية" في المجتمع التركي، لمناصرة الفكرة الإسلامية.

وعلى الصعيد الداخلي أيضا، اتخذ أربكان- في فترة ائتلاف الرفاه- خطوات مبدئية على طريق محاربة الفقر والفساد الأخلاقي، تمثلت في رفع الأجور ومحاربة الدعارة، من خلال توفير فرص عمل للراغبات في ذلك من المومسات في العمل الشريف، وتوفير المسكن المناسب لهن، ومساعدتهن في الإستقرار، ومساعدة الراغبات منهن في الزواج، وحظر أندية القمار ومنعها من مزاولة أنشطتها.

ونسي حزب السلامة أنه اعتمد في ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري- عقب انتخابات ١٤ أكتوبر ١٩٧٣- على مبادئ أساسية متبادلة، وسعى لتطبيق برنامجه فحسب، ومثال ذلك، موضوع العفو العام الذي شمل جرائم الفكر والاعتقاد، والذي كان يحتل مكاناً في بروتوكول الائتلاف، فعندما جاء هذا الموضوع إلى جدول أعمال البرلمان، صوت بعض أعضاء حزب السلامة ضد المادة الخامسة التي تقضي بأن يشمل العفو أصحاب الأفكار اليسارية، وبالطبع هذا الموقف، بجانب الخلل الذي أظهره في برنامج الحكومة، فقد شكل خلافاً كبيراً ضد حزب السلامة في مسألة حرية الفكر والإعتقاد والسلام الداخلي، الأمر الذي يثبت أنه حزب "برلجماتي" و"نفعي" إلى حد كبير.

٣. الأداء الإقتصادي والسياسي :

القراءة السياسية لواقع الأوضاع في تركيا، رغم قصر المدة التي تولى فيها حزب الرفاه "الإسلامي" زمام الأمور في تركيا، تعكس عدداً من النجاحات لحكومة أربكان على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فقد استهدف الحزب إصلاح الاقتصاد التركي، الذي كان

يعانى من ازمات مستعصية، من تضخم فى سوق المال، وغلاء مستمر إلى جانب استنزاف موارد الدولة فى الصراع مع حزب العمال الكردستانى فى جنوب وشرق البلاد.

سعى الرفاه إلى تحسين آداء الاقتصاد التركى، ولم يكتف بهذا فقط، بل زاد من رواتب المكسريين، وربطها بسعر صرف الدولار الأمريكى، لحمايتهم من التضخم باعتبارهم من اصحاب الدخول الثابتة، كما نجح الرفاه- أثناء رئاسة زعيمه نجم الدين أربكان للحكومة- فى تخفيض الديون المتراكمة على بلاده من ٣٨ إلى ١٥ مليار دولار.

٤. العلاقات مع الدول العربية والإسلامية :

عمل أربكان على إحداث تغيير فى توجه السياسة الخارجية التركية نحو مزيد من العلاقات مع الدول الإسلامية، دون الحد من علاقات تركيا مع الدول الغربية، فقد سعى إلى تحقيق أحد أهداف حزبه الكبرى، وهو إقامة جسور من التعاون الاقتصادى والثقافى مع الدول الثمانية الإسلامية، بعد قيامه بزيارة عدد من الدول الصناعية بآسيا، وضمت هذه المجموعة: تركيا، ومصر، وإيران، وباكستان، وبنجلاديش، وإندونيسيا، وماليزيا، ونيجيريا، وعقد أول اجتماع لها على مستوى رؤساء الحكومات باستنبول فى ١٤ يوليو ١٩٩٧، وأشار أربكان أن هذه المجموعة تشكل قوة كبيرة، يتجاوز عدد سكانها ٨٠٠مليون نسمة، وحجم تبادلها التجارى ٤٠٠ مليون دولار.

ورغم الضغطين الداخلى والخارجى (الأمريكى تحديداً) قام أربكان بزيارة إلى إيران فى ١٠ أغسطس ١٩٩٦ على رأس وفد رسمى، يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال، وقام بتوقيع صفقة مع طهران، وصفت بأنها من صفقات العصر، حيث وصلت قيمتها إلى نحو ٢٠ مليار دولار، تقوم إيران بمقتضاها بتزويد تركيا بكميات هائلة من الغاز على مدى ٢٢ عاماً، لسد العجز فى الطاقة الذى تعانى منه تركيا.

وفى نفس جولته الخارجية الأولى- وعقب زيارة طهران- زار أربكان ثلاث دول إسلامية أخرى، وهى باكستان، وإندونيسيا، وماليزيا، بالإضافة إلى سنغافورة.

وفي خطوة تصعيدية أخرى مع أمريكا، قام وفد من رجال الأعمال الأتراك بزيارة إلى بغداد للإجتماع مع مسئولين عراقيين، وكانت هذه الزيارة هي الثانية، التي يقوم بها ممثلون لقطاعات الأغذية والأدوية التركية للعراق في عهد الوزارة الرفاهية.

وفي تحد آخر، وفي معرض تخفيفه من حدة رد فعل الدول العربية على الاتفاقات التي عقدتها تركيا مع إسرائيل، وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية، بدأ أربكان في ٢ أكتوبر ١٩٩٧ جولة أخرى إلى مصر وليبيا، على رأس وفد ضخم جداً ضم نحو ٧٠٠ شخص. فضلاً عن أكثر من ٥٠ صحفياً وإعلامياً تركيا، ضم هذا الوفد بجانب أعضاء الحكومة سياسيين وبرلمانيين كباراً، وأصحاب رؤوس أموال من خارج حزب الرفاه، ومن ذوي الاتجاهات العلمانية المتشددة وأنصار الأتاتوركية، الذين ينظرون إلى الدول العربية، باعتبارها بعيدة عن التطور والحضارة.

والتقى أربكان مع الرئيس مبارك، وسلمه رسالة من نظيره التركي سليمان ديميريل، وتناولت محادثاته مع الرئيس تنشيط التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث كان حجم التبادل التجاري يبلغ وقتها نحو ٤٥٧ مليون دولارو ووعد أربكان بتقوية العلاقات الاقتصادية مع مصر، وحاول التقليل من أهمية الاتفاقات التركية مع الدولة العبرية.

ورغم أهمية زيارة أربكان لمصر، إلا أن محطته التالية في الجولة، أي ليبيا طغت على ما عداها، بفعل الانتقادات الأمريكية لها، فضلاً عن الانتقادات من القوى العلمانية في تركيا، خاصة مع قيام الزعيم الليبي معمر القذافي- وفي حضور أربكان- بالهجوم على سياسة تركيا، الخارجية، متهماً إياها بالتعاون مع "العدو الصهيوني" إلا أن اربكان نجح في استعادة زهاء مليارى دولار ديوناً قديمة لبلاده على ليبيا.

وهكذا نجح أربكان في تجسير الفجوة بين تركيا وعدد من أهم الدول العربية والإسلامية والانفتاح على شعوبها، وفي نفس الوقت حافظ على العلاقات الطبيعية بين بلاده والدول الغربية- دون تدهور- بل إنه نجح في الحصول من الولايات المتحدة الأمريكية على تنازلات هامة، عندما قبلت الأخيرة بشروط الحكومة التركية المتشددة من أجل استخدام الولايات المتحدة للقواعد العسكرية التركية.

لقد شكلت الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف حسين عام ١٩١٦ فراقا بين الأتراك والعرب. حدث ذلك بعد أكثر من خمسة قرون جمعهما خلالها الحكم العثماني

والخلافة الإسلامية، منح هذا الانفصال القوميين الأتراك فرصة توجيه الاتهامات بالخيانة إلى العرب بسبب تعاونهم مع الإنجليز ضد العثمانيين، كما شكل فرصة جيدة لمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك من أجل تحقيق حلمه في إنشاء دولة قومية علمانية غربية الطباع والتوجه، ومنذ ذلك الحين ارتبطت في أذهان الكماليين صورة سيئة نمطية عن العرب والمسلمين.

ومن هنا يمكن الربط بين توجهات الأحزاب السياسية في تركيا وعلاقاتها مع العالم العربي، فكلما كان توجه الحزب إسلامياً كان أقرب إلى التفاهم مع العالم العربي، وكلما كان توجه الحزب كماليا علمانيا غربيا، كان العالم العربي أبعد ما يريد أن يراه..

ومن ذلك يبدو لنا أهمية عامل الفكر العلماني في تحديد العلاقة مع العالم العربي الإسلامي، إذ إنه ورغم كون التقارب السعودي التركي في بداية الثمانينات مصلحة أمريكية بالإضافة إلى كونها مصلحة سعودية تركية مشتركة لموازنة المد الإيراني الشيعي لذي بدأ بصدر ثورته إلى المنطقة معلنا أمريكا شيطانا أكبر، إلا أن العامل العلماني كان اكبر من تلك المصلحة، فبعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة في أغسطس ٢٠٠٦ لإعادة إحياء ذلك التعاون لموازنة النفوذ الإيراني المتمدد في المنطقة، فإن حكومة حزب العدالة التركية اشترطت لأي تعاون أن يكون بهدف المصلحة المشتركة سياسيا وليس بسبب الدين الواحد أو خدمة مشاريع دينية، ورفضت الدخول في متاهات التوازنات الشيعية السنية في المنطقة وركزت على التعاون من أجل استقرار العراق سياسيا وحل مشكلة الملف النووي الإيراني، ونأت بنفسها عن سياسة الأحلاف السنية أو الدينية المطروحة، هكذا فالواضح أن صراع العلمانيين والإسلاميين قد أسهم في تحديد العلاقة بين تركيا والعالم العربي، لكن العنصر الأهم هو الديمقراطية وحرية القرار السياسي، التي كلما زادت عند كلا الطرفين زاد اقترابهما وتعاونهما والعكس بالعكس .

٥. معالجة المشكلة الكردية :

كذلك نجح أربكان في استخدام سياسة العصا والجزرة في سعيه الحسم الصراع الطويل الدائر مع الأكراد، فبالتوازي مع الحملات العسكرية ضدهم، سعى إلى لقاء زعمائهم– ومنهم مسعود البرزاني– بهدف احتواء هذا الصراع، كما سعى إلى استيعاب

الأكراد، من خلال زيارته لتجمعاتهم السكنية، وتعهده بتنميتها، وفتح قنوات الاتصال والحوار السياسي معهم.

وكما كان متوقعاً فاز "حزب العدالة والتنمية" فى الانتخابات البرلمانية التركية ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، وحاز على ثقة الشعب التركى، والحزب جدير بهذا الفوز بغض النظر عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا مع توجهه الفكرى، وقد شكل أداؤه الاقتصادى المتميز أساس فوزه، إضافة إلى بعض الشروخ التى أحدثها فى السياقات الأتاتوركية للحكم والتى لم تعد منسجمة مع العصر، خصوصاً في ما يتعلق ببعض الحقوق الثقافية التى منحها للقومية الثانية فى البلاد، وهى القومية الكردية، وهذه الحقوق، إن كانت محدودة وضيقة إلى أبعد حد، إلا أن حزب اردوغان اقترب من خلالها لاقتحام أكبر محرمات السياسة التركية والتى سبق لتورغوت أوزال ان دشنها ولكن مجلس الأمن القومي التركي وقف حينها بالمرصاد.

وكما توقعت الدوائر الكردية، والقيادة السياسية فى أقليم كردستان العراق، فإن القضية الكردية في تركيا والتهديدات المتواصلة للاقليم الكردى العراقى كانت السلعة الأكثر رواجاً فى "البازار" الانتخابى التركى. والمؤلم أن هذا الرواج لم يتخذ شكل تنافس بين الأحزاب التركية على تقديم خطط وأوراق عمل سياسية لحل القضية الكردية على أساس يموقراطى عملى، بل كان التسابق على اتهام كل حزب للأخر بأنه يتنازل امـ قضية ما يسميه "الإرهاب الكردى"! أو النزعات الانفصالية الكردية، فأشعل حزب "الحكومة القومية" التركى اليمينى المتشدد معارك كلامية تحريضية تدعو إلى الهجوم الفورى على كردستان العراق لضرب معاقل "حزب العمال الكردستانى" فى جبال قنديل، وإعادة العمل بعقوبة الإعدام وتنفيذها بحق عبد الله أوجلان، فى حين استمر "حزب العدالة والتنمية" طوال فترة التعبئة الانتخابية فى الطرق على وتر التهديدات لأكراد العراق وارسال رسائل غاضبة فيها الوعيد الكثير ولكنها مبطنة بخوف كثير ايضاً من المباشرة بتنفيذ العمليات العكسرية او الهجوم الكبير، لوجود اعتراض اميركى وأوروبى واضح على خلفية تحاشى زيادة وحول المستنقع العراقى الغارق اصلاً فى التعقيد والتشابك الأمنى.

وأهم ما فى الانتخابات التركية أن الأكراد فازوا بـ٢٧ مقعداً فى مقابل خصومهم الألداء حزب " الحركة القومية" الذى حصل على ٧١ مقعداً. وبعيداً ن الفارق الرقمى، فإن

الأكراد لهم الحق في الشعور بالارتياح، لأن مرشحيهم المستقلين ومرشحي حزب "المجتمع الديموقراطي" الموالي لهم والذين أصبحوا نواباً في البرلمان، سيكونون منذ الآن الناطق الرسمي الشرعي للأكراد في برلمن تركيا وسيعمل هؤلاء على الترويج لبرنامجهم الواقعي القائم على التصالح بين الأكراد والأتراك ومنع اللجوء إلى الحل العسكري للقضية الكردية، وهو الحل الذي عجز عن اصطياد السمكة على رغيف تجفيف البحر، كما عبر الكاتب الكردي بشار كمال عام ١٩٩٥ في مقال له في مجلة "دير شبيغل" الألمانية، واثبات عدم جدوى الهجوم على كردستان العراق، ومطالبة النخب التركية بتوسيع رقعة الحقوق الثقافية والسياسية الكردية تجنباً لاستمرار تأكل السمعة التركية دولياً.

وإذا كانت الغالبية الإسلامية لن تحقق المطالب الكردية كلها بسهولة ويسر، فإنها على الجانب الآخر لن تخاطر في عقد تعاون غير مشروط مع القوميين الأتراك في ما يخص التعامل مع الجوار الاقليمي ومع التركة الأتاتوركية، أو النظرة المتحفظة والعدائية على طول الخط للقضية الكردية، لأن في ذلك مخاطرة كبيرة ولا تجلب لتركيا إلا المزيد من الأزمات والعزلة والابتعاد عن مناخ العالم الراهن.

إن أكراد تركيا وكذلك "حزب العدالة والتنمية" لهم مصلحة في هذا التطور الإيجابي المتمثل في دخول نواب أكراد إلى البرلمان، فهم يشكلون، إذا أحسنوا الأداء وإذا لم تغلق الأبواب بوجههم مثلما حصل مع البرلمانية الكردية ليلى زانا وزملائها أوائل تسعينات القرن الماضي جسراً بين الحكومة والعسكر وبين الثوار الأكراد وإن بشكل غير رسمي، ويخلص "حزب العدالة والتنمية" من حرج تهمة الاتصال مبارة بـ "حزب العمال الكردستاني" وتستطيع تركيا لأن أن توظف الوجود الكردي في البرلمان، بشرط عدم التضييق عليه، لإزاحة تهمة العداء الكلاسيكي للاكراد.

إن الوجود الكردي الفاعل في البرلمان التركي إضافة إلى وجود عشرات من رؤساء البلديات الاكراد في كردستان تركيا منذ عام ٢٠٠٢ يعني أن الهوية الكردية تتبلور أكثر فأكثر ومن خلال أطر قانونية، وأن كردستان رقم صعب لا يمكن كالسابق تجاوزه، إن العقلانية والعمل بمرونة وعلى نار هادئة مع الأحزاب التركية في البرلمان يفتحان املاً كي يصبح الحوار وليس لغة السلاح والعنف طريقا لحل الشأن الكردي في تركيا، ويجدر الذكر أن النواب الاكراد الحاليين عليهم التحلي بأقصى قدر من الحذر واليقظة لعدم الوقوع في حبائل مواد دستورية وقانونية قد تفرض عليهم الإقصاء والسجن، مثلما حصل

مع ليلى زانا التى أرادت تجاوز كل الموانع دفعة واحدة ورفضت فــي حينــه أداء القــسم الدستورى باللغة التركية، ودعت إلى دولة كردية تعترف بها تركيا فاتهمت بالتعاون مــع "حزب العمال الكردستانى" وخسر الأكراد فرصة مواتية لأسباب شكلية كان يمكن تجنبها، ولعل دعوة ليلى زانا الحالية إلى الفيدرالية فى تركيا تؤكد نزوعها إلى الحل الواقعى، ولذ فالنواب الاكراد حالياً عليهم العمل الدؤوب من دون لغة شعاراتية استفزازية وعليهم اثبات انهم مؤهلون لحمل الأمانة، مثلما يجدر بهم توظيف الموقف الايجــابى الاوروبــى مــن القضية الكردية فى تركيا، وحينها ستضطر الحكومة التركية نفسها، وإن علي مــضض، إلى اعتبارهم وسيطها للحل وغض النظر عن خيــوطهم الموصــولة ســراً بــالاحزاب الكردستانية فى تركيا، وإذا كانت تركيا قد استوعبت الدرس فإنهــا ســتجعلهم واجهتهــا للتفاوض والحوار وصولاً إلى الحل السياسى لمشكلة كلما تقادمت انهكت تركيا ووســعت الشرخ فى ديموقراطيتها وأبعدتها أكثر فأكثر عن أمل الانتماء للأسرة الأوروبية[٤١] .

٦. العلاقات مع إسرائيل :

فى بداية حكم نجم الدين أربكان، والذى كان قد أكد أثناء حملته الانتخابية رفضه للتعاون العسكرى مع إسرائيل، وتصميمه على تعزيز علاقاته مع العالم الإسلامى، بل إنه قام بعد ذلك بإصدار قرار لوزرائه بعدم التوقيع على قرض تبلغ قيمته ٦٥٠ مليون دولار من إسرائيل لتحديث ٤٥ طائرة تركية حربية من طراز (f4) حتى تعدل إســرائيل مــن شروط القرض، التى يراها أربكان مناسبة لإسرائيل أكثر من تركيا.

ولكن هذا الموقف لم يستمر طويلاً، فقد تعددت الزيارات المتبادلة بين مــسئولى الدولتين، بداية من وزير الدفاع التركى "توهانتايان"، مروراً بالرجل القوى فى المؤســسة العسكرية، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش التركى "شــفيق بيــر"، وســبق هــذه الزيارات، زيارة وزير الخارجية الإسرائيلى- آنذاك- ديفيد ليفى لأنقرة، وكان هدف هــذه الزيارات جميعها تعزيز التعاون العسكرى والاقتصادى والتجارى بين البلدين.

ولعل هذه الاستمرارية فى دعم العلاقات التركية مع إسرائيل- حتى فــى عهــده حكم حزب الرفاه ترجع إلى مجموعة من القيود أحاطت بأربكان وحزبه، وقــد تنوعــت هذه القيود، بين قيود تتعلق بالمؤسسة العسكرية، وأخرى تتعلق ببنية الحكومــة التركيــة ذاتها، وثالثة تتعلق بحزب الرفاه الإسلامى.

وفى خطة لاحقة- وخضوعاً لهذه الضغوط- أقر أربكان بوصفه رئيساً للوزراء، فى أول ديسمبر اتفاق التعاون العسكرى مع إسرائيل، مؤكداً التزامه بالإتفاقيات والمعاهدات التى وقعتها الحكومة السابقة، بل إنه استقبل وزير الخارجية الإسرائيلى ديفيد ليفى، إلا أنه وجه إليه حديثاً قاسياً، "على إسرائيل أن تنسحب من الأراضى المحتلة، ويجب عليها أن تتخلى عن خططها فى بناء المستوطنات" و "أن القدس مدينة مقدسة، ليس بالنسبة للمسيحيين واليهود فحسب، وإنما للمسلمين أيضاً" و"أن السيناريو وبعض الأفكار الإسرائيلية المطروحة تزعج أكثر من مليار مسلم".

٧. العلاقات مع أوروبا[٤٢] :

تعد تجربة حزب العدالة والتنمية إزاء التعامل مع أوروبا (دولاً واتحاداً) هى الأبرز بين الأحزاب الإسلامية فى تركيا، ولا بد من الاعتراف أولاً أن الحزب قد أحدث هزه قوية فى مجال السياسة الخارجية بتركيزه على أوروبا واستبعاده الدول الإسلامية،

ويبدو أنه قد وعى جيداً درس سلفه أربكان الذى اختار سياسة المحاور الإسلامية وزار دولاً تدخل زيارتها فى دائرة المحظورات مثل إيران وليبيا وكانت النتيجة قيام العسكر عليه وإجباره على الخروج من السلطة، وبالرغم من أن أربكان لم يرتكب خطأ فى حق الأمة التركية ولم يجلب عليها مضرة بل على العكس ساهمت سياسته الخارجية فى جلب المصلحة المعنوية والمادية (٩) ، إلا أنه أثار ريبة أمريكا وأوروبا وبالتالى تحرك العسكر وكانت النهاية المحتومة. وقد يكون خطأ أربكان أنه لم يدرك الإطار المسموح به، رغم حنكته وخبرته السياسة، وقد يكون دفع لذلك أمام إصرار الاتحاد المتعنت برفض دخول تركيا للاتحاد، ولكن رغم ذلك فإن عمله هذا قد حمله إلى دائرة الممنوع ووضع بالتالى نهاية مؤلمة لمسيرة سياسية حافلة وغنية.

أمام هذا الواقع اختار الحزب واجهة أوروبا ومشى بقوة فى هذا الطريق إيماناً منه بأن إقامة جسور الاتصال مع أوروبا سيوفر له مساحات اكبر من الحرية تمكنه من إحداث تغيرات فى الداخل. بعبارة أخرى فإن الحزب، كما يستشف من مساره، قلب المعادلة رأساً على عقب، فبدلاً من أن تكون السياسة الخارجية نتاجاً للواقع الداخلى أن تكون السياسة الخارجية نتاجاً للواقع الداخلى والإجماع القوى حول المبادئ والقيم أصبحت السياسة الخارجية أداة لتغيير الواقع وإعادة صياغة القيم لتكون أكثر التصاقاً بإيمان

الشعب ومعتقداته. يقول الرجل الثاني فى الحزب ورئيس الوزراء عبد الله غول فى إحدى تصريحاته "نريد أن نصبح أوروبيين بمعنى الكلمة، فى ألمانيا لا تفرض الحكومة على الكنائس ما تقدمه للناس أيام الأحد، وفى بريطانيا يمكن للفتيات أن يذهبن للجامعات وهن يرتدين ما يحلو لهن بما فى ذلك الحجاب الإسلامى. أما فى تركيا فحديثك عن الإسلام كما يحلو لك قد يلقى بك فى السجن وبالتأكيد فإن الفتيات لا يستطعن دخول الجامعات أو المكاتب الحكومية وهن يرتدين الحجاب" .. بعبارة أخرى ما يرده مخططو الحزب هو الحرية التى إن نالوها فيمكن عندها بسهولة السير بتركيا نحو الهوية الحقيقية التى تسمح للناس بالاعتقاد بما يؤمنون به دونما قيود أو مخاوف.. وهذه الهوية يدركها هؤلاء ويعيها العسكر تماماً بأنها ليست إلا الهوية الإسلامية التى رغم كل القيود لم تزل حية فى ضمير الشعب. ولذا يمكن القول أن الحزب وجد فى أوروبا ضالته وأن الجد والمثابرة يجب أن ينصبا على الدخول فى العائلة الأوروبية.

لذا سارع رئيس الوزراء عبد الله غول عشية جولته الأوروبية لاعتماد سياستين: إجرائية وإعلانية. فعلى صعيد الإجرائى عجلت الحكومة فى تنفيذ المعايير الأوروبية وبدأت فى الثالث والرابع من ديسمبر ٢٠٠٢ بمعالجة القصور الذى أشار إليه تقرير اللجنة التنفيذية الأوروبية فى التاسع من أكتوبر ٢٠٠٢وذلك بهدف إزالة أى غموض قد يعرقل تحديد موعد لقبول تركيا فى الاتحاد، وقد شملت تلك الإصلاحات الأخيرة حظر التعذيب وتعزيز حرية التعبير وتسهيل إجراءات المؤسسات غير الإسلامية وإحداث إصلاحات فى مجال المحاكمة كما نصت على ذلك المحكمة الأوروبية. أما على الصعيد الإعلانى، فقد اندفعت الحكومة اندفاعاً غير معقول باتجاه أوروبا لتؤكد أنها جزءاً من القارة وتشاركها قيمها العلمانية وأنها لا تلبس لباس الإسلام ولا يجب بالتالى الخشية منها على الإطلاق. وتأكيداً على هذا التوجه سارع غول لزيارة زعماء أوروبا وطمأنتهم أنه يؤمن بأوروبا وأن تركيا عزمت على السير فى النهج الديمقراطى العلمانى وأنه من مصلحة أوروبا تجنب إدارة الظهر لها والعمل على احتضانها. لا شك أن رحلة غول الأوروبية وزيارته لأمريكا ساهمت فى تعزيز صورة حكومته وهدأت المخاوف. ومع ذلك، فإن القيادة التركية لم تخسر فى حملتها لدخول الاتحاد، خسارة فادحة، بل ربما يمكن الاستنتاج أنها هى الرابحة كونها تمكنت من حشر أوروبا فى زاوية من الصعب عليها التخلص منها، ما لم تطرق متغيرات دولية كبيرة. فالقادة الأوروبيون هم الآن منقسمون

حول تركيا، ولم يعد يوجد ما يسمى قناعة عامة، بضرورة التسويف والحيلولة دون دخولها، كما كان في السابق. فالحزب لأول مرة يضمن تأييد اليونان، الدولة الأكثر تشدداً تجاه دخول تركيا، وذلك بفضل سياسة الحزب الانفتاحية وبالذات فيما يخص قضية قبرص، كما استطاع الحزب أن يضمن تأييد بريطانيا وإيطاليا وأسبانيا وجميعهم من الدول الفاعلة في الاتحاد والمؤثرة. وهكذا تمكن الحزب من حشر قادة الاتحاد في معادلة الإجابة عنها دوماً في صالح تركيا، فإن كان قادة الاتحاد لا يغربون تركيا، فما عليهم إلا أن يقولوا ذلك علانية، فيعرف الأتراك نخبة وشعباً أن السبب هو هويتهم، وليس الاقتصاد ولا الحريات وما شابه من الكلايشيهات المتداولة، فالحكومة لغاية الآن وفت بتلك المعايير وستضمن أكثر الإيفاء بها مستقبلاً. أما إذا قبل القادة بدخول تركيا، فيكون الحزب قد حقق ما يرجوه من تعميق الصلات مع الاتحاد وتعزيز المؤسسات والحريات والحد من دور العسكر.

"التقية" و "المواءمة".. أسلوب الأحزاب الإسلامية :

مثلما لم تكن الأحزاب اليمينية التركية علمانية كلية ، إذ تضم بين صفوفها أعضاء ذوى اتجاهات إسلامية، فإن (الرفاه- الفضيلة – العدالة والتنمية) ليس حزباً إسلامياً خالصاً بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ أن نشأته وتطوره جاء في إطار التجربة العلمانية التركية، كما أن أسلوب تعامله مع الأحداث المختلفة- محلياً ودولياً- ينفى عنه أن يكون حزباً إسلامياً بمعنى الكلمة، إذ ينبغي وضع تصريحاته وتشدده فى سياق البيئة المحيطة به، بالإضافة إلى حجم البراجماتية الشديدة التى تتمتع بها هذه الأحزاب الإسلامية .

وفى هذا السياق، يذكر اللقاء الذى تم بين الرجل الثانى فى حزب الرفاه رجائى قوطان- الرئيس الحالى لحزب السعادة – ورجال السفارة الأمريكية فى أنقرة، بتأكيد الأول على أن أربكان فى حالة وصوله للسلطة سيحافظ على علاقات التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى، كما منع الحزب- قبل توليه السلطة- مسيرة احتجاج كان مزمعاً تنظيمها ضد زيارة الرئيس الإسرائيلى إلى تركيا.

ولم تقتصر هذه البراجماتية على فترة ما قبل توليه السلطة، بل امتدت إلى ما بعد ذلك أيضاً، حيث سمح لوفد برئاسة رئيس البرلمان التركى بزيارة إسرائيل، وقد ضم الوفد نواباً- لأول مرة- من حزب الرفاه الإسلامي.

كان أربكان يدرك أنه إذا كان الوصول إلى الحكم في تركيا يتطلب حنكه سياسية، فإن البقاء في السلطة يتطلب حنكة أكبر، ولذا اجتهد في أن يكتفي من طروحاته بما يتوافق مع البروتوكول الحكومي الذي وقعه مع "تانسوتشيللر" متذرعاً بأنه لا يمكن مطالبة حزب الرفاه بتطبيق برنامجه، ما دام ليس وحيداً في السلطة.

وهكذا أدار أربكان سياسة اللعب على الحبال، وسط أمواج عاتيه، فتارة يرضخ للضغوط، وأخرى يتمرد، يتحدى الجيش، ثم يرضخ له ، يقف في وجه أمريكا والغرب، ثم يتراجع للبلاْو يتعامل مع شريكته في الأئتلاف- تانسو تيشللر- تارة تعامل المضطر، وأخرى يقفز فوق إرادتها تطبيقاً لأسلوب "التقية" و "المواممة".

وبهذا الأسلوب البراجماتي، استطاع التيار الإسلامي السياسي في تركيا، قلب المفاهيم السائدة في الغرب- بل والعالم العربي والإسلامي ذاته- عن الإسلام السياسي، مما أثار موجة انتقادات في الصحف الغربية لمواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية العدائية تجاه الاحزاب والتيارات الإسلامية، داعية إلى ضرورة فتح الحوار معها.

ومن الجدير بالذكر أن الحركة الأربكانية، بمشروعها المسمى (الفكر الوطني) وشعارها (النظام العادل)، تعد نقطة تحول كبرى في تاريخ الفكر الإسلامي في تركيا، فقد مزجت هذه الحركة بين الجانب الديني التصوفي في شكله التركي، وبين الجانب الثقافي العلمي، والجانب السياسي والاقتصادي الذي يرعى المصلحة الوطنية (شعارالصناعة الثقيلة).. وهذه الجوانب مجتمعة جعلت منها حركة مجتمع، لا تقتصر على فئة معينة أو فكرة دينية ضيقة، تلتف حول ممارسة طقوس إسلامية محدودة.

لقد نجح أردوغان في استقطاب بعض الرموز غير الإسلامية من الأحزاب الأخرى، خاصة من "الوطن الأم" و "الطريق القويم" لتكون بمثابة نفي أخر لشبهة النهج الأربكاني القديم الذي انتقده قادة العدالة والتنمية، وتجنب هؤلاء القادة انتقاد الجيش أو الدوائر العلمانية وأظهروا الولاء لأتاتورك مع مبادئه رغم كل الشكوك التي أطلقت باتجاه الحزب والقول الشائع بأن له جدول أعمال سريا أساسه تطبيق الشريعة الإسلامية وأنه يسلك طريق "المسكنة" حتى "التمكن" وأن الفرق بين "السعادة" و "العدالة والتنمية" هو في المنهج والسلوك الظاهري لا الجوهر الذي هو ديني بالدرجة الأولى.

وأجريت الانتخابات وتمكن "العدالة والتنمية" من تحقيق فوز هائل تمثل في الحصول على ما يقرب من أغلبية ثلثى مقاعد البرلمان ومنيت جميع الأحزاب التى تمثل القوى التقليدية فى الساحة السياسية بخسائر مذلة ولم نيج من هذه "المجزرة" الانتخابية سوى حزب الشعب الجمهورى الذى أسسه أتاتورك، حيث حصل على ١٧٨ مقعدا من مقاعد البرلمان ومنذ اللحظة الأولى لفوزه الكاسح فى الانتخابات أبلدى حزب العدالة والتنمية حكمة وذكاء سياسيا فامتدح أردوغان الجيش، واستبعد وقوع أى صدام معه وزار ضريح أتاتورك فى المشهد المعتاد للساسة الأتراك الذى ينم عن الولاء، وسجل كلمة إشادة بالزعيم التاريخى لتركيا وبمبادئه فى اليوم التالى لإجراء الانتخابات..

ومنذ تشكيل أول حكومة لحزب العدالة والتنمية برئاسة عبد الله جول، حيث كان أردوغان خارج البرلمان لأسباب قانونية تم إزالتها بعد ذلك حافظ الحزب وحكومته على الوجه الهادئ الحكيم البعيد عن أجواء المواجهات مع الجيش أو الدوائر العلمانية ، صحيح أنه كان هناك أزمات صغيرة تشكلت هنا أو هناك لكنها كانت تزول بسرعة، وربما كان أبرز ملامح الحكمة فى سلوك الحكومة وحزبها وأغلبيتها البرلمانية عدم إجراء تعديل دستورى يلغى الحظر المفروض على ارتداء الحجاب داخل الجامعات وبين موظفات الدوائر الحكومية، على الرغم من أنه كان بإمكان الحزب إنهاء هذا الخطر، لكنه نأى عن دخول معركة تعرض البلاد لأخطار عديدة وإيجاد أجواء مربكة لأنه يعرف أن الجيش تحديدا لن يسمح بذلك.

لقد وجهت للتجربة الجديدة اتهامات تأخذ عليها توجهها ومسارها الحديد، لا يفتأ الناظر إلى صك الاتهامات أن يخلص إلى نتيجة مفادها: أن زعماء التجربة الجديدة قدموا تنازلات كبيرة لخصومهم ولأعدائهم، ومن بين التهم التى نتعت بها التجربة:

كون مواقف زعماء حزب العدالة والتنمية لانت تجاه بعض المؤسسات التى كان لها دور فى إغراق تركيا فى أزمتها الاقتصادية، ومن بين تلك المؤسسات: صندوق النقد الدولى الذى لم يخف ترحيبه لدعم التجربة الجديدة ومساعدتها فى الجانب الاقتصادى للخروج بتركيا من أزمتها الخانقة.

كون زعماء الحزب قد أخذوا تعهدات من الإدارة الأمريكية التي شجعت المؤسسات المالية والبنكية التي تدور في فلكها سواء داخل تركيا أو خارجها بالانفتاح على التجربة الجديدة، وتسهيل سبل التعامل معها.

إلى وقت قريب كانت الجهات والمؤسسات المذكورة والتي اتهم حزب العدالة والتنمية الجديد بتعاملها وانفتاحه أو انفتاحها عليه تبدى تحفظاتها تجاه التيار الإسلامى سواء في المعارضة أو في الحكومة، تجربة الرفاه نموذجاً، كما لا تخفى دعمها لإجهاض أي محاولة لانبعاث هذا التيار وتسلمه مقاليد الحكم في أى منطقة، وقد سخرت لهذا الغرض كل إمكاناتها ومقدراتها، ونجحت في كثير من الأحيان في إفشال نهوض وانبعاث التيار الإسلامي، بل ساهمت في تشويه صورته أمام الرأى العام الداخلي والخارجي .

وتأتي تجربة حزب العدالة والتنمية لتصل إلى قمة البراجماتية في أدائها فهل هذا الحزب إسلامي أم لا؟ هذا السؤال إن طرح على أى مواطن عادى في تركيا لكانت إجابته: نعم. المفارقة أن بديهية كهذه لا يمكن لها أن تظهر بالشكل الطبيعي، لا بل على العكس تبذل جهود جبارة من قيادى الحزب لطمس هذه الهوية والتأكيد على أن الحزب ليس له أجندة دينية وهو لا يحمل أى طابع دينى على الإطلاق. فقد نقل عن أردوغا قوله "إننا علمانيون بحق وأن برنامج حزبه يرتكز على تأسيس نظام علماني حقيقي وهناك العديد من مواقف الحزب وقيادته التي تصنف في إطار "التقية والمواءمة" (٤٣)

يقول طيب أردوغان في مؤتمر شعبي يوم ٢٠٠٢/٤/٣، وقبل وصوله للحكم، إن التطبيقات الخاطئة للعلمانية بتركيا لا يجب أن تستمر، والعلمانية بتركيا لا يجب أن تستمر، والعلمانية عندنا هي وضع اليهودي والمسيحي وحتى المسلم في موقف من الثقة والأمن.. وفي انتقاده للتطبيق العلماني بتركيا قال أردوغان "إن الذين لا يوفرون هذه الثقة ويطبقون الأخطاء سيلقون حتفهم السياسي" .. وفي لقاء جماهيرى آخر في شهر أبريل من عام ٢٠٠٢ يول أردوغان للجماهير المحتشدة لسماعه، "لقد سألوني عن السبب في إدخال أبنائي الأربعة لمدارس الأئمة والخطباء؟، وإنني أقول لهم بأن هذه المدارس افتتحتها وزارة التعليم وهي مؤسسات قانونية ولا يجوز لأحد النظر إليها على أنها غير شرعية" .. ثم يضيف "نحن الحزب الذي يدافع عن الجمهورية الديمقراطية ونرى فيها ضرورة للمجتمع الإسلامي.. إن تركيا الحالية تلحق الأذى والضرر بالمتدينين بحجة مكافحة الرجعية" .. واستمراراً لسرد بعض المواقف الثقافية لطيب أردوغان، في يوم

٢٠٠٢/٤/٢٣ يقول أردوغان لجمع من المواطنين "إن الأنظمة العلمانية لا يوجد بها مواقف صحيحة بشكل مطلق، ولكن جدل ونقاش واحترام للأغلبية وتطبيق مفهوم الوصول للأفضل .. نحن ندعو لترسيخ ثقافة سياسية اساسها التضامن والحوار" .. لقاء آخر لأردوغان مع محطة قناة show tv باستانبول يوم ٢٠٠١/٨/١٤ وبعد الإعلان الرسمي عن تشكيل حزب العدالة والتنمية قال فيه "إن العلمانية ليست ديناً، ومن ثم فأنا مسلم وعلماني في آن واحد، وليس هناك خطر أو مشكلة في هذا" .. ويضيف القول "نعم نحن نسير وراء الديمقراطية، والديمقراطية عبارة عن وسيلة لخدمة الإنسان، حتى أن الإسلام أيضاً مجرد وسيلة لإسعاد الإنسان".

في لقاء لأردوغان رئيس الحزب ايضاً مع شبكة أخبار سي . إن. إن التركية ٢٠٠٢/٧/٢٤ وحول سؤال وجه له بخصوص حدوث تغير في أفكاره وآرائه القديمة (أي الإسلامية)؟ قال "التغيير في أفكاري جاء بعد تولي منصب رئيس بلدية استانبول في عام ١٩٩٤، واقترابي أكثر من الحقائق"، وفي نفس اللقاء سأل عن سعيه لمنع شرب الخمور في بعض مؤسسات البلدية وقت رئاسته؟ فأجاب: التيار المحافظ لم يكن لديه القدرة على الذهاب إلى أماكن الترويح أو التنزه والتمتع بها بسبب تواجد شرب الخمر بها، فقمنا بالمنع بناء على طلب الجماهير، خاصة وأن الأماكن الأخرى الى تقدم الخمور بالمئات.

وفي رده على سؤال عما إذا كان حزب العدالة مرتبطاً بالعلمانية أم بالإسلام، قال "حزب العدالة مؤسسة سياسية أقيمت في ظل وإطار النظام العلماني الديمقراطي، من حق كل إنسان أن يعيش إيمانه بحرية كاملة، إن تركيا دولة مؤمنة، وحتى غير المؤمن له الحق في العيش.. كل مواطن تركي هو أخ لنا، حتى لو كان مخالفاً في الرأي والفكر، أو ليس الاختلاف من طبائع البشر".

وفي يوم ٢٠٠٢/٨/٧ قال أردوغان لنفس الشبكة الإخبارية "أنا لم اتغير - أي قصد الخطاب الإسلامي - ولكن أفكاري تطورت" .. كما انتقد أردوغان بشدة أيضاً الصحافة الأوروبية والتركية حين وصفت حزبه بالاتجاه الإسلامي، حيث ذكر يوم ٢٠٠٢/٨/٣١ بأن حزب العدالة ليس إسلامياً ولا يشكل الدين محوراً في عمل الحزب، واضاف القول بأن استخدام كلمة "إسلامي" عبارة عن عدم احترام للإسلام ولحزبنا.. كما قال في تصريح صحفي قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة "إن الإسلام ثوب لا يحتمل التلطيخ والبقع السوداء، ونحن حركة سياسية والأخطاء واردة فيها، ولسنا حزباً يحمل

الرسالة الإسلامية لأنها أكبر منا" .. وفى يوم ٢٠٠٢/٩/١٢ قال أردوغان إن العلمانية علمتنا تعلى الوقوف بعيداً عن القومية الدينية (المذهبية) والقومية الإقليمية (تميز العرق فى الداخل) والقومية الإيديولوجية (التعصب لفكر محدد)".

وفى لقاء آخر مع نفس الشبكة الإخبارية يوم ٢٠٠٢/٩/٢١ قال طيب أردوغان "حين تكون العلمانية قائمة على الحرية بتمتع الجميع بالحقوق فيها، ويكون للفرد الحق فى الحرية فى معتقده وإيمانه وعدم تدخل الدولة فى هذا ، ويعد النموذج الأنجلو شاكسونى هو الأكثر قبولاً فى التطبيق العلمانى لدينا".

وفى يوم ٢٠٠٢/١٢/٢٣ وأثناء افتتاح طيب أردوغان شعبة من شعب متاجر شركة رامستورفى موسكو والتى يمتلكها الملياردير التركى رحمى كوتش، تفقد أردوغان مع الجمع قسم المشروبات الكحولية دون إبداء معارضة أو تحفظاً.

وفى هذا الإطار وتحت ظل مفهوم العلمانية المؤيد لإقامة مسابقات عروض أجساد النساء، اتصل عبد الله جول رئيس الحكومة (السابق) والعضو البارز بالحزب تليفونياً لتهنئة عذراً آقين التركية الجنسية بفوزها بلقب ملكة جمال نساء العالم، بل ودعاها من هولندا مقر إقامة عائلتها لمقر رئاسة الوزراء بأنقرة وكرر التهنئة لها أمام وسائل الإعلام التركية.

يقول روبرت برسون سفير أمريكا لدى أنقرة فى مقابلة يوم ٢٠٠٢/١٢/١٨ إن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً، ولم يحصل فقط على أصوات التيارين المحافظ والإسلامى فى الانتخابات الأخيرة، وقد تعهد الحزب بالحفاظ على العلمانية فى تركيا.. ويرى البعض داخل وخارج تركيا بأن وصول حزب العدالة للحكم فى تركيا، يرجع إلى كونه حزباً سياسياً ويدور فى فلك العلمانية، وإلا ما كان ممكناً تحقيق هذه الخطوة نحو السلطة والحكم المدنى.. ويرى يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا فى لقاء مع شبكة الأخبار التركية سى . إن . إن يوم ٢٠٠٢/١٢/١٠ بأن كون قاعدة وأساس حزب العدالة إسلامى لا يشكل مشكلة لدينا فى الاتحاد الأوروبى، بل المهم لدينا أن تقيم تركيا نظاماً علمانياً متطوراً وعصرياً، يعبر عن هدف ورغبة آتاتورك.. وتذكر نتالى توتشى N.Tocci من مركز السياسات الأوروبية فى حواره مع نفس شبكة الأخبار التركية المشار إليها يوم ٢٠٠٢/١٢/٩ بأنه ليس المهم وجود ما يمكن وصفه بحكومة إسلامية

بتركيا، ولكن المهم هو التطبيقات العلمانية والتوافق مع شروط وثيقة كوبنهاجن ١٩٩٨م. وفى الزيارة التى قام بها كولن باول وزير خارجية أمريكا لتركيا يوم ٢٠٠٣/٤/٢ قال فى مؤتمره الصحفى أن النموذج العلمانى التركى هو الذى يجب أن يحتذى به فى هذه المنطقة وفى العراق بعد صدام حسين.

وبالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فقد كان ينتقد حكومة بولند أجاويد لعدم وقفها عقد تطوير مجموعة من الدبابات التركية أعطى لحكومة السفاح الإسرائيلى شارون، ولكنه بعد الوصول للحكم قال أردوغان رئيس الحزب بأن علاقات تركيا مع الدول العبرية، لا تستند للمبادئ الإسلامية، ولكن تمليها المصالح المشتركة ومع الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية للمرة الثانية للمرة الثانية فى يوليو ٢٠٠٧، نقلت صحيفة "يديعوت احرنوت" عن مصادر رسمية اسرائيلية قولها إن هناك مشاعر مختلطة ازاء ما حدث فى تركيا. وأشارت إلى أنه من جانب هناك رضى عن التطور فى العلاقات بين اسرائيل وتركيا فى عهد حكم حزب العدالة، ومن ناحية ثانية هناك قلق من علمية الأسلمة التى تمر بها تركيا التى عكستها نتائج الانتخابات واشارت على انه فى عهد حكم أردوغان تعمقت العلاقات بين إسرائيل وتركياسواء على المستوى الاقتصادى، منوهة إلى أن العلاقات الوطيدة بين الدولتين تضمن استقرارا للعلاقة بينهما.

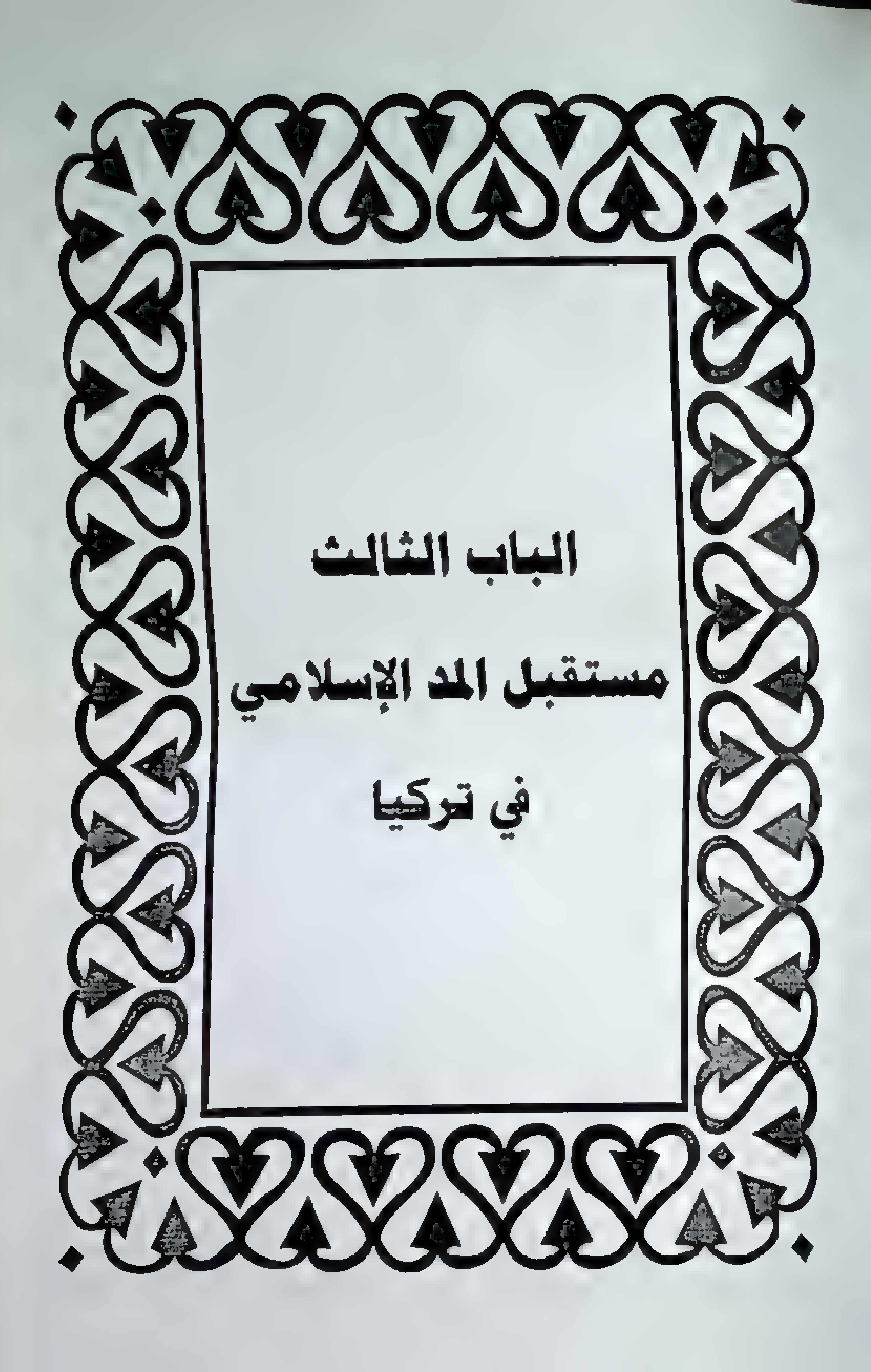
واشارت المصادر الرسمية إلى أن "العلاقات بين إسرائيل وتركيا لم تعد منوطة بالحكومة التركية، حيث أن حجم هذه العلاقة فى شقة المدنى هائل جداً، مشيرة إلى أن التجارة بين الدولتين بلغت ٢,٥ مليار دولار، فى نفس الوقت فإن حجم التعاون بين الشركات الاسرائيلية والتركية يبلغ ٧ مليارات دولار، بالاضافة إلى مليار دولار فى مجال تبادل الخدمات، أى أن حجم التعاون الاقتصادى بين الطرفين يبلغ أكثر من ١٠ مليارات دولار". واشارت الصحيفة إلى أن دوائر صنع القرار فى إسرائيل تخشى من سيناريو يضطر فيه حزب أردوغان إلى أن يضم لائتلافه الحاكم حزب اليمين المتطرف، الحركة الوطنية المعادية لاسرائيل، الأمر الذى سيؤدى إلى تبريد العلاقات مع إسرائيل. وشددت المحافل الرسمية على أن إسرائيل بالذات استفادت من العلاقات الطيبة التى لحزب السلطة الإسلامية مع العالم العربى والإسلامى .

* * *

هوامش الباب الثانى

١. د. أحمد نورى النعيمى: الحركات الإسلامية الحديثة فى تركيا.. حاضرها ومستقبلها- دار البشير- عمان ١٩٩٢- ص١٧.
٢. المرجع السابق- ص ٢١-٢٢ بتصرف.
٣. طارق دحروج: الانتخابات التركية.. معطيات جديدة- مجلة السياسة الدولية- العدد ١٢٤- ص ١٧٦.
٤. د. محمد نور الدين: الحركات الإسلامية فى آسيا- مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ١٩٩٨- ص١٤٦.
٥. د. أحمد نورى النعيمى: مرجع سابق- ص٤٢- ٤٦ بتصرف.
٦. د. محمد نور الدين: الحركات الإسلامية فى آسيا- مرجع سابق- ص١٤٦-١٤٧.
٧. د. الصفصافى أحمد المرسى: الدين والسياسة فى تركيا المعاصرة- الكتاب التذكارى لندوة العلامة الطرازى- كلية آداب عين شمس (٢٣- ٢٥ مارس ١٩٨٧) ص٢١٩.
٨. المرجع السابق- ص ٢٢١.
٩. رضا هلال: السيف والهلال..تركيا من أتاتورك إلى أربكان-دار الشروق ١٩٩٨-ص ١٥٢.
١٠. المرجع السابق: ص ١٥٣- ١٥٥ بتصرف.
١١. د. محمد نور الدين: تركيا فى الزمن المتحول.. قلق الهوية وصراع الخيارات- رياض الريس للكتب والنشر- بيروت ١٩٩٧- ص٤٧.
١٢. المرجع السابق- ص ٨٦- ٨٩ بتصرف.
١٣. صحيفة "الاتحاد" الإماراتية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩- ص٥.
١٤. هبة سمير: أزمة التعليم الديني فى تركيا- مجلة السياسة الدولية- يناير ١٩٩٨- ص١٨٣.
١٥. عبد الحليم غزالى: مشكلة قانون التعليم العالى فى تركيا- الأهرام ٢٠٠٤/٦/٥م
١٦. صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٣.
١٧. معتز محمد سلامة: الجيش والسياسة فى تركيا- مجلة السياسة الدولية - يناير١٩٩٨- ص١٢٣- ١٢٤ بتصرف؟
١٨. د. محمد نور الدين: تركيا.. الجمهورية الحائرة- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- بيروت ١٩٩٨- ص١٠١.
١٩. صحيفة "جمهوريت" التركية- بتاريخ ١٩٩٤/١/٦.
٢٠. رضا هلال: مرجع سابق- ص١٢٥-١٢٦ بتصرف.
٢١. معتز محمد سلامة: مرجع سابق- ص ١٢٥- ١٢٦بتصرف.
٢٢. محمد فؤاد: الأهرام ٢٠٠٧/٥/٦

٢٣.د. محمد حرب: آليات الحركة الإسلامية في تركيا- مجلة السياسة الدولية- يناير ١٩٩٨- ص ١٣٤- ١٣٧ بتصرف.
٢٤.جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٣/٦/١٣
٢٥.طارق عبد الجليل السيد: مرجع سابق- ص ٣٢٦- ٣٣٠ بتصرف.
٢٦.رضا هلال: مرجع سابق- ص ٢٥٩- ٢٦٠.
٢٧.د. محمد حرب: مرجع سابق- ص ١٣٧.
٢٨.د. محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا- مرجع سابق- ص ١٩٠ – ١٩٣ بتصرف .
٢٩.د. حسن حمدان العكيم: قضايا إسلامية معاصرة- مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ١٩٩٧- ص ١٣٤- ١٣٦.
٣٠.د.جون ماركو : حول انتصارات حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية – مجلة السياسة الدولية –عدد١٥١ – يناير ٢٠٠٣ ص١٥٨-١٦٣ بتصرف .
٣١.بشير عبد الفتاح : الانتخابات التركية.. دوافع وحدود التغيير السياسي- مجلة السياسة الدولية- عدد ١٥١- يناير ٢٠٠٣، ص١٦٤- ١٦٩ بتصرف.
٣٢.محمد فؤاد: الأهرام ٢٠٠٧/٥/٦
٣٣.توفيق السيف: لنشتم أتاتورك أو نمدحه.. عوامل النصر في مكان آخر- عكاظ ٢٠٠٧/٧/٢٥
٣٤.احمد محمود عجاج – ورقة السياسة الخارجية عند حزب العدالة التركي – مجلة المنار الجديد – يناير٢٠٠٣ .
٣٥.بشير عبد الفتاح – مرجع سابق .
٣٦.أحمد منصور: الأسبوع ٢٠٠٧/٦/٢٣م
٣٧.عبد العليم غزالي: حكومة أردوغان ومواجهة أنفلونزا الرعب والهواجس- الأهرام ٢٠٠٦/١/١٧
٣٨.الحياة ٢٠٠٧/٧/٢٤.
٣٩.مصطفى كارا علي اوغلو: صحيفة "ستار" التركية (٢٠٠٧/٧/٢٤) نقلاً عن الحياة (٢٠٠٧/٧/٢٥).
٤٠.أسامه عبد العزيز: لماذا يصوت ناخب تركيا لحزب جذوره إسلامية- الأهرام ٢٠٠٧/٧/٢٣.
٤١.فوزي الأتروشي – ماذا تعني الانتخابات التركية للأكراد ؟ – الحياة ٢٠٠٧/٧/٢٨ .
٤٢.إدريس بوانو: قراءة في تجربة الحركة الإسلامية بتركيا- مجلة المنار الجديد – يناير ٢٠٠٣
٤٣.سعد عبد المجيد: البنية الثقافية والفكرية لحزب العدالة التركي- مجلة المنار الجديد- يناير ٢٠٠٣ بتصرف.



الباب الثالث

مستقبل المد الإسلامي في تركيا



تمهيد

ما إن انتهت مرحلة الحزب الواحد، واعتماد التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، حتى تردد أن العلمانية ليست الصيغة المناسبة لبلد كان عنصر الدين (الإسلامي) علة وجوده وعظمته على امتداد أكثر من ستة قرون، وعلى مدى أكثر من نصف قرن كانت العلمانية تنتقل من تراجع إلى آخر، يقابله نمو مطرد للمجموعات الإسلامية، وصولاً إلى تأسيس أحزاب سياسية خاصة بهم، بدءاً من ١٩٧٠، حتى كانت ذروة الإعلان عن الفشل في ترؤس الإسلامي نجم الدين أربكان، ولأول مرة حكومة تركية في ٢٩ يونيو ١٩٩٦.

إن انتظام حركة الإسلام السياسي، ضمن شروط وقواعد اللعبة الديقراطية، أتاح لها التعبير عن طروحاتها علناً، وبطريقة سلمية، ولكن الديمقراطية التي كانت وسيلة لاستيعاب الحركة الإسلامية والتقليل من "أخطارها" و "أصوليتها" هي نفسها التي حملت هذه الحركة، ممثلة في حزب الرفاه إلى السلطة، لأول مرة، في تاريخ الجمهورية العلمانية (١) .

ويمكن القول أن أربكان من خلال الأحزاب الإسلامية الثلاثة التي شكلها (النظام الوطني- السلامة الوطني- الرفاه) كان "سياسياً" أقرب منه إلى رجل الدين المسيس"، فقد حسم حسماً كاملاً لا لبس فيه، أن طريقة هو التحويل السلمي المنظم، جنباً إلى جنب مع العمل على مستوى قواعد الحياة الاجتماعية والسياسية، من داخل النظام العلماني التركي، وليس من خارجه أو ضده، وهو بذلك يأمل في إحداث تغييرات تراكمية وليس قطعية، مع التراث السياسي الحديث في تركيا (٢) .

وإذا كان واقع التيار الإسلامي في تركيا في صعود غالباً، مع بعض فترات للتراجع، فإن مستقبل هذا التيار- بمختلف فصائله- وتحديد شكله وتطوره، يرتبط بعدد من العوامل التي يمكن تصنيفها في فئتين: داخلية، وخارجية .. نذكرها في مبحثين، ثم نتبعهما بمبحث آخر- بمثابة خاتمة الدراسة- يناقش مدى إمكانية التعايش السلمي- في الإطار الديمقراطي الصحيح بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا.



المبحث الأول

المؤثرات الداخلية



إذا أخذنا الجانب النظري من طروحات أربكان، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، الداخلي والخارجي، فإن تحقيقها لا يتطلب حكومة ائتلافية، أو حتى حكومة يشكلها حزب إسلامي بمفرده، بل يتطلب ثورة كاملة، بكل معنى الكلمة وهذا أمر متعذر، فأربكان يطرح شعار "النظام العادل" وهي التسمية الضمنية لـ "النظام الإسلامي"، وهو يختصر في خمسة عناوين، اقتصادياً: رفض: الربا، والضرائب المجحفة، صك النقود بلا رصيد، النظام المصرفي الجائر، نظام القروض، وعلى صعيد السياسة الخارجية، يطرح تشكيل: أمم متحدة إسلامية، سوق اقتصادية إسلامية مشتركة، يونيسكو إسلامية، صندوق نقد إسلامي، و"ناتو" أي حلف دفاعي إسلامي [٣] .

ولكن الحسابات الدقيقة لموازين القوى السياسية والاجتماعية في الداخل التركي ، تبقى معظم طروحات أربكان حبيسة "الإطار النظري" دون إمكانية ترجمتها إلى "الواقع العملي" فالقوة التي يمتلكها التيار الإسلامي السياسي لا تتجاوز ٢٠% من مجموع أصوات الناخبين (بما فيها أصوات علمانية تقف إلى جانبه)، وهي كتلة لو أضيفت إليها أصوات بعض الحركات والجماعات الإسلامية القريبة من الرفاه فكرياً وعقائدياً، لن تتعدى في أحسن حالاتها ٣٠% من مجموع الأصوات.

وبذلك، فإن عملية أي تغيير- على المدى القريب والمتوسط- في العمق الدستوري أو السياسي أو الأيديولوجي أو الحياتي اليومي في السياسة الداخلية قد تطرحها هذه المجموعة، هي غير كافية بالمرة لمواجهة الـ ٧٠% الأخرى، التي تمثلها المؤسسة العلمانية والحركة القومية، وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للطروحات الداخلية، فإن الأمر يكون أكثر صعوبة ، بالنسبة "للطروحات الخارجية".

إن المواجهة غير متكافئة بكل المقاييس بين الإسلاميين والعلماني، إذ أن حزب "الفضيلة" وحده يقف في مواجهة خمسة أحزاب علمانية رئيسية، وأكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم من الصف الثاني أو الثالث، المحسوبة على التيار العلماني الذي يدعمه الجيش، وقد مهد جنرالاته الطريق للإبن الوفي للمبادئ العلمانية " بولنت أجاويد" كي يتصدر سباق انتخابات ١٩٩٩، وليقف حزبه" اليسار الديمقراطي" مؤتلفاً مع حزب"الحركة القومية" ضد "الفضيلة"، فيحقق ما عجزت عنه الأحزاب العلمانية الكبرى: "الوطن الأم" و "الطريق القويم" و "الشعب الجمهوري".

ومن أجل إنجاز هذه المهمة كان لا بد من إزالة "الرفاه" عن الخارطة السياسية التركية، وإبعاد "أربكان" وعدد من أبرز قيادتي تيار الإسلام السياسي، وإبقاء سيف

القضاء العلماني معلقاً فوق رأس من بقى فى قيادة هذا التيار مستقبلاً، و إحباط محاولة "الإنقلاب الإسلامي البرلمان" التى كان من شأنها لو نجحت أن تطرح تعديل القوانين، التى حوكم بموجبها أربكان، وحكم عليه بـ "الحجر السياسي".

وبعد حزر" الرفاه" طالب المدعى العام التركى بحظر "الفضيلة" لسيره على نهج "الرفاه" المضاد لمبادئ العلمانية، وقد أكدت مصادر مقربة من "الفضيلة" أنه في حالة المضى قدماً فى إجراءات حظر الحزب، وتجميد نشاط أعضائه فى البرلمان أو الإدارات المحلية، فإن قادة الحزب سيشكلون حزباً جديداً باسم حزب " السعادة" أو "الوفاء" تعبيراً عن الوفاء للزعيم التاريخى لسلسلة الأحزاب الإسلامية التركية د. نجم الدين أربكان.

ومن أهم العوامل الداخلية المؤثرة فى تطور تيار الإسلامي السياسي فى تركيا،

أ. الدستور والتشريعات القانونية :

إن الإسلاميين مضطرون للتحرك في حدود ضيقة، نظراً للقيود التى تفرضها من المواد في الدستور التركى على كل تحرك له طابع دينى، أو مخالف للعلمانية والمبادئ الأتاتوركية، ولا سيما المادة ١٦٣ من قانون العقوبات، ويستخدم النظام هذه التشريعات سيفاً مسلطاً عند الحاجة، لمعاقبة زعماء التيار الإسلامي، والحد من حركتهم.

وفى هذا السياق جاء الحكم الذى أعلنه مصطفى بومين رئيس المحكمة الدستورية العليا التركية فى ٢٢ يونيو ٢٠٠١ بحظر حرب الفضيلة الإسلامي المعرض بتهمة القيام بأنشطة مناهضة للعلمانية، كما قضت المحكمة بإسقاط عضوية اثنين من نواب الحزب الذى يشغل ١٠٢ مقعد فى البرلمان.

وقال بومين إن المحكمة حظرت أيضاً على خمسة مسئولين ينتمون للحزب القيام بأى نشاط سياسي لمدة خمس سنوات، وأمدت بمصادرة ممتلكات الحزب ومقراته، إلا أنها لم تقرر طرد كل نوابه من البرلمان حتى لا تضطر الحكومة على إجراء انتخابات مبكرة وعدم إثارة أية شكوك بشأن الاصلاحات المالية التى يطلبها صندوق النقد الدولى.

إن استمرار وجود مثل هذه العوائق القانونية أمام حركة الإسلاميين ترغم القسم الأكبر منهم- ولا سيما الطرق الصوفية- على اللجوء إلى النشاط السرى- وتولد شعوراً بالكبت والظلم والانعزال عن التفاعل مع قطاعات المجتمع الأخرى، مما يؤثر سلبا على فاعليته.

ولكن الإلتزام من قبل القوى العلمانية ببعض القواعد الدستورية والقانونية، التي تتيح مجالاً للحركة- في إطار اللعبة الديمقراطية- أما التيار الإسلامي السياسي، سيؤدي إلى تعزيز نفوذ هذا التيار، ومن أمثلة ذلك ، ما يلي:

أ – أقام حزب الفضيلة (الإسلامي) دعوى أمام المحكمة الدستورية التركية، مطالباً بإلغاء القانون الذى يخول الحكومة قرارات بحكم القانون، وقد أصدرت المحكمة بالفعل حكماً يقضى بإلغاء هذا القانون- فى ٥أكتوبر ٢٠٠٠- نظراً لتعارضه مع أحكام الدستور، وعلق نائب رئيس حزب الطريق القويم (المعارض) بأن إلغاء هذا القانون يعكس صواب موقف الرئيس التركى أحمد نجدت سيزار من رفضه التوقيع على قرار صادر من الحكومة بخصخصة بعض البنوك الحكومية.

ب – ومن المؤشرات على أن الديمقراطية ستزيد من قوة المد الإسلامي في تركيا، وإضعاف القوى المناوئة له ، قرار الرئيس " سيزار" بتعيين "صبيح كناد أوغلو" فى منصب المدعى العام الجمهورى، رغم حصوله على المركز الثانى، بين خمسة مرشحين لهذا المنصب، فيما حصل المدعى العام السابق "فورال سوفاش" على أغلبية الأصوات، ومن المعروف أن "سوفاش" هو الذى تقدم بطلب لحل حزب الفضيلة، وهو الذى مهد لحل حزب الرفاه، ومن أهم المساندين لقرارات ٢٨ فبراير ومن أكثر المدافعين عن النظام العلماني التركى، ولذلك فإن قرار الرئيس سيزار- رغم أنه استخدم حقه الدستورى- يعتبر مساندة غير مباشرة للتيار الإسلامي.

ج – قال مسعود يلماظ نائب رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب الوطن الأم المؤتلف فى وزارة بولنت أجاويد فى اجتماع للهيئة الإدارية لحزبه إنه يعارض حظر الأحزاب السياسية وذلك فى تعليقه على تصريحات رجائى قوطان زعيم المعرضة ورئيس حزب الفضيلة، الذى قال إن حزبه سيطالب باستفتاء شعبى على أى قرار بحظر "الفضيله" كما سيطالب باجتماع للبرلمان التركى للتصويت على القرار فى حال صدوره.

٢. استمرار دور الجيش فى الحياة السياسية :

فى حين أن الفكر السياسي الإسلامي الذى مثلته الحركة الأربكانية بأحزابها الثلاثة (النظام، السلامة، الرفاه)، قد تطور من فكرة الحزب المناهض للنظام، الذى يرى

نفسه فصيلاً آخر غريباً عن الفصائل الوطنية والقومية فى تركيا، فى السبعينيات، إلى فكرة حزب لكل المجتمع التركى، فى الثمانينيات والتسعينات، يرى ضرورة ألا يكتفى بمخاطبة المجموعات الدينية فحسب، وأن عليه مراعاة مشكلات "كل المجتمع" وأن يصبح حزباً عاماً لك الناس، إلى جانب أنه غداً ينظر إلى مؤسسات الدولة العسكرية، والحكومية، والمدنية على أنها شريك عمل معه، لصياغة مستقبل تركيا.

إلا أنه على امتداد النصف قرن الماضى، الذى مارست فيه تركيا الحياة السياسية فى ظل التعدد الحزبى، يتضح أن تركيا بعد خمسين عاماً من العمل السياسي، لا تزال المؤسسة العسكرية فيها تؤكد على استحالة التواؤم مع التيار الإسلامي، وتنظر إليه بعين العداوة وتعتبره مناقضاً لها.

ويبدو أن الدور الذى يعلبه الجيش فى الحياة السياسية، سيظل أحد أهم المؤثرات على تطور الحركة الإسلامية التركية ومستقبلها، فارتباط تأسيس تركيا الحديثة بالدور الذى قام به الجيش، وقائده مصطفى كمال أتاتورك، انسحب على مجمل المشهد السياسي التركى طوال فترة ما بعد أتاتورك، وقد أوكل الدستور فى بعض بنوده مهمة حماية المبادئ العلمانية إلى المؤسسة العسكرية، وبالتالى يكتسب أى تحرك للجيش مشروعيته بموجب هذه المواد الدستورية، وقد تحرك الجيش بالفعل ثلاث مرات فى السابق، بحجة حماية المبادئ الكمالية.

ويسود الاعتقاد بأن المؤسسة العسكرية لن تسمح أبداً بأى "انحراف" عن أسس الكمالية، لذا فإن الجيش، صاحب العقيدة العلمانية القوية، يشكل "عقبة كئود" ليس أمام وصول الإسلاميين إلى السلطة (فهم شاركوا فى ائتلافات حكومية فى السبعينيات، وأرسوا أول حكومة فى يونيو ١٩٩٦) بل امام محاولتهم تطبيق نظام الشريعة الإسلامية.

وفى ٢٧ مارس ١٩٨٥، قال الجنرال "كنعان إيفرين" إذا جاءت الشريعة، فالإنقلاب يكون مشروعاً، ويوافق الجيش على أن "الرفاه" عنصر مشروع فى الحياة السياسية التركية ، عندما يجئ عبر الانتخابات، ووفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية، لكن فى حال السعى لتأسيس نظام دينى فالجيش لن يتأخر، وسيقوم بانقلاب".

وعقب حل حزب الرفاه اكد المدعى العام التركى "فورال سافاش" بأن وريثه حزب الفضيلة لن يصل إلى السلطة، ولو فاز بـ ٩٩,٩٩%، فضلاً عن تأكيد المسئولين العسكريين بأنهم سيرصدون مستقبلاً مواقف التيار الإسلامي السياسي المخالفة للعلمانية، وسيتصدون لأى خطوة تتعارض معها، وكذلك التأكيد على استمرار "تطهير" الإدارة

والجيش من "الأصوليين" وأن قرارا ت مجلس الأمن القومى فى ٢٨ فبراير ١٩٩٧ ضد حكومة الرفاه يجب أن تلتزم بمضمونها أية حكومة قادمة.. كل هذا يدعو البعض إلى وصف النظام التركى بأنه نظام عسكرى بقناع ديمقراطى.

وقد ينجح الجيش في ملاحقة الإسلام السياسي، ممثلاً فى الجماعات الأصولية وحزب الفضيلة أو اى حزب إسلامى آخر، كما حدث من قبل مع أحزاب الإسلام السياسي: النظام ، والسلامة، والرفاه .. ولكن ذلك سيعنى أن الجيش اصبح سلطة سيادية عليا فوق الدستور وفوق مؤسسات الدولة والهيئات المنتخبة، أى تحول تركيا إلى "جمهورية عسكرية" لا ديمقراطية مثل دول أخرى فى الشرق الوسط، والتى تشير تجاربها إلى أن عسكرة الجتمع من أجل ملاحقة الإسلام السياسي، لم تؤد إلى تراجعه ولكن الإحياء الإسلامي ظل كما هو [٤] .

وهذا الدور المتزايد- عن السابق- للمؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية التركية، من المتوقع أن تكون له تاثيرات وانعكاسات على مستقبل العلمانية، وليس فقط على مستقبل الإسلاميين، لأن رؤى العسكريين وقرارتهم قد تتعارض مع نشاط البرلمان والقضاء، رغم كون حريتهما واستقلالهما أساس الديمقراطية.

إن تقليص مساحة الديقراطية فى تركيا، من خلال اقتراب الجيش من حركة المجتمع، يجعل احتمال الصدام بين "العلمانية المدنية" و"العلمانية العسكرية" لمراً وارداً، لأن " الأولى" لا تستطيع التجديد فى السلطة إلا استناداً إلى ديمقراطية حقيقية، فى حين أن " الثانية" لا تستطيع الاضطلاع بدورها دون ممارسة التسلط على قطاع من المجتمع (الإسلاميين)، وأن تعايش النظام (العسكرى- المدنى)، يعنى الاقتراب من نظام علمانى (نصف ديمقراطى- نصف تسلطى). يمارس الديمقراطية فى إطار الأحزاب العلمانية، ويمارس التسلط ضد الإسلاميين وقواعدهم الإجتماعية [٥] .

٣. الإنقسام المذهبى (السنى- العلوى) فى تركيا :

يرتبط تطور الحركة الإسلامية بمدى تقديرها الموضوعى للإنقسام المذهبى السنى- العلوى فى المجتمع التركى. فالعلويون، الذين يقدر عددهم بـ ١٨- ٢٠مليوناً- نحو ٣٠% من عدد السكان- يحتفظون بذكرى مؤلمة من نظام الحكم العثمانى الإسلامي، وعندما قامت الجمهورية، وجد العلويون فى العلمانية "ضمانة" لحريتهم ووقف التمييز ضدهم، لكن"المسألة العلوية" لم تخمد نهائياً، وعرفت تركيا فى العهد الجمهورى- لا سيما أواخر السبعينيات وأوائل التسعينيات- صدامات دامية بين السنة والعلويين.

ويمثل العلويون- بنسبتهم السكانية العالية- عائقاً آخر أمام محاولات الإسلاميين تطبيق الشريعة خاصة وأن العلويين يشكلون قاعدة قوية الأحزاب العلمانية، فضلاً عن حرمانهم- بضغط من إدارة الشئون الدينية- من التمثيل أو الإعتراف بهم كمذهب.

لذلك يحاول حزب الفضيلة- من بعد الرفاه- التقرب من العلويين وإظهار حسن النية، لكن العلويين لا يثقون به، لأنه حزب واقعي، وهو لن يعترف بالعلوية، واكتفاء الفضيلة بالإعلان أنه يحب- مثل العلويين- الإمام علي بن أبي طالب، غير كاف لاستقطابهم.

إن مستقبل الحركة الإسلامية في تركيا مرتبط بقوة بطبيعة المشروع الذي ترغب في تطبيقه، دون أن يعكس ذلك حساسيات تاريخية أو مذهبية مشروعة لدى الكتلة العلوية، وبالتالي تحويله إلى فتنة داخلية.

٤. تطورات المشكلة الكردية :

إن استمرار القضية الكردية على مدى العقود الماضية، دونما بارقة امل في الحلو دفع غالبية الأكراد في تركيا إلى منح أصواتهم لحزب الرفاه، إلا أن وصوله للحكم في ٢٩ يونيو ١٩٩٦، وتعهده بمحاربة "الإرهاب الانفصالي" المتمثل في حزب العمال الكردستاني، وما يعنيه ذلك من التمييز بين القاعدة الكردية وحزب العمال وهي نفس السياسة التي اتبعها النظام التركي والمؤسسة العسكرية، يحمل على الاعتقاد أن "أمل" الأكراد في رؤية التيار الإسلامي السياسي، ينظر للمسألة الكردية، بعين إسلامية عادلة، في طريقه إلى الإنطفاء، وفي ذلك مخاطر تحول الحركة الإسلامية إلى "عدو" للتطلعات الكردية (العرقية)، واتخاذها طابعاً عرقياً تركياً، وتحولها إلى حركة "عنصرية" تفقدها هويتها الإنسانية [١] .

وسوف يتحدد جانب من مستقبل حزب "الفضيلة" بتطورات المسألة الكردية، ذلك أن التوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة والسماح للأكراد بتأسيس أحزاب خاصة بهم سوف يحرم "الفضيلة" أو الحزب الذي يحل محله ممثلاً للاسلاميين من أصوات كردية كثيرة ويفقده أحد أهم قواعده في المناطق الكردية ، والدولة التركية تدرك دور الامل الكردي في انتصار حزب الرفاه – سلف الفضيلة – بنصيب الأسد في انتخابات ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ حيث استفاد الرفاه من حظر حزب "الديمقراطية" الكردي قبل أقل من شهر من إجراء الانتخابات بحيث ذهبت إليه معظم الأصوات الكردية باعتباره حزب المعارضة الرئيسي ، وقد عبرت تانسو تشيللر عن ذلك قائلة عقب ظهور نتيجة الانتخابات وتراجع

حزبها "الطريق القويم" : "إنه اتفاق بين الانفصاليين وأنصار الشريعة لتدمير جمهورية تركيا العلمانية" .

٥. الاتجاهات الحزبية في الساحة السياسية :(٧)

تؤثر طبيعة الاتجاهات الحزبية في تركيا بصورة مباشرة على مستقبل الاسلام السياسي تحديداً ، فمنذ إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٥ كانت الخريطة الحزبية في تركيا منقسمة بين حزبية كلاهما علماني ، أحدهما يمثل اليمين المحافظ والآخر يمثل اليسار الديمقراطي .

وقد مثل اليمين في الخمسينيات الحزب الديمقراطي ، وفي الستينيات والسبعينيات خلفه حزب العدالة ، أما اليسار الديمقراطي فقد احتكر تمثيله حزب الشعب الجمهوري (الذي أسسه أتاتورك) حتى عام ١٩٨٠ عندما حدث الانقلاب العسكري الثالث الذي كان سبباً أساسياً في تبدل الخريطة الحزبية التركية بدءاً من عام ١٩٨٣ إذ دعم الانقلابيون تأسيس حزب في جبهة اليمين (الوطن الأم) الذي أصبح ينازع حزب الطريق القويم (وريث حزب العدالة) قاعدة اليمين المحافظ .

وفي جبهة اليسار حدث انقسام مماثل منذ ١٩٨٣ حين ورث حزبان هما (الشعبي الديمقراطي الاجتماعي) و(اليسار الديمقراطي) حزب الشعب الجمهوري ، وقد أفادت هذه الانقسامات - يميناً ويساراً - حزب الرفاه الإسلامي الذي ما فتئ ينمو على حساب الآخرين حتى تصدر انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ في حين أن سلفه (السلامة الوطني) لم يتعد دوره في السبعينيات ، المكمل ، وان كان مفتاحاً لتمكين أحد الحبين الرئيسيين من الحصول على الغالبية المطلقة في البرلمان ومشاركته في الائتلاف الحكومي .

إن إعادة توحيد حزبي اليمين وحزبي اليسار - اذا تم ذلك مستقبلاً - يحد حتماً من فرص حزب الفضيلة الإسلامي في أي انتخابات قادمة في حين ان استمرار الانقسامات مضافاً اليها فساد العديد من زعماء اليمين واليسار يضمن استمرار تنامي قوة الحزب الإسلامي وبالتالي يلعب التيار الإسلامي السياسي دوراً مركزياً في تقري شكل التحالفات ورسم الائتلافات الحكومية وإقرار التشريعات البرلمانية .

٦. تطورات الوضع الاقتصادي :

مع بدء تورجوت أوزال سياسة الانفتاح و"لبرلة" الاقتصاد عرفت تركيا في الثمانينيات طفرة اقتصادية مهمة ، لكن مع بدء مسلسل فضائح الفساد والرشوة داخل حزب الوطن الأم والحكومات التي خلفته في التسعينيات وسوء أدائها الاقتصادي ، ومع

الاستنزاف الحاد للميزانية الذي أحدثه "الإنفاق ضد الإرهاب الكردي" والإنفاق على تنمية جنوب شرق الأناضول "جاب" ، ومع الآثار الاجتماعية لمشروعات خصخصة القطاع العام مع ذلك كله ، ضرب التضخم الاقتصادي أرقاماً قياسية منذ أواخر الثمانينيات وارتفعت نسبة البطالة وازدادت الهجرة من الريف إلى المدن مما أدى لأعراض المواطن التركي الفقير عن تأييد أحزاب السلطة وقيامه بالتصويت لحزب المعارضة الرئيسي "الرفاه" الذي كانت قوته تنمو وأصواته ترتفع كلما تفاقمت الأزمة الاقتصادية[٨] .

إن الاتجاه الذي يأخذه الوضع الاقتصادي – استقراراً أو انهياراً – سيحدد تبعاً لما سبق احد العوامل المهمة في نمو أو تراجع التيار الإسلامي السياسي .

٧. احتمالات لجوء التيار الإسلامي للعنف :

يرى الإسلاميون أن الطريق السليم عبر الإقناع فقط ورفض الوصول الى السلطة باستخدام القوة ، ولما كان انتصار الإسلاميين في الانتخابات البلدية (نوفمبر ١٩٩٢) جاء في السنة نفسها التي شهدت المواجهة (المستمرة) بين السلطة في الجزائر و "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" إثر اكتساح الأخيرة للجولة الأولى للانتخابات التي لم تتم تذكر الأتراك فوراً– عند فوز الرفاه– تطور الأحداث في الجزائر، وسرعان ما طرح التساؤل الكبير: هل تركيا في طريقها لتكون جزائر أخرى؟

ولكن المحللين يرصدون عدة فروق بين الحالتين الجزائرية والتركية، منها أن الإنتخابات الجزائرية، كانت أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب في تركيا تعود إلى أكثر من ٤٠سنة، أي أن "الحس الديمقراطي"– رغم الانقلابات العسكرية – أكثر عراقة في تركيا من الجزائر، ثم إن الناخب الجزائري كان أمام خيارين: جبهة التحرير الوطني، الحاكمة منذ الاستقلال، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، فاختار الطرف الذي لم يجرب.

أما في تركيا، فإن خيارات الناخب متعددة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكما قد يجئ بالرفاه إلى السلطة عبر الانتخابات، فقد تسحب منه الثقة في الانتخابات التالية (تراجع حزب الفضيلة وريث الرفاه)، وعلى هذا يبدو من الصعب على الحزب الممثل للإسلاميين في تركيا في حال وصوله إلى السلطة، التخلي عن الديمقراطية، أو تحقيق أهدافه بوسائل ديكتاتورية.

بالإضافة إلى ذلك، فثمة إجماع بين الدارسين للحالة التركية، على اعتدال الإسلام التركي، ففي استطلاع للرأي أجري عام ١٩٨٦، لم توافق إلا نسبة ٧% على إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة، وفي استطلاع آخر أجري عام ١٩٩٥، أيدت نسبة الثلثين التوجه

الغربي لتركيا، وفى استطلاع ثالث عام ١٩٦٦و تبين أن ٤١% ممن صوتوا لحزب الرفاه اعتبروا أنفسهم علمانيين؛ وأن ٧١% أعربوا عن ثقتهم بالجيش، رمز العلمانية. (٩)

أضف إلى ذلك تجذر القومية التركية، فالحركة الوطنية التركية، خلال حرب التحرير وبعدها، كانت تعتبر نفسها "تركية" بينما كانت الحركة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي"حركة مسلمين" ، ولذلك فإن الأتراك، بعكس الجزائرين، لا يجدون تناقضاً ذهنياً بين كونهم مسلمين ومواطنين فى دولة علمانية.

ولكل تلك العوامل، فإن العنف لن يجد له بيئة مواتية بين الإسلاميين الأتراك، وليس له مستقبل فى تركيا، وذلك ما يفسر، لماذا لم تتحول تركيا إلى جزائر أخرى بعد إقصاء أربكان عن رئاسة الحكومة وحظر حزب الرفاه الإسلامي.

٨. صعود اليمين القومى :

فى أجواء تصدع حزب الفضيلة، قفز إلى صدارة المشهد السياسي التركى، حزب الحركة القومية اليمينى المتطرف، وهو ليس حزباً جديداً، وإنما كان الحاضر الغئب فى المسرح السياسي منذ ٤٠عاماً، وبعد وفاة "ألب أرسلان توركش" مؤسس وزعيم الحزب عام ١٩٩٧، خلفه "دولت باهشلي"، الذى استفاد من المد الإسلامي فى تركيا، بتأكيد المضمون الإسلامي فى برنامج الحزب، لكنه زايد على تشدد المواطن التركى فى مسائل الأكراد، وقبرص، والتوجس من الاتحاد الأوروبى.

ويدمج حزب الحركة القومية بين القومية التركية والإسلام، لكنه ليس حزباً إسلامياً مثل حزب الفضيلة، بل يرى تركيا دولة علمانية، فهو يمثل للأتراك القومية بتطرف، والإسلام بلا تطرف، والبعد عن الفساد، لذلك احتل المرتبة الثانية فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٩، وأصبح له فى البرلمان ١٢٩ نائباً، وشارك فى الحكومة الائتلافية وشغل رئيسة منصب نائب رئيس الوزراء ونظر إليه الجيش باعتباره حليفاً، لأنه يعارض مطالب الاتحاد الأوروبي بتقليص دور الجيش، والسماح للأكراد بالبث التليفزيوني والتعليم باللغة الكردية، وحماية حقوق الإنسان .





المبحث الثاني

المؤثرات الخارجية



إلى جانب هذه المؤثرات الداخلية، لا تقل بعض المؤثرات الخارجية أهمية في التأثير على مستقبل التيار الإسلامي السياسي في تركيا، وتتمثل فيما يلي:

١. المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط :

تنظر واشنطن بعين الشك والريبة- خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية- إلى جميع الحركات الإسلامية في المنطقة على أنها حركات "أصولية" تتلقى التعليمات من إيران، وتهدف إلى إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية، وقد انعكس ذلك على تضييق القوى العلمانية في تركيا على الإسلاميين هناك، وما الحيلولة، بضغط من الجيش، دون إقامة ائتلاف حكومي في فبراير ١٩٩٦ بين حزبي الوطن الأم والرفاه، سوى أحد الأمثلة على تلك النظرة.

لكن "السماح" بوصول أول إسلامي رئيساً للحكومة التركية في ٢٩ يونيو١٩٩٦، وما يعنيه ذلك من موافقة "ضمنية" للمؤسسة العسكرية- باعتبارها مؤسسة علمانية، أطلسية- قد يكون مؤشراً على بداية تحول في كيفية تعاطي واشنطن مع الحركات الإسلامية في تركيا، وفي هذا الإطار جاء تأكيد الخارجية الأمريكية برفض قيام الجيش التركي بانقلاب عسكري- أثناء تصاعد الصراع الإسلامي العلماني في تلك الفترة- والتلميح بإمكانية فرض حظر لبيع الأسلحة إلى تركيا في حالة القيام بهذا الإنقلاب.

ولكن تعامل الولايات المتحدة مع صعود الحركة الإسلامية في تركيا، بحذر ودقة وبصورة تخدم المصالح الأمريكية، حتى لا تتكرر في تركيا التجربة الإيرانية، لذا فإن مستقبل الحركة الإسلامية في تركيا، مرتبط أيضاً- بصورة ما- بطبيعة العلاقة بين واشنطن والحركات الإسلامية، ليس في تركيا فحسب، ولكن في كامل منطقة الشرق الأوسط.

٢. الموقف الغربي تجاه القضايا الإسلامية :

إن الولايات المتحدة، والغرب وأوروبا عموماً، في موضع التأثير على صعود أو تراجع المد الإسلامي في تركيا، من خلال مواقفهم تجاه قضايا تمس بصورة مباشرة أيضاً المشاعر الإسلامية لدى الرأي العام التركي إن اتخاذ الغرب مواقف مؤذية للمشاعر الإسلامية في تركيا إزاء قضايا حساسة مثل: فلسطين، وقبرص، وارمنيا، والبوسنة، وكوسوفا، أي إزاء قضايا تقع عند خط التماس التاريخي (الإسلامي/ المسيحي أو

اليهودى) من العوامل المساعدة على تقوية مواقع الاتجاهات الإسلامية فى تركيا، وفى تصاعد قوة "الرفاه" خلال الأعوام الأخيرة وتموذج قوى على ذلك".

وفي أكثر دول أوروبا توجد سوق رائجة لتنول الاتهامات ضد العرب والمسلمين فيها عقب أى عمل إرهابي، وتتغذى هذه السوق من تصريحات ومواقف بعض الزعماء الأوروبيين، وفي أجواء التشكيك بملايين العرب والمسلمين في أوروبا، يتجرأ بعض أتباع الأحزاب والحركات العنصرية الأوروبية بالاعتداء عليهم، هذه الأجواء والأعمال لا تؤثر على المسلمين فى دول أوروبا فحسب، وإنما تؤثر أيضاً على المناخ السياسي لهذه الدول لتشجيعها التعصب، وحضها على اضطهاد الأقليات، وعرقلة ولادة مجتمعات التعددية الثقافية التى يطمح إليها البعض، فضلا عن أن هذه الأجواء تنسحب على صلات أوروبا بالدول العربية والإسلامية فتؤثر على المساعى المبذولة للحوار والتقريب بينهما [١٢] .

إن طبيعة المواقف والتصريحات التى تتبناها الدول الغربية عموماً تجاه قضايا حساسة دينية لتركيا، سوف تحدد جانبا مهما من مستقبل المد الإسلامي في تركيا.

٣. محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي :

إن رغبة أنقرة منذ بروتوكول التعاون الأول بينها وبين السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٦٣، الانضمام إليها ما زال يواجه بالرفض حتى الآن من دول الاتحاد الأوروبى، وكانت مبررات الرفض تختلف من وقت لآخر، في حين أن طلب اليونان- عدو تركيا- العضوية قبل فوراً فى مطلع الثمانينيات، ودول أوروبا الشرقية، التى كانت شيوعية طوال خمسين عاماً، يدرج اسمها قبل تركيا، لتكون عضواً فى الاتحاد الأوروبى!!

ورغم الشروط السياسية الاقتصادية المختلفة التى تعلنها المجموعة الأوروبية لقبول انضمام تركيا، إلا أن الرأى العام التركى، والنخبة العلمانية نفسها، تدرك ضمناً وعلناً، أن السبب الحقيقى لعدم قبول تركيا حتى الآن عضواً في الاتحاد الأوروبي، هو لانتمائها لحضارة أخرى (متمايزة دينياً وثقافياً وقيماً ونظماً ومثلاً، عن الحضارة الغربية الأوروبية المسيحية) هى الحضارة الإسلامية.

ورغم ذلك لم تتوقف محاولات الحكومات التركية المتعاقبة على التكيف مع الشروط الأوروبية للانضمام ، وخاصة تحسين سجلها فى مجال حقوق الإنسان، وذلك على غرار التعديل الدستورى فى يوليو ١٩٩٥، والذى تضمن السماح للأتراك خارج

البلاد، والمعتقلين بالمشاركة فى الانتخابات العامة، والسماح للأحزاب السياسية بتشكيل فروع لها خارج البلاد، وخفض سن عضوية الأحزاب من ٢١ إلى ١٨سنة، لتوسيع المشاركة السياسية.

وثمة مؤشرات تعبر عن أن التطور المتوقع تحقيقه فى هذا المجال فى السنوات القليلة القادمة- برغم بعض القيود على ذلك- سيتجاوز على الأرجح فى حجمه ونطاقه ما تحقق من إصلاحات سياسية منذ عام ١٩٨٣، وذلك لإدراك الدولة التركية أهمية إنجاز تطور ملموس فى هذا السياق ولمساعدتها فى تحقيق هدفها بالإنضمام للإتحاد الأوروبى، ومن هذه المؤشرات :

١. إعلان تركيا فى ١٩٩٩/١٢/١٣ إنشاء وزارة جديدة لإدارة علاقاتها مع الإتحاد الأوروبى ويتولاها "محمد على ارتمشيليك" وزير الدولة لشئون أوروبا وحقوق الإنسان، ومن بين ما تختص به إعداد استراتيجية قومية تهدف إلى تغيير الكثير من القوانين التركية لتتماشى مع القوانين الأوروبية ليتم تقديم هذه الاستراتيجية ونتائجها إلى الاتحاد الأوروبى خلال فترة لا تزيد على عامين.

٢. إشارة وزير العدل التركى "حكمت سامي ترك" فى بداية مايو ٢٠٠٠ إلى أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من الأولويات الرئيسية لتركيا فى القرن الجديد، وأنه من الضرورى تعديل النظام القضائى والتشريعى فى تركيا لكى يتواءم مع التوجه التركى نحو الغرب ومع القيم والمعايير القانونية العالية، ومن الضرورى اتخاذ كل الإجراءات التى تجعل تركيا فى توافق كامل مع المعايير الأوروبية المطلوب تطبيقها بما فى ذلك المساواة بين الرجل والمرأة فى قانون الأسرة وإلغاء عقوبة الإعدام.

٣. تأكيد الرئيس "ديميريل" فى ٢٠٠٠/٢/١٧ "أن الأولوية الأولى لتركيا هى الحصول على العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى، وأن على تركيا أن تدفع نفسها لتحقيق هذا الهدف وأن تحسن من ديمقراطيتها ونظام حكمها وأن تطور نظامها القانونى"، وبعد الرئيس الجيد أحمد نجدت سيزر أكثر اهتماماً بتأكيد أهمية الإصلاحات السياسية والديمقراطية، لا سيما وأنه قبل انتخابه لرئاسة الدولة كان رئيساً للمحكمة الدستورية منذ عام ١٩٩٨ حيث نال "شهرة كبيرة" بسبب مطالبته "بضرورة إصلاح الدستور لجعله أكثر ليبرالية والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان" وقد تعهد "سيزر" فور انتخابه فى ٢٠٠٠/٥/٥ "بالدفاع عن حقوق

المواطنين، وتوسيع هامش الديمقراطية في ظل عدم تطورها بشكل كاف في الحياة السياسية والاجتماعية، مما يساعد تركيا على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي" وأثار ذلك توقعات إيجابية في تركيا وخارجها، حيث أشارت صحف تركية ليبرالية إلى "أن اختيار سيزر رئيساً للجمهورية يمكن أن يعالج الثغرات الموجودة في تركيا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يعزز فرصتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "ورحبت الدول الأوروبية بانتخابه بسبب تأييده لزيادة حرية التعبير ولتعديل دستور ١٩٨٢ المعد ابان فترة الحكم العسكري، ودعته منظمات لحقوق الإنسان إلى "اتخاذ إجراءات فورية لتوسيع نطاق حرية التعبير تركيا".

وفي هذا السياق، يفهم سبب تغيير التيار الإسلامي السياسي في تركيا لموقفه من الانضمام للاتحاد الأوروبي، من الرفض في عهد الرفاه- إلى الموافقة في عهد الفضيلة إلى تبني القضية واعتبارها من الأولويات في عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم، فقد أدرك الإسلاميون أن لهم "مصلحة" في التكامل مع اوروبا، وفق منطق "الفرص الممكنه" التي قد تتيحها العضوية، بما قد يضمن إعادة النظر في تطبيق العلمانية التركية المتطرفة، من حيث احترام حرية العبادة والحجاب والاختيارات الشخصية للأفراد، والحد من تدخل الجيش في السياسة، ومن الضغوط والملاحقات التي قد يتعرض لها الإسلاميون، وهذا كله يعزز مواقع الاتجاهات الإسلامية في تركيا.

وقد شهدت محاولات التقارب التركي من الاتحاد الأوروبي نكسة كبيرة بعد حظر حزب الفضيلة، مما يعد إخلالاً بأحد الشروط المعلنة لانضمام تركيا للاتحاد وهو احترام الديمقراطية وحرية التعبير والعمل الحزبي، خاصة في ضوء إعلان قادة حزب الفضيلة المحظور عن رفع دعوى قضائية أمام محكمة حقوق الانسان الأوروبية ضد الحكومة التركية لإقدامها على حظر الحزب دون أسباب مقنعة.. وبالتالي فإن مسألة العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، من المحددات المؤثرة في مستقبل المد الإسلامي في تركيا.

٤. العلاقات التركية- العربية الإسلامية :

لا شك في أن اعتماد العمانية، كأحد أسس النظام السياسي والحقوقي في تركيا، أثر سلبا في العلاقات التركية الإسلامية، وساهم في تعميق العزلة التي اختارها أتاتورك وخلفاؤه من بعده، بل إن بعض المفكرين الإسلاميين الأتراك، يرى أن حجر الزاوية في تحديد علاقات تركيا الخارجية هو مقدار الجذب الحضاري لهذا المركز أو ذاك، وعلى

هذا فإن الدول الإسلامية، فى وضعها الراهن، بعيدة عن أن تكون نقطة جذب تضاهى أوروبا أو الولايات المتحدة، لذا لا ينتظر هؤلاء المفكرون فى أن تدخل تركيا فى علاقات وثيقة مع الدول العربية والإسلامية على الأقل في المستقبل المنظور- لأنه لا يوجد فى هذه العلاقات ما هو مغر ومفيد، ولا ريب أن ذلك يشكل أحد المؤثرات السلبية على مستقبل المد الإسلامي في تركيا.

وهناك تساؤلات تستنكر التجاهل "العربي" لمحاولات حكومة حزب العدالة والتنمية التقارب مع العالم العربى فطلب تركيا المشاركة فى اجتماعات القمة العربية بصفة مراقب منذعام ٢٠٠٥ لا يزال قابعا فى احدى غرف الارشيف المظلمة فى الجامعة العربية، والرسالة التى وجهها نائب رئيس الوزراء التركى عبد الله غل إلى القمة فى تونس، تليت كغيرها من الكلمات والرسائل من دون الالتفات إلى ما جاء فيها من اشارة إلى أهمية العمل الجماعي ومن دون أن يوضع المقترح التركى على اجندة الاجتماع.

تركيا هى من سارع إلى تشكيل ما يعرف اليوم بمجلس دول جوار العراق، فى وقت وقف فيه العرب متفرجين أو مشاركين علانية أو خفية فى الحرب عليه، ومن العجيب أنه حيث دعت تركيا إلى اجتماع اسطنبول لدول جوار العراق قبيل الحرب، سخرت بعض الدول العربية من الفكرة واعتبرتها دول اخرى- شاركت في ما بعد في الحرب على العراق من خلال تقديم تسهيلات عسكرية للجيوش البريطانية والامريكية- محاولة لترويج الرأى الأميركى حول العراق، ولا يخفى خروج الوفد المصرى من الاجتماع بانطباع مفاده انه كان يهدف فقط لانقاذ ماء وجه دول الجوار وانه لن يتكرر.

الا ان الاجتماع تكرر بفضل دعم وتنسيق مثالى بين دمشق وانقره اثبت مع الزمن انه آلية سياسية مبتكرة لخلق دور لدول الجوار في تشكيل مستقبل العراق بدل أن تنفرد به دول التحالف أو دول الاحتلال.

والغريب أن ترشيح البروفسور اكمل الدين احسان اوغلو لمنصب الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لقى رفضا من بعض الدول العربية، على رغم اعتراف الغالبية بأنه الاصلح لهذا المنصب، مما دفع إلى الاحتكام للمرة الاولى فى تاريخ المنظمة إلى الاقتراع السرى لانتخاب الامين العام، وفاز المرشح التركى بالغالبية.

وفي وجه إسرائيل وقفت حكومة "العدالة والتنمية" لتصف اغتيال الشيخ احمد ياسين بارهاب الدولة، وهو الوصف الذى لم تجرؤ على ترديده غالبية الدول العربية،

ورفعت أنقرة مستوى تمثيلها مع السلطة الفلسطينية في القدس إلي درجة السفير في اعقاب ذلك، ورفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مراراً زيارة تل ابيب في حال رفض إسرائيل لقاء ياسر عرفات، أو حتى استقبال ضيوفها ومن بينهم نائب رئيس الوزراء ايهود اولمرت في حينه علي رغم علمه بأن ذلك التوجه سيهدد علاقات حكومته مع واشنطن.

وعلى رغم الامكانات التركية الاقتصادية المتواضعة أعلنت تركيا عن برنامج مساعدات اقتصادية واجتماعية وتدريبية للفلسطينيين، وعن رغبتها في الانضمام إلى مسيرة السلام كوسيط إلا أن رغبتها هذه قوبلت بصمت عربي ورفض غربي، إذ لم تدعى تركيا إلى اجتماع لندن ولعلم الغرب بانها لن تكون وسيطا حياديا وانما ستساند الموقف الفلسطيني والسوري في اي مفاوضات سلام تشارك فيها مع إسرائيل.

وانقرة ، التي رشحتها واشنطن لتكون مثالاً للديمقراطيات الإسلامية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير دعت انقرة دول المنطقة إلى إيجاد مشروع اصلاحي بديل يحميها من المشروع الأمريكي، إلا ن الأنظمة العربية فضلت إجراء إصلاحات صورية زائفة كلما اشتدت الضغوط الأمريكية عليها.

وفي خضم الهجمة الأمريكية على المنطقة تارة بالسلاح وتارة باستخدام سلاح الضغوط السياسية ضد العراق وإيران وسورية لخدمة مصالح إسرائيل في المنطقة، وقفت حكومة العدالة والتنمية التركية مع جوارها الجغرافي، فرفضت دخول الحرب على العراق، ورفض أردوغان الضغوط الأمريكية لتأجيل أو إلغاء زيارته إلى طهران الخريف الماضي وعبر عن دعمه للموقف الايراني في ملفه النووي، وأكد وزير الخارجية التركي رفضه سياسة الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة على سورية، وأوضحت هذه الحكومة بما لا يدع مجالاً للشك بأنها خلقت لسياستها الخارجية هامش حرية كبيراً بعيداً عن علاقاتها مع واشنطن، تبدى فيه أولوية لمصلحة علاقاتها مع دول الجوار حتى لو لم يرق هذا الإدارة الأمريكية الحالية .



هوامش الباب الثالث

١. د. محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا- مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ١٩٩٨- ص٢٠٣- ٢٠٥ بتصرف.

٢. يوسف إبراهيم الجهماني: حزب الرفاه "الرهان على السلطه- دار حوران بدمشق ١٩٩٧- ص٦٢- ٦٣ بتصرف.

٣. د. محمد نور الدين: تركيا في الزمن المتحول .. قلق الهوية وصراع الخيارات- رياض الريس للكتب والنشر بيروت ١٩٩٧- ص٨٠ بتصرف.

٤. رضا هلال: السيف والهلال .. تركيا من أتاتورك إلى أربكان- دار الشروق ١٩٩٨- ص ٢٦٧.

٥. معتز محمد سلامه: الجيش والسياسة في تركيا- مجلة السياسة الدولية- يناير ١٩٩٨- ص١٢٧.

٦. د. محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا- مرجع سابق- ص٢٠٧ بتصرف.

٧. المرجع السابق: ص ٢٠٧- ٢٠٨ بتصرف.

٨. المرجع السابق: ص ٢٠٨- ٢٠٩ بتصرف.

٩. رضا هلال: مرجع سابق- ص ٢٦٨- ٢٦٩.

١٠. صحيفة "صباح" التركية بتاريخ ٢٠٠١/١/٢.

١١. د. محمد نور الدين: الحركات الإسلامية في آسيا- مرجع سابق- ص٢١٠.

١٢. خالد محمد الأصور: الجاليات الإسلامية في أوروبا .. المنافذ- المشكلات- الحلول- دار الاعتصام- القاهرة ١٩٩٨.

الخاتمة

مستقبل التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا .. رؤية مستقبلية

تنقسم الاتجاهات العلمانية فى تركيا إزاء كيفية التعامل مع تيارات الإسلام السياسي، ومدى إمكانية التعايش معها فى المستقبل المنظور إلى رؤيتين متباينتين، نذكرهما، ثم نتبعهما باحتمالات الاعتراف المتبادل بين الإسلاميين والعلمانيين، كمال يلى:

١. رؤية علمانية متشددة :

ترى النخبة العلمانية المتشددة أن صعود التيار الإسلامي السياسي يهدد الأسس الديمقراطية والعلمانية للنظام السياسي التركى، وأن الإسلام السياسي يتعارض بطبيعته مع العلمانية والتعددية، ورغم أن هذا التيار أظهر على مدى ثلاثة عقود من العمل السياسي التزامه بقواعد الديمقراطية، وأكد على تمسكه بعلمانية تكفل الحرية الدينية، إلا أن النخبة العلمانية المتشددة ترى أن التزام التيار الإسلامي بالديمقراطية والعلمانية، ما هو إلا تكتيك سياسي فرضه عليه الواقع السياسي الراهن، وأنه سيتحول عنه إذا ما أصبح له نفوذ وشعبية أكبر فى النظام والمجتمع التركى.

وترى تلك النخبة أن الرفاه رغم حصوله على أكبر نسبة من الأصوات فى انتخابات ١٩٩٥، إلا أنه لم يحصل على غالبية مطلقة تمكنه من انتهاج سياسة إسلامية خالصة، يحقق بها أهدافه الحقيقية التى تتعارض مع كل من الديمقراطية والعلمانية، فقد وضع ائتلاف الرفاه مع حزب الطريق القويم العلمانى، وتربص الجيش له قيوداً على الرفاه، وألزامه باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية، وتحذر النخبة المتشددة من استمرار حضور التيار الإسلامي على الساحة السياسية، منذرة أن منهجه سيزداد راديكالية مع ازدياد شعبية ونفوذه عبر الوسائل والحريات التى يوفرها له النظام التركى.

ولكن التجربة أثبتت أن التيار الإسلامي وتنظيمه السياسي، أصبحا جزءاً أساسياً من المجتمع والعمل السياسي فى تركيا، وأن محاولات استئصال هذا التيار بأسلوب قسرى باءت بالفشل، فبعد كل محاولة، كان الإسلام كقوة اجتماعية وسياسية، يعود إلى الحياة مكتسباً شعبية أكبر ونفوذاً أقوى.

٢. رؤية علمانية معتدلة :

يقابل هذا التصور للحالة التركية، تصور آخر يعد أكثر اعتدالاً وحساسية للواقع التركى، وطبقاً له، فإن صعود التيار الإسلامي ونجاحه السياسي، لا يعد بالضرورة تحدياً للعلمانية والديمقراطية فى تركيا، فيرى أصحاب هذا الرأى من العلمانيين المعتدلين أن الديمقراطية والعلمانية بالمفهوم الليبرالى الذى يسمح بالتعددية والاختلاف داخل إطار متفق عليه، قد توطدتا على مدى نصف قرن فى المجتمع والنظام السياسي التركى، فالديمقراطية أصبحت الصيغة السياسية الوحيدة المقبولة لدى الغالبية العظمى من الأتراك، ولا تتطلع أى من القوى السياسية- ومنها الإسلامية- أن تتصدى لهذا الوضع، كما أن نصف قرن من الممارسة الديمقراطية ، أدت إلى نشأة وتوطد ثقافة سياسية ديمقراطية، ومجتمع مدنى نشط، يعتنق ويدافع عن الديمقراطية والحريات التي تكفلها العلمانية.

وترى هذه النخبة أن النظام السياسي التركي قد نجح فى إدماج التيار الإسلامي في اللعبة الديمقراطية، وفتح له قنوات العمل السياسي الشرعية وحرية العبير والترويج لبرنامجه عبر وسائل الأعلام، وأدى إدماج الإسلام السياسي من خلال أحزابه الأربعة فى العمل الديمقراطى وممارساته داخل دوائر الحكم وصنع القرار وتعرفه على المشاكل والقضايا التى تواجه المجتمع التركى، إلى كبح وتهدئة منهجه وخطابه السياسي، فازداد التيار الإسلامي السياسي اعتدالاً واصبح جزءاً لا يجزأ من النسيج السياسي، يعمل على تحقيق أهدافه داخل الإطار التعددى.

ويرى العلمانيون المعتدلون أن الهدف الذى يسعى التيار الإسلامي السياسي لتحقيقه يعد مشروعاً، لأنه يحاول أن يغير من مفهوم العلمانية الذى صاغه أتاتورك، وتتبناه النخبة العلمانية المتعصبة، فالعلمانية فى مفهوم هذه الفئة تقضى بفصل الدولة عن الدين، وإخضاع الدين ومؤسساته لسيطرة الدولة، بينما النخبة الإسلامية تحاول أن تبتعد بالدين عن سيطرة الدولة، وأن تكفل له استقلاله بعيداً عن قبضة النظام، وبذلك تتحول العلمانية فى تركيا "من علمانية قسرية" يخضع فيها الدين لسلطا ن الدولة إلى "علمانية حقيقية" تكفل استقلال الدين والحريات للجميع، كما فى المجتمعات الغربية.

ويرى العلمانيون المعتدلون أن وجود التيار الإسلامي السياسي وجهوده لتغيير مفهوم العلمانية، وتوسيع هامش الحريات الدينية يثرى من العمل السياسي التركى، ويجعل

من الديمقراطية التركية، ديمقراطية ليبرالية حقيقية، تسمح بالاختلاف فى إطار تعددى، وينظر هؤلاء لتدخلات الجيش المتكررة فى الحياة السياسية التركية على أنها اعتداء على مسار الديمقراطية وإضعاف لها.

وطبقاً للعلمانيين المعتدلين، فإن احتواء التيار الإسلامي وضمان التزامه بالمبادئ التى يركز عليها النظام السياسي لا يتحقق بالأسلوب الذى ينتهجه الجيش والنخبة العلمانية المتشددة فى تعاملهم مع الإسلام السياسي، لأن تلك السياسات تبعد التيار الإسلامي عن العمل السياسي لفترة قصيرة، يعود بعدها إلى الحقل السياسي، مكتسباً- غالباً- قوة وديناميكية أكبر.

ويرى بعض العلمانيين المعتدلون أن المخاوف الناتجة عن صعود التيار الإسلامي السياسي مبالغ فيها، فبالرغم من أن هذا التيار اكتسب شعبية ونفوذاً أكبر في العقدين الأخرين، إلا أن جزءاً كبيراً من هذا النمو لا يرجع لأسباب دينية، ولكن لأسباب اخرى، كالشقاء الاقتصادى والاجتماعي الذى تعانى منه قطاعات من المجتمع التركى، والإفلاس السياسي، والفساد اللذين يلاحقان الأحزاب العلمانية، وتدفع هذه العوامل بكتلة من مؤيدى الأحزاب العلمانية الذين ليست لهم ميول دينية أو رؤية اجتماعية إسلامية إلى التصويت لصالح الحزب المعارض الممثل للتيار الإسلامي السياسي احتجاجاً على نقص البدائل.

كما يرى العلمانيون المعتدلون أن المعسكر العلماني مسئول إلى حد كبير عن نمو وصعود المد الإسلامي، وأن الحل لا يكمن فى التآمر على التنظيم السياسي الإسلامي، ولكن فى محاولة استرداد الكتلة الشعبية التى تحولت من الأحزاب العلمانية إلى (الرفاه- الفضيلة)، وهذا يتطلب علمية نقد ذاتى، وإعادة ترتيب الأولويات من جانب الأحزاب العلمانية، فحماية العلمانية والديمقراطية تعتمد إلى حد كبير على وجود أحزاب علمانية قوية ومتماسكة، تتمتع بتأييد شعبى واسع يمكنها من حماية المبادئ التى ترتكز عليها الدولة من خلال القنوات الشرعية.

وإذا ما توافر هذا الشرط، أصبح وجود الإسلام السياسي فى مناخ ديمقراطى صحى لا خوف منهو وفى تلك الحالة سيوفر الدستور الذى ينص على العلمانية، ووجود أحزاب علمانية قوية، القيود الكفيلة بمنع أى قوة سياسية من تهديد الديمقراطية والعلمانية،

ويصبح النظام السياسي التركى بذلك نموذجاً يبرهن على إمكانية إدماج الإسلام السياسي فى إطار ديمقراطى تعددى.

٣. الإسلاميون والعلمانيون.. والاعتراف المتبادل :

إن الأكثرية الواسعة من الإسلاميين فى تركيا تعمل فى إطار الدولة الديمقراطى، وذلك ينبغى ان ينظر اليه باعتباره نجاحاً للإسلاميين والعلمانيين معاً ، يضاف إلى ذلك أن المد الإسلامي سار بصورة تدريجية، ضمنت بقاء الخط العلمانى ، جنباً إلى جنب معه ، وفى الثمانينيات جرت تسوية عملية بين القطاعين الدينى والعلمانى داخل تركيا، ولو أنها تسوية تتدرج ببطء لمصلحة القطاع الأول.

والسؤال الرئيسى المطروح، هو: إلى أى مدى يستمر قبول المؤسسة الكمالية العلمانية وحلفائها لتسوية تتدرج ببطء، وإن كان بالتأكيد فى اتجاه معارض لها، والجواب أن ذلك بحاجة إلى بعض الوقت ما دام الإسلاميون معتدلين، يتركون للأسلمة مجال التسرب عبر السياسة، والسؤال الإضافى بعد ذلك، هو: ماذا سيكون رد فعل الإسلاميين اذا ما ابتعدت المؤسسة العلمانية عن موقفها التوفيقي؟ في مثل هذا الموقف من التصلبو أو المجابهة- كما يحتمل- فإن الاستقرار التركى لا بد أن يتعرض للخطر حقاً.

إن مثل هذه المجالات تطرح من وقت لآخر مسألة الهوية والإنتماء فى بلد يحمل من التناقضات ما يجعل التكهنات حول مستقبله غير دقيقة وغير واضحة للغاية، ومشكلة الكمالية العلمانية الأساسية الآن أنه تتحول إلى أحد المحرمات، شأنها فى ذلك شأن الشيوعية والفاشية والنازية، دون الأخذ فى الاعتبار التحولات التى تلت انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الشيوعية، وكذلك التحولات الجذرية التى طرأت على بنية المجتمع التركى.

إن أحد الأسباب الرئيسية التى تحول دون قيام تركيا بدور قوى ينسجم مع طاقتها المختزنة أن التحولات الاجتماعية الكبيرة فيها لم يواكبها تغيير فى بنية الدولة، وقوانينها وآلية عملها، وتعاملها مع الواقع المتبدل، وبين ديناميكية المجتمع وجمود الدولة، وبالتالى سيستمر الصراع الحاد بين القوى المتناقضة، وفى مقدمتها التياران الإسلامي والعلمانى.

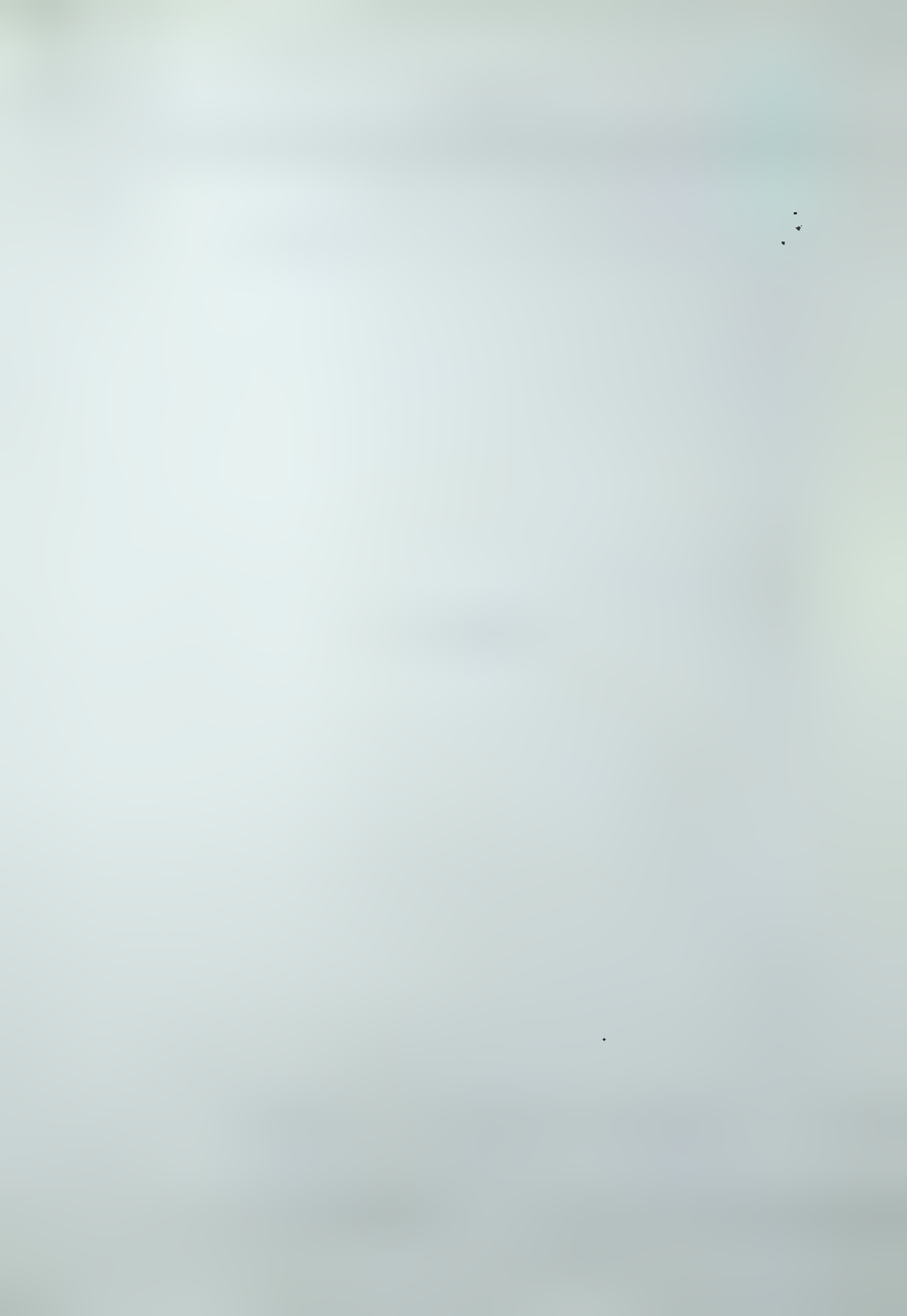
إن التيار الإسلامي السياسي أمام امتحان صعب جداً، فبين الوفاء لطروحاته النظرية، وبين الحرص على "طمأنة" النظام العلماني، لن يستطيع أحد التكهن بما ستنتهي إليه هذه التجربة الفريدة من نوعها، لكن شيئاً واحداً مؤكداً، وهو أن الاعتراف المتبادل، والتزاوج الإسلامي العلماني، سيتيح الفرصة لكل من الإسلاميين والعلمانيين في تركيا لمراجعة ضرورية لسبعين عاماً من "الجمهورية الأولى" ما سينتج عنه بالتأكيد "نموذج" جديد أكثر من ضرورى لعودة تركيا إلى هويتها، وفى الوقت نفسه إيجاد موقع راسخ لها في "عصر الحداثة".

لا يعني ما تقدم، من مؤثرات داخلية وخارجية، المسئولية المهمة التى تقع على عاتق التيار الإسلامي، والنظام العلماني فى الوقت نفسه، من أجل تطوير فهم متبادل، ومتطور، ومتقدم، يحفظ لتركيا هويتها وانتمائها، لمحيطها الإسلامي، فى القيم والمثل الممتدة عبر قرون من تشكيل الذات والوعى، والجهاد والشهادة– فى سبيل الإسلام– وفى نفس الوقت يتيح لها فرصة الدخول فى العصر الحديث، والتى بدأها "أتاتورك" وواصل حلفاؤه تبنيها، لكن على حساب وعى الذات، بل سحقها.

إن إقرار التيار الإسلامي بصورة نهائية بالجوانب الإيجابية فى الفكر السياسي الغربى المعاصر، وفى مقدمتها الديمقراطية، بما تعنيه من حرية للجميع وحفظ حقوق الإنسان الأساسية فى التفكير والتعبير والمعتقد، وحماية شخصية المجموعات البشرية المختلفة، الكبيرة والصغيرة، ضمن المجتمع الواحد، يمكن أن يشكل خطوة أساسية أخرى، يتطلب من قوى النظام العلمانى المبادرة إليها، وهى الإقرار بكون التيار الإسلامي جزء لا يتجزأ من قوى المجتمع الأخرى، لها حقوقها المساوية تماماً لحقوق العلمانيين وغير العلمانيين: وتطلعاتها المشروعة، وليس النظر إليها على أنها "خارج القانون" ولا "مشروعية" لها فى المجتمع والدولة.. لذلك، فان نجاح التيار الإسلامي والعثمانى، فى الوصول إلى "نقطة وسط" فى صراعهما المرير سيكون سابقة فى العالم الإسلامي، كما فى التاريخ الإسلامي، وتصبح تركيا، ربما من جديد "مختبراً آخر لتجربة فريدة".



الملاحق



ملحق رقم (١)

- **معاهدة لوزان :**

وقعت تركيا على هذه المعاهدة مع مجموعة الدول الأوروبية في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وحصلت بمقتضاها على استقلالها ضمن حدود جغرافية معينة حددتها المعاهدة ، وحصلت كذلك على حريتها السياسية والاقتصادية والإدارية .. وتنازلت عن بعض الحقوق والمطالب في قبرص ومصر وتونس والجزائر وطرابلس الغرب.

ملحق رقم (٢)

- **المبادئ الستة للكمالية :**

وتشكل هذه المبادئ المادة الثانية من الدستور التركي الصادر في فبراير ١٩٣٧ ، وهي :

١. **الجمهورية :** ويقصد "مصطفى كمال أتاتورك" بمبدأ الجمهورية نظام الحكم والإدارة بالدولة التي أسسها بديلاً عن نظام السلطنة والخلافة العثمانيين .
٢. **القومية :** ويعتمد هذا المبدأ على أساس المواطنة التركية ولا يعتمد على العرف أو الدين ، ويؤكد على الاعتزاز بالقومية التركية .
٣. **الإنقلابية :** وتعني القضاء على العادات والتقاليد القديمة إذا تعارضت مع المصالح الوطنية التركية مهما كانت قدسيتها .
٤. **الدولتية :** وهو مبدأ يسمح بتدخل الدولة في كافة الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق التنمية للمجتمع التركي .
٥. **العلمانية :** ظهرت في القرن الثامن عشر كرد فعل على سيطرة الكنيسة الكاثوليكية في روما والمؤسسات الدينية التابعة لها على السلطة الزمنية والدينية ، ومحاولاتها فرض سياسات معينة على الدول المسيحية ، وعندما ظهرت الثورة الصناعية في أوروبا أصبحت الكنيسة قيداً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعلى عوامل تكوين الوحدة القومية وحرية حركة السلع في السوق الوطنية ، مما دفع كثير من رجال السياسة والفلاسفة والعلماء إلى محاولة فصل الدين عن الدولة ، أما العلمانية في المفهوم الأتاتوركي فتعني الفصل بين الدين والشئون السياسية بالمعنى العام وأن تكون المعتقدات والأفكار الدينية تحت إدارة وتوجيه الدولة مع عدم قيام تلك المعتقدات الدينية بأي دور في الحياة السياسية .
٦. **الشعبية :** وهو مبدأ يقر بأن يكون الحكم للشعب وبإدارته وأن يتساوى جميع أفراد الشعب على اختلاف أعرافهم وأجناسهم أمام القانون تحت مسمى المواطنة التركية .

ملحق رقم (٣)

- قوانين إلغاء الشكل الإسلامي للحياة التركية :

- إغلاق الزوايا والتكايا بالدولة سواء كانت وقفاً أو ملكاً لمشايخها .
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والأستاذ والسيد والأمير والنقيب والخليفة .
- حظر استعمال ألقاب وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية .
- إلغاء جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق .
- يحكم على كل من يخالف هذه القرارات بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وغرامة لا تقل عن ٥٠ ليرة تركية .
- تحويل كل ما في الزوايا والتكايا من أثاث إلى المتاحف التابعة للدولة وكنتيجة حتمية لإغلاق الزوايا والطرق أصبحت المناصب المعترف بها كعلماء هي : رئيس إدارة الشئون الدينية ، وأعضاء هذه الإدارة ، والمفتون ، والأئمة والخطباء ، ويعينون من قبل هذه الإدارة التابعة لمجلس الوزراء .
- إحلال القبعة محل الطربوش : كغطاء رأس لجميع أفراد الشعب التركي .

ملحق رقم (٤)

- مراحل تطور الحياة الحزبية في تركيا :

يوجد على الساحة السياسية بتركيا ما يزيد على خمسة وعشرين حزباً أكثر من نصفها لا يتمتع بأي ثقل سياسي .. وغير ممثل في البرلمان الذي يضم أعضاء لأحد عشر حزباً منها ستة أحزاب رئيسية وهي الأحزاب ذات الشعبية والتأثير السياسي والاجتماعي في تركيا .

وقد مرت الأحزاب السياسية في تركيا بأربع مراحل رئيسية :

١. المرحلة الأولى ما قبل عام ١٩٤٥ :

وهي المرحلة التي حكم فيها مصطفى كمال أتاتورك تركيا منذ انقلابه ضد الحكم العثماني وانتهاء حرب الاستقلال .. حيث اختارت تركيا النظام الجمهوري والحياة البرلمانية فشكل مصطفى كمال أتاتورك حزب الشعب الجمهوري عام ١٩٢٣ وظل رئيساً له حتى وفاته عام ١٩٣٨ ، ثم خلفه عصمت أنيونو حتى عام ١٩٤٥ ، وكان إلى جانب هذا الحزب حزبان آخران .

٢. المرحلة الثانية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٠ :

بعد عام ١٩٤٥ تعددت الأحزاب في تركيا وأجريت انتخابات عامة في ١٢ مايو عام ١٩٥٠ .. اشترك فيها ثلاثة أحزاب رئيسية ، ثم زاد عدد الأحزاب السياسية وانتهت هذه المرحلة بانقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٠ .

٣. المرحلة الثالثة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٨٠ :

في عام ١٩٦١ سمحت السلطات العسكرية بعودة الحياة النيابية وأنشئت أحزاب جديدة أو قديمة بأسماء جديدة واشترك في أول انتخابات أحد عشر حزباً إلى جانب المستقلين.

وقد تبادل الحكم في هذه الفترة حزبان رئيسيان هما حزب العدالة الذي رأسه الرئيس سليمان ديميريل ، وحزب الشعب الجمهوري والذي رأسه عصمت إينونو ثم بولند أجاويد ، وظهر لأول مرة حزب ديني كان يسمى حزب السلامة الوطني والذي رأسه نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه فيما بعد أيضاً ، كما ظهرت عدة أحزاب قومية وأخرى ذات ميول يسارية ، وانتهت تلك الفترة أيضاً بانقلاب عسكري وتم إلغاء الأحزاب السياسية في ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ .

٤. المرحلة الرابعة من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٠ :

سمح العسكريون بعودة الحياة النيابية ولكن بأحزاب جديدة يوافق عليها المجلس العسكري وتشكلت أغلب الأحزاب الموجودة ومنها حزب الوطن الأم الذي حكم البلاد في الفترة من ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩١ وحزب الرفاه الإسلامي ووريثه حزب الفضيلة ، كما شهدت تلك الفترة أيضاً ترأس أول سيدة تركية للوزراء .

ملحق رقم (٥)

- تعريف بأربكان :
  - ولد في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٦ في مدينة سنوب .
  - تنقل بين العديد من المدن التركية في طفولته نظراً لعمل والده في محاكم الجزاء.
  - تخرج في كلية الهندسة بجامعة استانبول عام ١٩٤٨ وعين معيداً بنفس الكلية ، وفي عام ١٩٥١ حصل على الدكتوراه ، وأكمل دراسته في جامعة آخن الألمانية للدراسات التكنيكية ، وحصل على درجة الدكتوراة أيضاً منها عام ١٩٥٣ ، تأصل اتجاهه الإسلامي في ألمانيا من خلال معايشته للتفكك الاجتماعي والتحلل الديني والخلقي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية .

- فضل العيش في قونية عند عودته من ألمانيا حيث يزدهر الإسلام وينتشر الجلباب .
- عاد لألمانيا مرة أخرى لعمل أبحاث بمصانع Deutz الألمانية للصناعات الثقيلة ، وكان مسئولاً عن إعداد قائمة التجهيزات ومستلزمات الصيانة للماكينات المستخدمة بالجيش والتي يتم الحصول عليها من الولايات المتحدة فنال إعجاب القادة الأمريكيين.
- حصل على درجة أستاذ عام ١٩٦٥ .
- تم اختياره رئيساً للإدارة الصناعية باتحاد الغرف التركية في فبراير عام ١٩٦٦.
- أصبح رئيساً لاتحاد الغرف التركية في مايو عام ١٩٦٩ ، ثم أبعد قهراً عن منصبه .
- بدأ التفكير في الالتحاق بالنشاط السياسي فسعى للانضمام لحزب العدالة ورشح نفسه كنائب مستقل عن محافظة قونية عام ١٩٦٩ حيث دخل البرلمان .
- قام بتشكيل حزب النظام الوطني الذي يعتبر أول الأحزاب السياسية وله اتجاه أصولي في ٢٤ يناير عام ١٩٧٠ والذي أغلق من قبل قادة الانقلاب العسكري عام ١٩٧١ .
- قام بتشكيل حزب السلامة الوطني في ١١ أكتوبر عام ١٩٧٢ وحقق نجاحاً في انتخابات عام ١٩٧٣ البرلمانية بلغ ١٢% (٤٨ مقعداً في مجلس النواب و٣ مقاعد في مجلس الشيوخ آنذاك) .
- أصبح نائباً لرئيس الوزراء في الحكومة الائتلافية التي تشكلت عام ١٩٧٤ من حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد وحزب السلامة الوطني بزعامته .
- عُين أربكان نائباً لرئيس الوزراء في الحكومة الائتلافية والتي تم تشكيلها في عام ١٩٧٤ واشترك فيها أربعة أحزاب .
- وفي انتخابات ٥ يونيو ١٩٧٧ شُكلت حكومة ائتلافية كان أربكان شريكاً فيها .
- أصبح حزب أربكان ضمن أحزاب المعارضة في الفترة ما بين ١٩٧٨ وحتى انقلاب عام ١٩٨٠ ومنع من مزاولة نشاطه السياسي مع بقية زعماء الأحزاب الأخرى .
- قام بتشكيل حزب الرفاه في يوليو ١٩٨٣ وانتخب زعيماً له في ١١ أكتوبر عام ١٩٨٧ ، دخل البرلمان مرة أخرى نائباً عن محافظة قونية في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٩١.
- حصل حزب أربكان على المركز الأول في انتخابات ديسمبر عام ١٩٩٥ بنسبة ٢١,٣٢% (١٥٨ مقعداً) وقام بتشكيل حكومة جديدة بالائتلاف مع حزب الطريق القومي في ٢٩ يونيو ١٩٩٦ .

ملحق رقم (٦)

- مدارس الأئمة والخطباء :

تأسست هذه المدارس في البداية عام ١٩١٣ في عهد الدولة الإسلامية ، وعقب تولي الكماليين الحكم سعوا الحد من عدد هذه المدارس حتى انتهى الأمر إلى إغلاقها نهائياً عام ١٩٣٠ ، ثم عادت مرة أخرى عام ١٩٥١ كإحدى ثمرات التحول الديمقراطي في تركيا وسعي الحزب الجمهوري الكمالي إلى استرضاء الجماهير .

ويدخل التلاميذ هذه المدارس بعد المرحلة الابتدائية فيقضون ثلاث سنوات في مرحلتها المتوسطة وأربعاً في الثانوية ثم يمكنهم دخول الجامعة في أي تخصص يريدون – تم حظر دخولهم الجامعة مع مطلع عام ٢٠٠١ مما أدى إلى إغلاق الكثير من هذه المدارس – ورغم صبغتها الدينية إلا أن هذه المدارس توفر مناهج علمية ولغات أجنبية وغير ذلك من التخصصات الأخرى لكنها تتميز بالتركيز على القرآن الكريم والعلوم الدينية ، ولا يقتصر التعليم فيها على الذكور إذ أن هناك مدارس للفتيات أيضاً.

ملحق رقم (٧)

- نتائج الانتخابات النيابية في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ :

الحزب	مجموع الأصوات التي نالها	النسبة المئوية	عدد النواب
الرفاه (إسلامي)	٦,٠١٢,٤٥٠	٢١,٣٨	١٥٨
الوطن الأم (يمين)	٥,٥٢٧,٢٨٨	١٩,٦٥	١٣٢
الطريق المستقيم (يمين)	٥,٣٩٦,٠٠٩	١٩,١٨	١٣٥
اليسار الديمقراطي (يسار)	٤,١١٨,٠٢٥	١٤,٦٤	٧٦
الشعب الديمقراطي (يسار)	٣,٠١١,٠٧٦	١٠,٧١	٤٩
الحركة القومية (يمين)	٢,٣٠١,٣٤٣	٨,١٨	–
الديمقراطية الشعبية (كردي)	١,١٧١,٦٢٣	٤,١٧	–
حركة الديمقراطية الجديدة (ليبرالية)	١٣٣,٨٨٩	٠,٤٨	–
الأمة (يمين)	١٢٧,٦٣٠	٠,٤٥	–
الولادة الجديدة (يمين)	٩٥,٤٨٤	٠,٤٥	–
العمال (يساري ماركسي)	٦١,٤٢٨	٠,٢٢	–
الحزب الجديد	٣٦,٨٥٣	٠,١٣	–
مستقلون	١٣٣,٨٩٥	٠,٤٨	–
المجموع	٢٨,١٢٦,٩٩٣	١٠٠	٥٥٠

ملحق رقم (٨)

• تطور توزيع مقاعد البرلمان التركي منذ انتخابات ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ حتى ٢٨ يونيو ١٩٩٧ (*):

الأحزاب	مقاعد البرلمان		
	١٩٩٥/١٢/٢٤	١٩٩٧/٦/١٩	١٩٩٧/٦/٢٨
الرفاه	٦,٠١٢,٤٥٠	٢١,٣٨	١٥٨
الوطن الأم	٥,٥٢٧,٢٨٨	١٩,٦٥	١٣٢
الطريق الصحيح	٥,٣٩٦,٠٠٩	١٩,١٨	١٣٥
اليسار الديمقراطي	٤,١١٨,٠٢٥	١٤,٦٤	٧٦
الشعب الجمهوري	٣,٠١١,٠٧٦	١٠,٧١	٤٩
الوحدة الكبرى	٢,٣٠١,٣٤٣	٨,١٨	–
تركيا الديمقراطية	١,١٧١,٦٢٣	٤,١٧	–
الأمة	١٣٣,٨٨٩	٠,٤٨	–
المستقلون	١٢٧,٦٣٠	٠,٤٥	–
مقاعد شاغرة	٩٥,٤٨٤	٠,٤٥	–
المجموع	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠

(*) استمر تغير صورة توزيع هذه المقاعد وخصوصاً مع توالي الانشقاقات عن الأحزاب وتحديداً حزب "الطريق الصحيح" الذي انخفض عدد مقاعده إلى (١٠٤) مقاعد في ٣٠ يونيو ١٩٩٧ و(٩٨) مقعداً في ١٢ يوليو ١٩٩٧ بينما أدت استقالة نائب من الرفاه في ١٥ يوليو ١٩٩٧ إلى انخفاض عدد مقاعده إلى (١٥٣) مقعداً وفي أول يوليو ١٩٩٧ ارتفع عدد مقاعد الوطن الأم إلى (١٣٢) مقعداً مقابل (٦٧) مقعداً لليسار الديمقراطي و(١٢) لتركيا الديمقراطية و(٤٩) للشعب الجمهوري و(٢) للأمة و(١٧) للمستقلين .

ملحق رقم (٩)

- توصيات مجلس الأمن القومي لإضعاف حزب الرفاه :

١ – منع أى دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.
٢ – رقابة شبكات البث الإذاعي والتليفزيوني الإسلامية.
٣ – منع ارتداء الفتيات والنساء للحجاب في المؤسسات التعليمية والحكومية.
٤ – فرض إجراءات للحيلولة دون اختراق الإسلاميين لأجهزة الدولة.
٥ – فرض رقابة مشددة على شراء البنادق قصيرة الماسورة، بحجة إقبال الإسلاميين الراديكاليين عليها.
٦ – فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية (الطرق الصوفية).
٧ – إحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أى نشاط سياسي بدافع ديني.
٨ – إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران لزعزعة النظام العلماني في تركيا.
٩ – تحريم العمل- بصورة مطلقة- ضد النظام العلماني في البلاد.
١٠ – تطبيق المادة ١٧٤ من الدستور الخاصة بعدم التعرض للإجراءات الأتاتوركية، التي تقررت منذ عام ١٩٢٣.
١١ – الطلب من المدعين العامين اتخاذ اجراءات فورية ضد أى عمل يعتبراً انتهاكاً للقوانين، إغلاق المؤسسات الدينية التي تنتهكها.
١٢ – زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ٨ سنوات، بهدف إغلاق مدارس إمام- خطيب.
١٣ – إغلاق مدارس تعليم القرآن، التي يديرها أصوليون.
١٤ – مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات رؤساء بلديات ينتمون إليها.
١٥ – حظر تسلم المجالس البلدية لأى تمويلات من منظمات دينية في الخارج.
١٦ – منع إقامة المسجد الجديد في حي تقسيم استنبول.
١٧ – فصل ١٦٠ من ضباط الجيش لانتماءاتهم الإسلامية .
١٨ – فصل بعض حكام الولايات المنتمين للتيار الإسلامي.

ملحق رقم (١١)

- نتائج الانتخابات البلدية الفرعية (٢يونيو ١٩٩٦)

• رقمي

الأحزاب		انتخابات يونيو (١٩٩٦)	المجموع	انتخابات ٢٤ ديسمبر (١٩٩٥)	المجموع
أحزاب اليمين	الوطن الأم الطريق المستقيم	٢٠,٨٩ ١١,٩٩	٣٢,٨٨	٢٥,٤٨ ١٥,٦٣	٤١,١١
أحزاب اليسار	اليسار الديمقراطي الشعب الديمقراطي	٩,١٢ ٦,٦٧	١٥,٧٩	١١,٩٩ ٦,٦٩	١٨,٦٨
أحزاب إسلامية	حزب الرفاه الاتحاد الكبير	٣٣,٥٢ ٩,٢٤	٤٢,٧٦	٣٠,٦٣ –	
قوميون	حزب الحركة القومية	٦,٣٧	–	٦,١٢	
آخرون	–	٢,٦٤	–	–	

والحزب يقدم نفسه على أنه "النور" الذي سيضيء ظلام تركيا ، ويستعمل تسميته المختصرة باللغة التركية (A.K) والتي تعني النور أو الضياء ويتخذ لنفسه شعار "الصباح المضيء" .

ملحق رقم (١٢)

- إتجاهات الأحزاب التركية منذ العهد الجمهوري :

اتجاه اليسار الكمالي	اتجاه اليسار الكمالي	الاتجاه الديني
فرقة الشعب (١٩٢٣)	أنصار الترقي الجمهورية (١٩٢٤)	حزب الأمة
حزب الشعب الجمهوري CHP	الحزب الجمهوري الحر (١٩٣٠)	حزب النظام الوطني (١٩٧٠)
الحزب الشعبي HP (١٩٨٣)	الحزب الديمقراطي (١٩٤٦)	حزب السلامة الوطني (١٩٧٢)
الحزب الديمقراطي الاجتماعي (١٩٨٣)	حزب العدالة (١٩٦١)	حزب الرفاه (١٩٨٧)
الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي SHP	حزب تركيا الجديدة (١٩٨٣)	حزب الفضيلة (١٩٩٧)
حزب الشعب الجمهوري CHP (١٩٩٥)	حزب الطريق القويم DYP	أحزاب صغيرة أخرى مثل :
حزب اليسار الديمقراطي DSP	حزب الوطن الأم ANAP (١٩٨٠)	حزب الحركة القومية
	الحزب الجديد YP	حزب الأمة
	حزب العمل القومي	حزب تركيا الجديدة
	حزب الإصلاح الديمقراطي	حزب الأمة الجمهوري
		حزب الحرية

ملحق رقم (١٢)

- رجب طيب أردوغان :

لم تشهد تركيا خلال العشرين عاما الماضية سياسيا مثل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، هو أثار الكثير من الجل بين مؤيديه ومعارضيه، ليس بسبب سياساته فقد، بل بسبب شخصيته، فهو يتمتع بشخصية مرنة جدا، يراها منتقدوه دلي على "ميكافيلية" مخيفة، وأنه يفعل ويقول أى شئ للوصول إلى مايريد، فيما يرى مؤيدوه هذه الشخصية المرنة دليل عدم تصلب، وانفتاحا على الأفكار الأخرى.

أنصار حزب العدالة والتنمية يحبون صورة أردوغان في الخوذة الصفراء المعدنية التى يرتديها العمال الحرفيون، والتى أرتداها كثيرا خلال حملته الانتخابية، ويقولون إن أردوغان غير صورة السياسي في تركيا، فهو يتحدث بلغة بسيطة لكنها مفوهة (تحدث مرة فى احدى جولاته الانتخابية لمدة ٧٠ دقيقة متواصلة من دون ورقة)، وهو قريب من قضايا الشارع التركى، ولم يتورط فى أى قضايا فساد على عكس الكثيرين من السياسيين الأتراك. لكن "أبناء أتاتورك" الحريصين على مبادئ العلمانية وعلى رأسهم الأفكار الجمهورية والديمقراطية، يقولون أن أردوغان "يمكافيلى أخر"، يسير على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ويشيرون إلى أن ما يريده أردوغان تدريجيا، هو تغيير الكثير من المبادئ التى رسخها أتاتورك لصالح "نظام مشوه" بين الشرق والغرب. ويستشهدون بممارسة شهيرة لأردوغان، تعكس كما يقولون ازدواجية فى شخصيته، وهي أنه علي عكس الكثير من الإسلاميين لا يرفض مصافحة النساء، لأن هذا فى رأيه يفسد إمكانيات الحوار والتواصل، لكنه على الجانب الأخر يستغفر الله كلما صافح إمرأة، ما يستشهدون بان أردوغان الذى لطالما قال إن "الحجاب شرفنا" لم يتطرق إلى الحجاب فى حملته الانتخابية، لكمن المثال الأبرز الذى يقفز إلى ذهن الأتراك عند الحديث عن براغماتية أردوغان ، هو إلغاؤه لقانون يجرم الزنى، من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبى.

عندما أصبح أردوغان رئيس وزراء تركيا فى ١٤ مارس (آذار) عام٢٠٠٣، توقع الكثيرون ألا يكون قادراً علي البقاء فى المنصب لأكثر من عام، على غرار زعيم حزب الرفاه ورئيس الوزراء التركى الأسبق نجم الدين أربكان الذى اضطر للتخلى عن السلطة عام ١٩٩٧ بعد ضغوط من الجيش، لكن اردوغان بقى فترة كاملة، وتجاوز فترات صعبة فى علاقته بالجيش، ونجاحه فى الفوز بولاية ثانية يعنى أنه من أنجح السياسيين الأتراك عموما، فالأتراك لا يصوتون غالبا للحزب نفسه مرتين متواليتين.

ولد رجب أردوغان فى ٢٦ فبراير (شباط)عام ١٩٥٤، ووالده كان يعمل بالحرس البحرى التركى على ساحل البحر الأسود، ولم تكن أسرته، المتحدرة من الأتراك الجورجيين الذين هاجروا من جورجيا إلى مدينة ريز التركية، ثرية، بل متواضعة الحال. وكان يبلغ من العمر ١٣ عاما عندما قرر والده الانتقال إلى اسطنبول للعمل هناك، أملا فى أن يوفر لأسرته المكونة من زوجته و٥أبناء، حياة أفضل. وفى مراهقته، باع أردوغان الليمونادة والكعك بالسمسم فى شوارع اسطنبول، من أجل كسب أموال إضافية تساعده وأسرته، ويبدو أن التعليم الدينى لعب دورا فى التطور الفكرى والعقلى لأردوغان، الذى ينتمي للمذهب الحنفى، إذ أنه درس فى مدرسة "الإمام الخطيب" فى اسطنبول، قبل أن يدرس علم الأدارة فى جامعة "مرمرة" فيها أيضا.

وإلى جانب دراسته كان أردوغان شغوفا بلعب كرة القدم، وظل يمارسها كلاعب محترف خلال دراسته الاعدادية والثانوية الجامعية لمدة ١٦ عاما، وكان على وشك احتراف اللعبة، لولا انشغاله بالسياسة. وتتعدد الأسباب التى تقف وراء اهتمام أردوغان بالسياسة، لكن هناك قصة شهيرة قد تفسر التحول فى تحوله من الرياضة إلى السياسة، فبعد الانقلاب العسكرى الذى قاده كنعان افرين عام ١٩٨٠، تواجه أردوغان لأول مرة مع القوانين العلمانية فى تركيا، إذ أن رئيسه فى ادارة المواصلات فى اسطنبول وكان برتبة كولونيل متقاعد من الجيش، طلب منه أن يحلق شاربه، تطبيقا لمجموعة من القوانين الجديدة التى طبقها أفرين، ومن بينها حلق الشارب والذقن ومنع النساء من دخول الجامعات والمؤسسات الحكومية بالحجاب، فرفض أردوغان حلق شاربه، وكلفه هذا عمله، بعدما أضطر للاستقالة.

فى الجامعة التقى أردوغان مع نجم الدين أربكان، الذى أصبح لاحقا أول رئيس وزراء إسلامى فى تاريخ تركيا، والشخص الذى أدخل الإسلام السياسى إلى قلب دوائر صنع القرار. وتقارب أربكان وأردوغان بسرعة بعد انضمام الثانى إلى حزب الرفاه، وظلت علاقاتهما وثيقة إلى أنهيار الحزب عام ١٩٩٨ بعد أن أمر الجيش بحله، فبعد ذلك قرر أردوغان عدم الانضمام لحزب "الفضيلة" الذى أسسه أربكان بعد حل "الرفاه" وأنشأ حزبا جديدا سماه العدالة والتنمية، واختار معه صديقه المقر عبد الله غل لتأسيسه، كانت هذه هى الثورة الثانى وسط الأحزاب الإسلامية فى تركيا، إذ أن أردوغان وغل أخذا منحنى مختلفا عن أربكان، وعملا على أن يكون خطاب حزبهما الجديد أكثر أعتدالاً، بعيدا عن الشعارات الأخلاقية، وركزا على الاقتصاد وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية. وعندما فاز حزب العدالة بالانتخابات عام ٢٠٠٢، ظل طوال سنوات حكمه متجنبا القضايا الخلافية مع الجيش، ومن بينها الحجاب مثلا، فزادت الفجوة بين أردوغان وحزب "السعادة" الذى أسسه أربكان بعد " الفضيلة"، والذى بات يضم المحافظين وسط التيار

الإسلامي في تركيا، ولا يحدث أردوغان لغات أجنبية، ويقال إن معرفته بقضايا العالم الخارجية ليست واسعة. وقال حسن بيطار، وهو من عرب تركميا لـ "الشرق الأوسط": "أردوغان يرفض تعلم الانجليزية عمدا.. فهو لم يتعلمها في الجامعة، ولا يرى لماذا بعدما أصبح رئيسا للوزراء يجب عليه أن يتعلمها. هو دائما يقول أنا تركي، وأتحدث التركية".

لكن أردوغان لم يبدأ حياته السياسية رئيسا للوزراء عام ٢٠٠٢،فقبل ذلك انتخب عمدة لاسطنبول عن حزب الرفاه، من ٢٧ مارس(آذار) ١٩٩٤ إلى ٦ نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٩٨. وخلال ولايته لاسطنبول، أكبر المدن التركية من حيث المساحة وتعداد السكان، طبق أردوغان بعضا من أفكاره الإسلامية، ومن بينها الفصل بين الرجال والنساء في المسابح العامة. وبعض النوادي الرياضية، كما حظر الكحوليات في المحلات العامة، وانتقد الاحتفالات التي تقام في المدينة وفي تركيا بمناسبة رأس السنة الميلادية، وقال إنها عادة اجتماعية لا تجبره هو على الاحتفال بها. ولكن حتى منتقدو أردوغان، لم يستطيعوا انكار انه أنجز الكثير خلال عمله كعمدة لاسطنبول، إذ عمل على بناء بنية تحتية قوية، ونظام مواصلات حديث، كما جعلها أكثر نظافة وخضرة، بالرغم من أن قراره حظر المشروبات الكحولية في المقاهي العامة باسطنبول، أزعج العلمانيين. كذلك استفاد أردوغان من سمعته النظيفة، بوصفه شخصا غير فاسد في بلد طالما عاني من فساد السياسيين.

لكن نفس هذه الميول الدينية التي قربته من الطبقة الوسطى التركية، هي نفسها التي أدت إلى إدانته من قبل المحكمة بتهمة إثارة الكراهية الدينية، وبدأت الحكاية عندما كان أردوغان يقرأ في تجمع عام شعرا إسلامياو جاء فيه "المساجد هي ثكنة جنودنا. القباب هي خوذنتا. المآذن هي حربتنا. الإيمان هو جنودنا". ورأت المحكمة أن هذا الشعر تحريض على الكراهية الدينية، لأنه يعلي من شأن الاعتقاد الديني، وينقله من المجال الخاص إلى المجال العام، وحكمت عليه بالسجن ١٠ أشهر، إلا أنه قضى ٤ أشهر في السجن، ثم أفرج عنه. لكن بسبب الحكم الجنائي ضده لم يسمح لأردوغان، بالترشيح في الانتخابات البرلمانية أو ممارسة العمل السياسي، وظل هذا الوضع قائما إلى أن غير البرلمان التركي الدستور عام ٢٠٠١ فتمكن أردوغان من الترشيح للانتخابات البرلمانية.

المثير في مسيرة أردوغان أنه منذ شغل منصب رئيس الوزراء حاول النأي بنفسه عن الجذور الإسلامية، والتركيز على الجوانب التي يمكن أن تؤدي إلى تقريب الفوارق بين الأتراك، إذ أنه أكد على أهمية الانتماء التركي إلى الاتحاد الأوروبي و كما أكد على اهمية الانفتاح على العالم الغربي. كما أن علاقة تركيا مع إسرائيل وأميركا لم تتأثر منذ وصل للسلطة. لكن هذا لم

يرض الكثير من الأتراك سواء إسلاميين أو علمانيين، فموجة العداء للولايات المتحدة فى تركيا فى أعلى مستوياتها بسبب الحرب على العراق، ومنع واشنطن، كما يقول بعض الأتراك، لأردوغان من التصدى لمسلحى حزب العمال يضغط على أعصاب الأتراك.

وهناك أتراك آخرون يرفضون سياسات الخصخصة التى أتبعتها حكومة اردوغان، وأدت إلى بيع الكثير من البنوك والأراضى للأجانب. وقالت تولى، وهى سيدة تركية فى الخمسينيات تعيش فى منطقة "تشنكايا" الراقية بوسط أنقرة لـ "الشرق الأوسط": "هناك اعتقاد أن العلمانيين يحبون أميركا وخصخصة الاقتصاد، وأن مشاكلهم مع أردوغان بسبب المخاوف من أسلمة تركيا. هذا ليس حقيقيا. الكثر من الأتراك، علمانيين وغير علمانيين، لا يحبون أميركا ولا سياساتها، ولا يحبون تأثيراتها على السياسة الداخلية التركية. انا لست ضد أردوغان بسبب سياساته الاجتماعية فقط، أنا ضده بسبب مجمل سياساته".

لكن على الجانب الآخر ينتقد بعض الأتراك من أنصار العدالة أردوغان بسبب ما يرون أنه تنازل فى المواجهة مع المؤسسة العلمانية، موضحين أن إعلان أردوغان عدم اصطحاب زوجته معه إلى المناسبات العامة، بسبب حجابها بعد فوزه مباشرة، لم يكن اعلانا صائبا، وأن القرار يعنى ضمنا أن النساء المحجبات مواطنات من الدرجة الثانية، كما ينتقدون أنه منذ وصول أردوغان للسلطة، لم يستطع مثلا أن يغير أكثر القوانين التى تثير حفيظة المتدينين فى تركيا، ومنها منع النساء من دخول المكاتب الحكومية والجامعات بالحجاب.

لكن آخرين من أنصار حزب العدالة يقولون، إن أردوغان سياسى بالسليقة، وأن بقاءه فى السلطة كل هذه السنوات دليل نجاح، فعندما انتخب أردوغان لأول مرة، لم يتحرك الجيش أو يعرب عن قلق من أى نوع، إلا أن عسكريين قالو ساعتها إن الجيش اتخذ سياسة "دعنا ننتظر ونرى"، وترك أردوغان يتعلم بالتجربة والخطأ ما الذى يمكن أن يجنبه إذا ما تجاوز الخطوط الحمر المعروفة للجيش، فبعد أزمة الانتخابات الرئاسية فى مارس (آذار) الماضى، قال أردوغان فى بيان علنى "أنا علمانى".

الكثيرون فى تركيا يخافون أردوغان فعلا، ويرون فيه ميكافيليا خطرا على مستقبل هذا البلد، ففى منطقة "تشنكايا" بوسط أنقرة وهى معقل رئيسى لأنصار حزب الشعب الجمهورى، لم تكن هناك صورة كثيرة لزعيم الحزب دينز بايكال، بل كانت هناك صور فى كل مكان لأتاتورك، وكانت ناشطات من الحزب يسرن وهن يعلقن على صدورهن صورة أتاتورك، وقالت إحداهن لـ "الشرق الأوسط" : " أحب أتاتورك.. وأحب تركيا.. هذا البلد الذى تركه لنا لا نريد التفريط فيه.

نحن ديمقراطية صلبة، ينبغي أن نحمي بلدنا". آخرون من الإسلاميين يقولون إن تركيا بلد العلمانيين فقط، وإن الشخص يكون سعيدا فيها ، إذا كان بلا حجاب أو شارب، موضحين أن أردوغان لا يريد تغيير تركيا، بل يريد "اكتشاف تركيا جديدة، الجميع فيها لهم نفس الحقوق". لكن معارضي أردوغان يقولون إن "ميراث أتاتورك هو مستقبل تركيا. ما يريده أردوغان قد يعيدنا لطريق لا رجعة فيه، لنصبح مثل باقي دول المنطقة.. دين يستغل السياسة.. وسياسة تستغل الدين".

ملحق رقم (١٤)

- عبد الله جول :

يعتبر عبد الله غل وزير خارجية تركيا من أشد المقربين لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي يصغر غل بثلاث سنوات، وجمع الاثنان أول تجاربهما السياسية في حزب الرفاه الذي حظر فيما بعد ليقوم بدلاً منه حزب الفضيلة، ثم العدالة والتنمية، وغل متحمس كبير لانضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي، كما أنه مدافع عن الانجازات الى حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية الاسلامية من أجل الوفاء بشروط الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر غل في نظر الكثير من الاوروبيين والأتراك "اسلاميا معتدلا واصلاحيا" وعلى عكس اردوغان تربطه علاقات تعاون وثيقة مع الكثير من الشخصيات العلمانية المؤثرة في تركيا ومن بينها المؤسسة العسكرية، وذلك بسبب موقعه كوزير للخارجية ووجه تركيا في الخارج.

ولد غل في عائلة متواضعة في ٢٩أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥٠ في معقل قيصرية الاسلامي (وسط) حيث انتخب نائبا اربع مرات منذ عام ١٩٩١. ويحمل اجازة في العلوم الاقتصادية من جامعة اسطنبول. بعد ذلك التحق غل الذي يجيد الانجليزية بجامعات في بريطانيا حيث نال شهادة الماجستير ثم الدكتوراه في الاقتصاد. وأعلن في مقابلة انه كان يفضل العيش في الولايات المتحدة أو بريطانيا. وبين ١٩٨٣ و١٩٩١ عمل كخبير اقتصادي في بنك التنمية الاسلامي الذي يوجد مقره في جدة.

عادل غل إلى تركيا للقيام بحملة للانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ إلى جانب رئيس الوزراء السابق نجم الدين اربكان رائد الاسلام السياسي في تركيا والذي حظر حزبه الرفاه عام ١٩٩٨ بسبب "انشطة مناهضة للعلمانية" أصبح غل نائبا في البرلمان التركي لأول مرة عندما انتخب عام ١٩٩١ عن دائرته الانتخابية في مدينة قيصري وسط الاناضول. وبعدما انتخب نائبا عين نائبا لرئيس حزب الرفاه. واثر اعادة انتخابه في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥، اصبح

الناطق باسم اول حكومة ائتلافية اسلامية في تاريخ تركيا الحديث حيث تولى فيها منصب وزير الدولة المكلف العلاقات الخارجية وبينها ملف قبرص الشائك.

حظر حزب الرفاه في مطلع ١٩٩٨ بعد الاطاحة به من السلطة في يونيو (حزيران) ١٩٩٧ بضغط من الاوساط العلمانية التركية المدنية والعسكرية. وعلى غرار العديد من نواب الرفاه، انضم غل انذاك إلى حزب الفضيلة. وقام القضاء التركي ايضا بحل حزب الفضيلة بسبب "انشطة مناهضة للعلمانية" عام ٢٠٠١. وعندما لاحت في الأفق بوادر فشل حزب الفضيلة بعد ان استبعد رئيسه نجم الدين أربكان من قبل العسكريين الأتراك التحق غل بـ "المجددين" حيث كان إلى جانب أردوغان أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية في أغسطس (آب) ٢٠٠١.

تسلم غل الخبير الاقتصادي، الدبلوماسية التركية على مدى أربع سنوات منذ تشكيل حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومةعام ٢٠٠٢. ويرى الكثيرون ان غل يمثل الوجه المعتدل لحزب العدالة والتنمية. ونجح غل، وهو متزوج ولديه ثلاثة أبناء ويتحدث الإنجليزية بطلاقة خلافا لـ "رئيسه" أردوغان.

في مواجهة الفترات الاكثر صعوبة التي شهدتها البلاد حين كان يتعلق الامر بفتح جنوب شرقي بلاده امام بفتح جنوب شرقي بلاده امام القوات الاميركية التي كانت تستعد لاجتياح العراق عام ٢٠٠٣ لكن البرلمان التركي رفض في نهاية المطاف ذلك. وتعد انطلاقة مفاوضات الانضمام الصعبة مع الاتحاد الاوروبي عام ٢٠٠٥ التي لطالما انتظرتها تركيا وعمل غل كثيرا من اجلها، الورقة التي عززت شعبيته بين الاتراك. وهو يعتبر الذراع اليمنى لاردوغان، لدرجة انه الشخص الذي اختاره اردوغان لتولي رئاسة الحكومة اثر الانتخابات التشريعية في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٢ بعدما قرر القضاء ان رئيس الحزب، اردوغان، لا يمكنه ان يتولى بنفسه منصب رئيس الوزراء بسبب حكم سابق بتهمة "التحريض على الحقد الديني". وتمكن اردوغان بعد ذلك من الفوز بمقعد في البرلمان في مناسبة انتخابات تشريعية جزئية وتولى بالتالي رئاسة الحكومة بعد خمسة أشهر. ويعرفه الأوروبيون خصوصا عندما تثور ثائرته في المفاوضات الصعبة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ومع ذلك فلا تكاد البسمة تفارق وجهه بشاربه المميز.



١. د. أحمد نوري النعيمي : الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا – حاضرها ومستقبلها – دار البشير – عمان ١٩٩٢ .

٢. د. جلال معوض: صناعة القرار في تركيا– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت ١٩٨٨.

٣. د. جلال معوض : تركيا والعولمة – بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس آسيا والعولمة – مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة – من ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠١ .

٤. د. حسن حمدان الحكيم : قضايا إسلامية معاصرة – مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ١٩٩٧.

٥. خالد محمد الأصور : الجاليات الإسلامية في أوروبا .. المنافذ – المشكلات – الحلول – دار الاعتصام القاهرة ١٩٩٨ .

٦. رضا هلال : السيف والهلال .. تركيا من أتاتورك إلى أربكان – دار الشروق ١٩٩٨.

٧. سيار الجميل : العرب والأتراك .. الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٧ .

٨. د. الصفصافي أحمد المرسي : الدين والسياسة في تركيا المعاصرة – الكتاب التذكاري لندوة العلامة الطرازي – كلية آداب عين شمس ٢٣-٢٥ مارس ١٩٨٧ .

٩. صمويل هنتجتون : صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي – ترجمة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع – ليبيا ١٩٩٩ .

١٠. طارق عبد الجليل السيد : الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا – جواد الشرق للنشر والتوزيع – القاهرة ٢٠٠١ .

١١. د. عبد العاطي محمد : نحو تعريف للحركة الإسلامية – مركز الدراسات الأسيوية ١٩٩٦ .

١٢. فيليب روبنس : تركيا والشرق الأوسط – ترجمة مكتبة مدبولي ١٩٩٣ .

١٣. د.محمد نور الدين : تركيا في الزمن المتحول .. قلق الهوية وصراع الخيارات – رياض الريس للكتب والنشر – لندن ١٩٩٧ .

١٤. د.محمد نور الدين : تركيا .. الجمهورية الحائرة – مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق – بيروت ١٩٩٨ .

١٥. د.محمد نور الدين : الحركات الإسلامية في آسيا – مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ١٩٩٨.

١٦. د. مصطفى كامل محمد : تركيا .. القدرة والتوجه والدور – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – سلسلة كراسات استراتيجية ١٩٩٦ .

١٧. مصطفى الزين : ذئب الأناضول – رياض الريس للكتب والنشر – بيروت ١٩٩١ .

١٨. يوسف إبراهيم الجهماني : حزب الرفاه .. الرهان على السلطة – دار حوران بدمشق.

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٧/١٩٨٣٥
الترقيم الدولى : 977-17-5038-0
دار الهيثم للطباعة والإعلان والنشر
تليفون وفاكس: ٢٢٠٣٢٢٦٤



هذا الكتاب

تتسـ[illegible] الدراسات المهتمة بصعود الحركات الإسلامية بأن أغلبهـا ير[illegible] على شرح [illegible] هـذه الحركات وإمـا على الذى يهـ[illegible] بتحليل [illegible] والعـدد الأ[illegible] منها [illegible] الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد مسار صعود الحـركات وتشكل معالم تطورها، وهو ما [illegible] هـذا الكتاب ، وفـى [illegible] المؤلف لـ "الحالة الإسلامية [illegible] تركيا" يركز على النقاط التالية :

- رسم خريطة للتيارات الإ[illegible] في تركيا وا[illegible] إلى حركات متباينة الوسائل ومتحدة الهـدف – وهو صبغ المجتمع التركي بالطابع الإسلامي.
- رصد مظاهر تصاعد المد الإسلامى فى تركيا وتراجع العلمانية أمام مـد الأسلمة .
- تتبع تدرج المـد الإسلامى فى النظـام السياسى التركى من خلال مبـدأ "التقية" الذى اعتمد عليه التيار الإسلامى فى إيجاد مؤسساته وبناء قاعدة إجتماعية واسعـة له فى مختلف أوسـاط المجتمع التركى من خلال تحاشى الاصطدام بالسلطة .
- الكشف عن استراتيجيـات التغيـر الـتي اتبعتها التيارات الإسلامية فى تركيا للتغلغل فى مؤسسات الدولـة من خـلال التواجد النشط فى الشارع التركي واختراق كافة أجهزة الدولة خاصة ذات التأثير على صنع القرار وذلك بالقدر الذى يسمح به النظام الديمقراطى .
- تقييم تجربة الأطراف الإسلامية فى الحكم والممارسة السياسية واعتمـادها على المنهج البراجماتى فى أسلوب عملها سـعياً إلى تحقيـق أهدافها ولعبها على التناقضات السياسية فى الساحـة التركية .
- استشراف مستقبل المـد الإسلامى فى تركيا وعرض رؤيتين متباينتين لمستقبل التعايش بين الإسلاميين والعلمانيين فى تـركيا، وإمكانية إقرار "الاعتراف المتبادل" ما بين هاتين القوتين وطمأنة كل منهما لهواجس الآخر.

صدر للمؤلف

- شهادة القلم على مأساة العصر دار التوزيع والنشر الإسلامية (١٩٩٤) .
- البوسنة والهرسك . حقائق وأرقام رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة (١٩٩٦) .
- الجاليات الإسلامية فى أوروبا المـ[illegible] الحلول. دار الإعتصام (١٩٩٨) .
- جمهوريات آ[illegible] الوسطى بين المؤثرات الإقليميه والدولية الهيئة العامة للكتاب(٢٠٠١)
- الحركات الاستقلالية فى آسيا الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٠٢).
- الإسلام والفنون الحديثة دار الوفاء (٢٠٠٤) .